



دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية

معييار المحاسبة للقطاع العام 31 "الأصول غير الملموسة"



السجل التاريخي لمعييار المحاسبة للقطاع العام

صدر معيار المحاسبة للقطاع العام 31، *الأصول غير الملموسة* في 2022م.

منذ ذلك الحين، عُدل معيار المحاسبة للقطاع العام بموجب معايير المحاسبة للقطاع العام الآتية:

- معيار المحاسبة للقطاع العام 43، *عقود الإيجار* (2023)
- معيار المحاسبة للقطاع العام 44، *الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات غير المستمرة* (2023)
- معيار المحاسبة للقطاع العام 45، *العقارات والآلات والمعدات* (2024)
- معيار المحاسبة للقطاع العام 46، *القياس* (2024)

جدول الفقرات المعدلة في معيار المحاسبة للقطاع العام 31

الفقرة المعدلة	طبيعة التعديل	الإصدار الذي عُدلت بموجبه
3	عُدل نص الفقرة	معييار المحاسبة للقطاع العام 45 (2024)
3(ك)	حُذفت	معييار المحاسبة للقطاع العام 45 (2024)
6	عُدل نص الفقرة	معييار المحاسبة للقطاع العام 43 (2023)
6	عُدل نص الفقرة	معييار المحاسبة للقطاع العام 44 (2023)
7	عُدل نص الفقرة	معييار المحاسبة للقطاع العام 45 (2024)
9	عُدل نص الفقرة	معييار المحاسبة للقطاع العام 43 (2023)
11	حُذفت	معييار المحاسبة للقطاع العام 45 (2024)
45	عُدل نص الفقرة	معييار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
48	عُدل نص الفقرة	معييار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
67	عُدل نص الفقرة	معييار المحاسبة للقطاع العام 45 (2024)
71	عُدل نص الفقرة	معييار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
العنوان أعلى الفقرة 73	عُدل نصه	معييار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
العنوان أعلى الفقرة 74	عُدل نصه	معييار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
74	عُدل نص الفقرة	معييار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
75	عُدل نص الفقرة	معييار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
76	عُدل نص الفقرة	معييار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
81	عُدل نص الفقرة	معييار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
83	عُدل نص الفقرة	معييار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
96	عُدل نص الفقرة	معييار المحاسبة للقطاع العام 44 (2023)
99	عُدل نص الفقرة	معييار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
112	عُدل نص الفقرة	معييار المحاسبة للقطاع العام 43 (2023)
113	عُدل نص الفقرة	معييار المحاسبة للقطاع العام 43 (2023)
116	عُدل نص الفقرة	معييار المحاسبة للقطاع العام 44 (2023)
117	عُدل نص الفقرة	معييار المحاسبة للقطاع العام 44 (2023)
121	عُدل نص الفقرة	معييار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
العنوان أعلى الفقرة 123	عُدل نصه	معييار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
123	عُدل نص الفقرة	معييار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
123أ	فقرة جديدة	معييار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
123ب	فقرة جديدة	معييار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
123ج	فقرة جديدة	معييار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
123د	فقرة جديدة	معييار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
123هـ	فقرة جديدة	معييار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
123و	فقرة جديدة	معييار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
124	عُدل نص الفقرة	معييار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
132ك	فقرة جديدة	معييار المحاسبة للقطاع العام 43 (2023)
132ل	فقرة جديدة	معييار المحاسبة للقطاع العام 44 (2023)

الفقرة المُعدلة	طبيعة التعديل	الإصدار الذي عُدلت بموجبه
132م	فقرة جديدة	معييار المحاسبة للقطاع العام 45 (2024)
132ن	فقرة جديدة	معييار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
فقرة إرشادات التطبيق 5	عُدل نص الفقرة	معييار المحاسبة للقطاع العام 45 (2024)
فقرة إرشادات التطبيق 6	عُدل نص الفقرة	معييار المحاسبة للقطاع العام 43 (2023)
فقرة إرشادات التطبيق 12	فقرة جديدة	معييار المحاسبة للقطاع العام 45 (2024)
فقرة إرشادات التطبيق 13	فقرة جديدة	معييار المحاسبة للقطاع العام 45 (2024)
فقرة إرشادات التطبيق 14	فقرة جديدة	معييار المحاسبة للقطاع العام 45 (2024)
فقرة الأمثلة التوضيحية 22	عُدل نص الفقرة	معييار المحاسبة للقطاع العام 45 (2024)

الفقرة	الموضوع	الفهرس
	تقديم	
1	الهدف	
15-2	النطاق	
15-11	الأصول التراثية غير الملموسة	
25-16	تعريفات	
25-17	الأصول غير الملموسة	
20-18	القابلية للتحديد	
24-21	السيطرة على الأصل	
25	المنافع الاقتصادية المستقبلية أو الخدمات المتوقعة	
65-26	الإثبات والقياس	
39-32	الاقتناء المنفصل	
39(أ)-39(هـ)	اقتناء أصل غير ملموس كجزء من استحواذ (تجميع عمليات فى القطاع العام)	
39(ج)-39(هـ)	أصل غير ملموس مكتنى كجزء من استحواذ (تجميع عمليات فى القطاع العام)	
41-40	النفقات اللاحقة على مشروع بحث وتطوير تحت التنفيذ تم اقتناؤه	
43-42	أصول غير ملموسة مكتناة من خلال معاملات غير تبادلية	
45-44	مبادلات الأصول	
48-46	الشهرة المولدة داخلياً	
51-49	الأصول غير الملموسة المُولدة داخلياً	
54-52	مرحلة البحث	
62-55	مرحلة التطوير	
65-63	تكلفة أصل غير ملموس مولد داخلياً	
70-66	إثبات مصروف	
70	المصروفات السابقة التي لا تثبت كأصل	
86-71	القياس اللاحق	
73	نموذج التكلفة التاريخية	
86-74	نموذج القيمة الجارية	
95-87	العمر الإنتاجى	
105-96	الأصول غير الملموسة ذات الأعمار الإنتاجية المحدودة	
98-96	فترة الاستنفاد وطريقة الاستنفاد	
102-99	القيمة المتبقية	
105-103	مراجعة فترة الاستنفاد وطريقة الاستنفاد	
109-106	الأصول غير الملموسة ذات الأعمار الإنتاجية غير المحدودة	
109-108	مراجعة تقدير العمر الإنتاجى	
110	إمكانية استرداد القيمة الدفترية – خسائر هبوط القيمة	
116-111	التخريد والاستبعاد	

127-117	الإفصاح
122-117	العام
124-123	الأصول غير الملموسة المُقاسة بعد الإثبات باستخدام نموذج القيمة الجارية
126-125	نفقات البحث والتطوير
127	معلومات أخرى
131-128	أحكام انتقالية
133-132	تاريخ السريان
	الدراسة المرفقة بالمعيار

تقديم

ورد معيار المحاسبة للقطاع العام 31، *الأصول غير الملموسة*، في الفقرات 1-133. وتتساوى جميع الفقرات في قوة النفاذ. ويجب أن يُقرأ معيار المحاسبة للقطاع العام 31 في سياق هدفه، وتقديم دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام، وإطار مفاهيم التقارير المالية ذات الغرض العام لجهات القطاع العام. ويوفر معيار المحاسبة للقطاع العام 3، *السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء*، أساساً لاختيار وتطبيق السياسات المحاسبية في حال عدم وجود إرشادات صريحة.

روعي عند إعداد معيار المحاسبة للقطاع العام 31 أن يكون متوافقاً مع معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 31 (طبعة 2022) والتعديلات التي أُدخلت على معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 31 بموجب معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 44، *الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات غير المستمرة* المنشور من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام في مايو 2022 ومعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 45، *العقارات والآلات والمعدات* المنشور من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام في مايو 2023 ومعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 46، *القياس المنشور من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام في مايو 2023*، وأُقيي على تسلسل وأرقام فقرات المعيار كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام وذلك لسهولة المقارنة والتحديث مستقبلاً، وقد تم إيضاح الاختلافات عن معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام في الدراسة المرفقة بالمعيار.

تنطبق معايير المحاسبة للقطاع العام على البنود ذات الأهمية النسبية.

الهدف

1. هدف هذا المعيار هو تحديد المعالجة المحاسبية للأصول غير الملموسة التي لا يتم تناولها على وجه التحديد في معيار آخر. ويتطلب هذا المعيار من الجهة إثبات الأصل غير ملموس فقط عندما تستوفي ضوابط محددة. ويحدد المعيار أيضاً كيفية قياس القيمة الدفترية للأصول غير الملموسة، ويتطلب إفصاحات محددة عن الأصول غير الملموسة.

النطاق

2. يجب على الجهة التي تعد وتعرض القوائم المالية بموجب أساس الاستحقاق المحاسبي أن تطبق هذا المعيار في المحاسبة عن الأصول غير الملموسة.
3. يجب تطبيق هذا المعيار في المحاسبة عن الأصول غير الملموسة باستثناء:
 - أ. الأصول غير الملموسة التي تقع ضمن نطاق معيار آخر؛ و
 - ب. الأصول المالية، كما عرفت في معيار المحاسبة للقطاع العام 28، *الأدوات المالية: العرض؛ و*
 - ج. إثبات وقياس أصول الاستكشاف والتقييم (أنظر معيار المحاسبة الدولي أو الوطني ذي الصلة الذي يتناول استكشاف الموارد المعدنية وتقويمها)؛ و
 - د. الإنفاق على تطوير واستخراج المعادن، النفط، الغاز الطبيعي والموارد غير المتجددة المماثلة؛ و
 - هـ. [حذفت].
 - و. [حذفت].
 - ز. الصلاحيات والحقوق التي تمنحها الأنظمة، الدستور، أو ما يماثلها؛ و
 - ح. الأصول الضريبية المؤجلة (أنظر معيار المحاسبة الدولي أو الوطني ذي الصلة الذي يتناول ضرائب الدخل)؛ و
 - ط. تكاليف الاقترناء المؤجلة، والأصول غير الملموسة، الناشئة عن حقوق تعاقدية لمؤمن بموجب عقود تأمين تقع ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي أو الوطني ذي الصلة الذي يتناول عقود التأمين. وفي الحالات التي لا يحدد فيها معيار المحاسبة الدولي أو الوطني ذي الصلة متطلبات إفصاح محددة لتلك الأصول غير الملموسة، تطبق متطلبات الإفصاح في هذا المعيار على تلك الأصول غير الملموسة؛ و
 - ي. [حذفت].
 - ك. [حذفت].
4. [حذفت].
5. [حذفت].
6. إذا حدد معيار محاسبة للقطاع العام آخر كيفية المحاسبة عن نوع محدد من الأصول غير الملموسة، فإنه يجب على الجهة أن تطبق ذلك المعيار بدلاً من هذا المعيار. فعلى سبيل المثال، لا ينطبق هذا المعيار على:
 - أ. الأصول غير الملموسة المحتفظ بها من قبل الجهة للبيع في السياق المعتاد للأعمال (أنظر معيار المحاسبة للقطاع العام 11، *عقود الإنشاء*، ومعيار المحاسبة للقطاع العام 12، *المخزون*)؛ و
 - ب. عقود الإيجار للأصول غير الملموسة التي تتم المحاسبة عنها وفقاً لمعيار المحاسبة

- للقطاع العام 43، عقود الإيجار؛ و
- ج. الأصول التي تنشأ عن منافع الموظفين (أنظر معيار المحاسبة للقطاع العام 39، منافع الموظفين)؛ و
- د. الأصول المالية كما عُرِفت في معيار المحاسبة للقطاع العام 28. ولقد تم تناول إثبات وقياس بعض الأصول المالية في معيار المحاسبة للقطاع العام 34، القوائم المالية المنفصلة، معيار المحاسبة للقطاع العام 35، القوائم المالية الموحدة، ومعيار المحاسبة للقطاع العام 36، الاستثمارات في الجهات الزميلة والمشاريع المشتركة؛ و
- هـ. الإثبات والقياس الأولي لأصول امتياز تقديم الخدمات التي تقع ضمن نطاق معيار المحاسبة للقطاع العام 32، ترتيبات امتياز تقديم الخدمات: المانح. مع ذلك، ينطبق هذا المعيار على القياس والإفصاح اللاحق لهذه الأصول؛ و
- و. الشهرة (أنظر معيار المحاسبة للقطاع العام 40، تجميع العمليات في القطاع العام)؛ و
- ز. الأصول غير الملموسة غير المتداولة المُصنفة على أنها محتفظ بها للبيع (أو المُضمنة في مجموعة استبعاد مُصنفة على أنها محتفظ بها للبيع) وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 44، الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات غير المستمرة.
7. قد تُضمن بعض الأصول غير الملموسة في، أو على، كيان مادي مثل قرص مدمج (في حالة برامج الحاسب الآلي)، وثيقة نظامية (في حالة ترخيص أو براءة اختراع)، أو فيلم. وعند تحديد ما إذا كان ينبغي معالجة الأصل الذي يتضمن عناصر غير ملموسة وملموسة معاً بموجب معيار المحاسبة للقطاع العام 45، العقارات والآلات والمعدات أو على أنه أصل غير ملموس بموجب هذا المعيار، تستخدم الجهة الحكم المهني لتقدير أي عنصر يُعد أكثر أهمية. فعلى سبيل المثال، يُعد برنامج الملاحة للطائرات جزءاً من الطائرة وتعالج كعقارات، آلات ومعدات. وتنطبق المعالجة ذاتها على نظام التشغيل لحاسب آلي. وعندما لا يكون البرنامج جزءاً من الحاسب الآلي ذي العلاقة، فإنه يُعالج على أنه أصل غير ملموس.
8. ينطبق هذا المعيار، من بين أشياء أخرى، على الإنفاق على أنشطة الإعلان، التدريب، الإعداد والتجهيز للتشغيل، البحث، والتطوير. وتوجه أنشطة البحث والتطوير إلى تطوير المعرفة. بناءً عليه، وبالرغم من أنه قد ينتج عن هذه الأنشطة أصل له كيان مادي (مثل نموذج أولي)، فإن العنصر المادي للأصل يُعد ثانوياً لمكونه غير الملموس، أي المعرفة الكامنة فيه.
9. الحقوق التي يحتفظ بها مستأجر بموجب اتفاقيات ترخيص لبنود مثل الأفلام، والتسجيلات المرئية، والمسرحيات، والمخطوطات، وبراءات الاختراع، وحقوق التأليف والنشر، هي ضمن نطاق هذا المعيار ومستثناة من نطاق معيار المحاسبة للقطاع العام 43.
10. قد تحدث استثناءات من نطاق معيار ما عندما تكون الأنشطة أو المعاملات متخصصة إلى حد بعيد بحيث ينشأ عنها مسائل محاسبية قد يلزم التعامل معها بطريقة مختلفة. تنشأ مثل تلك القضايا عند المحاسبة عن الإنفاق على استكشاف أو تطوير واستخراج النفط والغاز ورواسب المعادن في الصناعات الاستخراجية وفي حالة عقود التأمين. بناءً عليه، لا ينطبق هذا المعيار على الإنفاق على مثل تلك الأنشطة والعقود. مع ذلك، ينطبق هذا المعيار على الأصول غير الملموسة الأخرى المُستخدمة (مثل برامج الحاسب الآلي)، والنفقات الأخرى التي يتم تكبدها (مثل تكاليف الإعداد والتجهيز للتشغيل)، في الصناعات الاستخراجية، أو من قبل المؤمنين.

الأصول التراثية غير الملموسة

11. [حذفت].

12. توصف بعض الأصول غير الملموسة على أنها أصول تراثية غير ملموسة بسبب أهميتها الثقافية والبيئية والتاريخية. وتشمل الأمثلة على الأصول التراثية غير الملموسة تسجيل الأحداث التاريخية الهامة وحقوق استخدام صورة شخصية عامة مهمة، على سبيل المثال، على طابع بريدي أو قطع النقد. غالباً ما تظهر الأصول التراثية غير الملموسة خصائص معينة، بما فيها الخصائص التالية (رغم أن هذه الخصائص ليست مقتصرة على هذه الأصول):
أ. من غير المرجح أن تنعكس قيمتها الثقافية والبيئية والتاريخية بالكامل كقيمة مالية مبنية على سعر السوق فقط؛ و

ب. قد تفرض واجبات نظامية و/ أو تشريعية حظراً أو قيوداً صارمة على استبعادها بالبيع؛ و
ج. قد تزداد قيمتها مع الوقت؛ و

د. من الصعب تقدير أعمارها الإنتاجية والتي قد تمتد في بعض الحالات إلى مئات السنين.
13. قد تمتلك جهات قطاع العام ممتلكات ضخمة من الأصول التراثية غير الملموسة التي أُقْنِيت على مدى سنوات عديدة وبوسائل متعددة، بما فيها الشراء، الهبات، الوصايا، والمصادرة. ونادراً ما يُحتَقَظ بهذه الأصول بسبب قدرتها على توليد التدفقات النقدية الداخلة، وقد يكون هناك عقبات نظامية أو اجتماعية لاستخدامها في هذه الأغراض.

14. يكون لبعض الأصول التراثية غير الملموسة منافع اقتصادية مستقبلية أو خدمات متوقعة عدا قيمتها التراثية مثل رسوم الامتياز المدفوعة للجهة مقابل استخدام تسجيل تاريخي. في هذه الحالات، يجوز إثبات الأصول التراثية غير الملموسة وقياسها بنفس الأساس التي تقاس به البنود الأخرى للأصول غير الملموسة المولدة للنقد. وبالنسبة للأصول التراثية غير الملموسة الأخرى، تكون منافعها الاقتصادية المستقبلية أو الخدمات المتوقعة مقتصرة على خصائصها التراثية. ويمكن أن يؤثر وجود كل من المنافع الاقتصادية المستقبلية والخدمات المتوقعة على اختيار أساس القياس.

15. تتطلب متطلبات الإفصاح الواردة في الفقرات 117-124 من الجهة تقديم إفصاحات عن الأصول غير الملموسة المثبتة. لذلك، يُتطلب من الجهات أن تفصح بشأن الأصول التراثية غير الملموسة المثبتة عن أمور مثل:
أ. أساس القياس المستخدم؛ و
ب. طريقة الاستنفاد المستخدمة، إن وجد؛ و
ج. إجمالي القيمة الدفترية؛ و
د. الاستنفاد المتراكم في نهاية الفترة، إن وجد؛ و
هـ. مطابقة القيمة الدفترية في بداية ونهاية الفترة تظهر مكونات معينة لها.

تعريفات

16. تستخدم المصطلحات التالية في هذا المعيار بالمعنى المحدد قرين كل منها:

الاستنفاد هو التخصيص المنتظم للمبلغ القابل للاستهلاك للأصل غير الملموس على مدى عمره الإنتاجي.

القيمة الدفترية هي المبلغ الذي يثبت به الأصل بعد خصم أي استنفاد متراكم وأية خسائر

متراكمة للهبوط في القيمة.

التطوير هو تطبيق نتائج أبحاث أو معرفة مكتسبة أخرى على خطة أو تصميم من أجل إنتاج مواد، أجهزة، منتجات، عمليات، نظم أو خدمات جديدة أو محسنة بشكل جوهري قبل البدء في الإنتاج أو الاستخدام التجاري.

أصل غير ملموس هو أصل غير نقدي قابل للتحديد ليس له وجود مادي.

البحث هو دراسة مبتكرة ومخططة يتم القيام بها بهدف اكتساب وفهم معرفة علمية أو فنية جديدة.

وفي هذا المعيار، تُستخدم المصطلحات المعرّفة في معايير المحاسبة للقطاع العام الأخرى بالمعنى نفسه الذي وردت به في تلك المعايير، كما عُرضت هذه المصطلحات في *قائمة المصطلحات المعرفة* الواردة في نهاية دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام.

الأصول غير الملموسة

17. تنفق الجهات عادة موارد، أو تتكبد التزامات، عند اقتناء موارد غير ملموسة، أو عند تطويرها، صيانتها، أو تحسينها مثل المعرفة العلمية أو التقنية، تصميم وتطبيق عمليات أو نظم جديدة، التراخيص، الملكية الفكرية، والعلامات التجارية (بما في ذلك أسماء العلامة وعناوين النشر). ومن الأمثلة الشائعة للبنود المشمولة بهذه العناوين العريضة برامج الحاسب الآلي، براءات الاختراع، حقوق التأليف والنشر، أفلام الصورة المتحركة، قوائم مستخدمي الخدمة، تراخيص الصيد المقتناة، حصص الاستيراد المقتناة، والعلاقات مع مستخدمي الخدمة.

القابلية للتحديد

18. لا تستوفي جميع البنود الموضحة في الفقرة 17 تعريف الأصل غير الملموس، أي القابلية للتحديد والسيطرة على مورد ووجود منافع اقتصادية مستقبلية أو خدمات متوقعة. وعندما لا يستوفي بند يقع ضمن نطاق هذا المعيار تعريف الأصل غير الملموس، تُثبت النفقات اللازمة لاقتنائه أو لتوليده داخلياً كمصروف عند إنفاقها. وبالرغم من ذلك، عندما يُقتنى البند ضمن عملية استحواذ فإنه يشكل جزءاً من الشهرة المثبتة في تاريخ الاستحواذ (انظر الفقرة 66).

18أ. يتطلب تعريف الأصل غير الملموس أن يكون الأصل غير الملموس قابلاً للتحديد، وذلك للفرقة بينه وبين الشهرة. وتعد الشهرة المثبتة ضمن عملية استحواذ أصلاً يمثل المنافع الاقتصادية المستقبلية الناشئة عن أصول أخرى مُقتناة ضمن عملية الاستحواذ والتي لا تحدد بشكل منفرد ولا تُثبت بشكل منفصل. وقد تنتج المنافع الاقتصادية المستقبلية عن التفاعل بين الأصول المقتناة القابلة للتحديد أو عن الأصول التي لا تُؤهل بشكل منفرد للإثبات في القوائم المالية.

19. يكون الأصل قابلاً للتحديد عندما يتوافر أي مما يلي:

أ. يكون الأصل قابلاً للفصل، أي يمكن فصله عن الجهة أو يُجتزأ منها وأن يُباع، يحوّل، يرخّص، يُؤجر، أو يُبادل، إما بشكل منفرد أو مع عقد ذي علاقة، أصل أو التزام قابل للتحديد، بغض النظر عما إذا كانت الجهة تنوي عمل ذلك أم لا؛ أو

ب. ينشأ عن ترتيبات ملزمة (حقوق تعاقدية أو حقوق نظامية أخرى)، بغض النظر عما إذا كانت هذه الحقوق قابلة للتحويل أو قابلة للانفصال عن الجهة أو عن حقوق وواجبات أخرى.

20. لأغراض هذا المعيار، الترتيب الملزم هو الترتيب الذي يُوجد حقوقاً للأطراف وواجبات عليهم مثلما لو كان في شكل عقد.

السيطرة على الأصل

21. تسيطر الجهة على أصل عندما يكون لديها السلطة على الحصول على المنافع الاقتصادية المستقبلية أو الخدمات المتوقعة المتدفقة من المورد المعني ولتقييد حصول الآخرين على تلك المنافع أو الخدمات المتوقعة. وتنبع قدرة الجهة على السيطرة على المنافع الاقتصادية المستقبلية أو الخدمات المتوقعة من الأصل غير الملموس عادةً من الحقوق النظامية التي تكون قابلة للإنفاذ في محكمة نظامية. وفي حال عدم وجود الحقوق النظامية، يكون التدليل على السيطرة أكثر صعوبة. وبالرغم من ذلك، لا تُعد قابلية الحق للإنفاذ نظاماً شرطاً ضرورياً للسيطرة نظراً لأن الجهة قد تكون قادرة أن تسيطر على المنافع الاقتصادية المستقبلية أو الخدمات المتوقعة بطريقة أخرى.

22. قد تنشأ عن المعرفة العلمية أو التقنية منافع اقتصادية مستقبلية أو خدمات متوقعة. وتسيطر الجهة على تلك المنافع أو الخدمات المتوقعة عندما تكون المعرفة، على سبيل المثال، محمية بموجب حقوق نظامية مثل حقوق التأليف والنشر، أو بموجب تقييد باتفاق تجاري (حيثما يكون مسموحاً به)، أو بموجب إلزام نظامي للموظفين بالحفاظ على السرية.

23. قد يكون لدى الجهة فريق من الموظفين المهرة وقد تكون قادرة على تحديد مهارات إضافية للموظفين تؤدي إلى منافع اقتصادية مستقبلية أو خدمات متوقعة من التدريب. وقد تتوقع الجهة أيضاً أن الموظفين سوف يستمرون في إتاحة مهاراتهم للجهة. وبالرغم من ذلك، يكون للجهة عادة سيطرة غير كافية على المنافع الاقتصادية المستقبلية أو الخدمات المتوقعة الناشئة عن فريق من الموظفين المهرة وعن التدريب لكي تستوفي تلك العناصر تعريف الأصل غير الملموس. لسبب مشابه، من غير المحتمل أن تستوفي موهبة إدارية أو فنية محددة تعريف الأصل غير الملموس، ما لم تكن محمية بموجب حقوق نظامية لاستخدامها وللحصول على المنافع الاقتصادية المستقبلية أو الخدمات المتوقعة منها، وتستوفي أيضاً الأجزاء الأخرى من التعريف.

24. قد يكون لدى الجهة محفظة مستخدمين لخدماتها أو معدل نجاح في الوصول إلى المستخدمين المستهدفين من خدماتها، ونظراً لجهودها في بناء علاقات مع مستخدمي خدماتها، تتوقع أن المستخدمين سوف يستمرون في استخدام خدماتها. وبالرغم من ذلك، وفي حال عدم وجود حقوق نظامية لحماية، أو طرق أخرى للسيطرة على، العلاقات مع مستخدمي خدمة أو ولاء هؤلاء المستخدمين، عادة ما يكون للجهة سيطرة غير كافية على المنافع الاقتصادية المتوقعة أو الخدمات المتوقعة من العلاقات مع مستخدمي خدمة وولائهم بحيث تستوفي تلك البنود (على سبيل المثال، محفظة مستخدمي خدمة، والحصول السوقية أو معدلات نجاح خدمة، والعلاقات مع مستخدمي خدمة وولائهم) تعريف الأصول غير الملموسة. وفي حال عدم وجود حقوق نظامية لحماية مثل تلك العلاقات، توفر المعاملات التبادلية لنفس العلاقات غير التعاقدية مع العملاء أو ما شابهها (بخلاف التي تُعد جزءاً من عملية استحواذ) دليلاً على أن الجهة مع ذلك قادرة على أن تسيطر على المنافع الاقتصادية المستقبلية أو الخدمات المتوقعة المتدفقة من العلاقات مع مستخدمي خدمة. ونظراً لأن مثل تلك المعاملات التبادلية توفر أيضاً دليلاً على أن العلاقات مع مستخدمي

خدمة قابلة للانفصال، فإن تلك العلاقات تستوفي تعريف الأصل غير الملموس.

المناافع الاقتصادية المستقبلية أو الخدمات المتوقعة

25. قد تشمل المناافع الاقتصادية المستقبلية أو الخدمات المتوقعة المتدفقة من أصل غير ملموس إيراداتاً من بيع منتجات أو خدمات، توفير في التكلفة، أو منافع أخرى ناتجة عن استخدام الأصل من قبل الجهة. فعلى سبيل المثال، استخدام الملكية الفكرية في عملية إنتاج أو تقديم الخدمات قد يخفض من تكاليف الإنتاج أو الخدمة المستقبلية أو يحسن تقديم الخدمات بدلاً من أن يزيد من الإيرادات المستقبلية (على سبيل المثال، نظام إلكتروني يسمح للمواطنين بتجديد رخص القيادة بسرعة أكبر إلكترونياً، ليؤدي إلى انخفاض عدد موظفي المكاتب للزمين لأداء هذه المهمة مع زيادة سرعة إنهاء المعاملة).

الإثبات والقياس

26. يتطلب إثبات بند على أنه أصل غير ملموس من الجهة أن تدل على أن البند يستوفي:
أ. تعريف الأصل غير الملموس (انظر الفقرات 17-25)؛ و
ب. ضوابط الإثبات (انظر الفقرات 28-30).

تطبق هذه المتطلبات على التكلفة المقاسة عند الإثبات (التكلفة في معاملة تبادلية أو على توليد أصل غير ملموس داخلياً، أو القيمة العادلة لأصل غير ملموس مكتنى من خلال معاملة غير تبادلية) وتلك التكاليف المتكبدة لاحقاً للإضافة إلى الأصل، إحلال جزء منه، أو صيانته.

26. تتناول الفقرات 32-39 تطبيق ضوابط الإثبات على الأصول غير الملموسة المُقتناة بشكل منفصل، وتتناول الفقرات 39-39 هـ تطبيقها على الأصول غير الملموسة المُقتناة ضمن عملية تجميع عمليات في القطاع العام. تتناول الفقرات 42-43 القياس الأولي للأصول غير الملموسة المُقتناة عن طريق معاملات غير تبادلية، تتناول الفقرات 44-45 مبادلات الأصول غير الملموسة، وتتناول الفقرات 46-48 معالجة الشهرة المُولدة داخلياً. تتناول الفقرات 49-65 الإثبات الأولي والقياس للأصول غير الملموسة المُولدة داخلياً.

27. من طبيعة الأصول غير الملموسة أنه، في كثير من الحالات، لا توجد إضافات لمثل هذا الأصل أو استبدال لجزء منه. وفقاً لذلك، على الأرجح أن تحافظ معظم النفقات اللاحقة على المناافع الاقتصادية المستقبلية المتوقعة أو الخدمات المتوقعة الكامنة في أصل غير ملموس موجود، بدلاً من أن تستوفي تعريف الأصل غير الملموس وضوابط الإثبات الواردة في هذا المعيار. بالإضافة إلى ذلك، غالباً ما يكون من الصعب أن تنسب النفقات اللاحقة بشكل مباشر إلى أصل غير ملموس معين عوضاً عن عمليات الجهة ككل. وبناءً عليه، فإنه من النادر جداً أن تُثبت ضمن القيمة الدفترية لأصل نفقات لاحقة متكبدة بعد الإثبات الأولي لأصل غير ملموس مُقتنى أو بعد احتمال أصل غير ملموس مُولّد داخلياً. اتساقاً مع الفقرة 61، عادةً تُثبت ضمن الفائض أو العجز النفقات اللاحقة على العلامات، مسميات الصحف، عناوين النشر، قوائم مستخدمي الخدمات، والبنود المشابهة في الجوهر (سواء مقتناة من الخارج أم مُولدة داخلياً) عند تكبدها. وذلك نظراً لأنه لا يمكن تمييز مثل هذه النفقات عن نفقات تطوير عمليات الجهة ككل.

28. يجب أن يُثبت الأصل غير الملموس فقط عندما:
أ. يكون من المحتمل أن تتدفق إلى الجهة المناافع الاقتصادية المستقبلية المتوقعة أو

الخدمات المتوقعة من الأصل؛ و

ب. يمكن قياس تكلفة الأصل أو القيمة العادلة للأصل بموثوقية¹.

29. يجب على الجهة تقدير احتمال تدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية أو الخدمات المتوقعة باستخدام افتراضات معقولة يمكن دعمها والتي تمثل أفضل تقديرات الإدارة لمجموعة من الظروف الاقتصادية التي سوف توجد على مدى العمر الإنتاجي للأصل.

30. تستخدم الجهة الحكم المهني لتقدير درجة التأكد المرتبطة بتدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية أو الخدمات المتوقعة التي تعود إلى استخدام الأصل وذلك على أساس الأدلة المتاحة في وقت الإثبات الأولي، مع إعطاء وزن أكبر للأدلة الخارجية.

31. يجب قياس التكلفة الأولية للأصل غير الملموس بالتكلفة وفق الفقرات 32-43. عندما يُقتنى أصل غير ملموس عن طريق معاملة غير تبادلية يجب قياس التكلفة الأولية في تاريخ الاقتناء بالقيمة العادلة في ذلك التاريخ.

الاقتناء المنفصل

32. عادة، سوف يعكس السعر الذي تدفعه جهة لتقتني أصلًا غير ملموس بشكل منفصل التوقعات بشأن احتمال أن المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقعة أو الخدمات المتوقعة الكامنة في الأصل سوف تتدفق إلى الجهة. وبعبارة أخرى، تتوقع الجهة أن يكون هناك تدفقاً داخلياً من المنافع الاقتصادية أو الخدمات المتوقعة، حتى عندما يكون هناك عدم تأكيد بشأن توقيت التدفق الداخل، أو مبلغه. وبناءً عليه، يُعد شرط الإثبات المتعلق بالاحتمالية والوارد في الفقرة 28(أ) مُستوفى دائماً للأصول غير الملموسة التي تُقتنى بشكل منفصل.

33. بالإضافة إلى ذلك، يمكن عادةً قياس تكلفة الأصل غير الملموس المُقتنى بشكل منفصل بشكل موثوق. ويكون هذا هو الحال بشكل خاص عندما يكون عوض الشراء على شكل نقد أو أصول نقدية أخرى.

34. تشمل تكلفة الأصل غير الملموس المقتنى بشكل منفصل:
أ. سعر شرائه، بما في ذلك رسوم الاستيراد وضرائب المشتريات غير القابلة للرد، بعد طرح الخصومات التجارية والتخفيضات؛ و
ب. أي تكلفة تعزى بشكل مباشر إلى إعداد الأصل للاستخدام المقصود له.

35. من أمثلة التكاليف التي تعزى بشكل مباشر إلى إعداد الأصل للاستخدام المقصود له:
أ. تكاليف منافع الموظفين (كما عُرِفَت في معيار المحاسبة للقطاع العام 39) والتي تنشأ بشكل مباشر عن تجهيز الأصل ليكون في حالة صالحة للعمل؛ و
ب. الأتعاب المهنية التي تنشأ بشكل مباشر عن تجهيز الأصل ليكون في حالة صالحة للعمل؛

و

ج. تكاليف اختبار ما إذا كان الأصل يعمل بشكل سليم.

36. من أمثلة النفقات التي لا تُعد جزءاً من تكلفة الأصل غير الملموس:
أ. تكاليف تقديم منتج جديد أو خدمة جديدة (بما في ذلك تكاليف أنشطة الإعلان

1 المعلومات الموثوقة تكون خالية من الخطأ والتحيز ذي الأهمية النسبية. ويمكن الاعتماد عليها من قبل المستخدمين لتعبير بأمانة عما تصرح أنها تعبر عنه أو ما يمكن أن يتوقع بشكل معقول أنها تعبر عنه. وتناقش الفقرة 16 من أساس الاستنتاجات المرافق لمعيار المحاسبة للقطاع العام 1 المدخل الانتقالي لتوضيح الموثوقية.

- والترويج)؛ و
- ب. تكاليف مباشرة الأعمال في موقع جديد أو مع فئة جديدة من المستخدمين (بما في ذلك تكاليف تدريب الموظفين)؛ و
- ج. التكاليف الإدارية والعمومية الإضافية الأخرى.
37. يتوقف إثبات التكاليف ضمن القيمة الدفترية للأصل غير الملموس عندما يكون الأصل بالحالة اللازمة ليكون قابلاً للتشغيل بالطريقة المقصودة من قبل الإدارة. وبناءً عليه، لا تُدرج التكاليف المُتكبدة في استخدام أصل غير ملموس أو نقله من مكان إلى آخر ضمن القيمة الدفترية لذلك الأصل. فعلى سبيل المثال، لا تُدرج التكاليف التالية ضمن القيمة الدفترية للأصل غير الملموس:
- أ. التكاليف التي تم تكبدها بينما الأصل قابلاً للتشغيل بالطريقة المقصودة من قبل الإدارة ولم يُستخدم بعد؛ و
- ب. عجز التشغيل الأولي، مثل تلك المتكبدة إلى أن ينمو الطلب على منتجات الأصل.
38. تحدث بعض العمليات المتعلقة بتطوير أصل غير ملموس، ولكنها لا تُعد ضرورية لجعل الأصل بالحالة اللازمة له ليكون قابلاً للتشغيل بالطريقة المقصودة من قبل الإدارة. قد تحدث هذه العمليات العرضية قبل أو أثناء أنشطة التطوير. ونظراً لأن العمليات العرضية لا تُعد ضرورية لجعل الأصل بالحالة اللازمة ليكون قابلاً للتشغيل بالطريقة المقصودة من قبل الإدارة، فإن دخل العمليات العرضية والمصروفات المتعلقة بها تُثبت مباشرة ضمن الفائض أو العجز، وتُضمن في تصنيفات الإيراد والمصروف المتعلقة بها.
39. إذا أُجّل الدفع مقابل أصل غير ملموس لما يتجاوز آجال الائتمان العادية، فإن تكلفة الأصل هي مُعادل السعر النقدي. ويُثبت الفرق بين ما يعادل السعر النقدي ومجموع المدفوعات على أنه مصروف فائدة على مدى فترة الائتمان، ما لم يُرسم وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 5، *تكاليف الاقتراض*.

اقتناء أصل غير ملموس كجزء من استحواذ (تجميع عمليات في القطاع العام)

- 39أ. وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 40، عندما يُقتنى أصل غير ملموس ضمن استحواذ، تكون تكلفة ذلك الأصل غير الملموس هي قيمته العادلة في تاريخ الاستحواذ. وسوف تعكس القيمة العادلة للأصل غير الملموس توقعات المشاركين في السوق في تاريخ الاستحواذ بشأن احتمال أن المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقعة أو الخدمات الممكنة التي ينطوي عليها الأصل ستندفق إلى الجهة. وبعبارة أخرى، تتوقع الجهة أن يكون هناك تدفق داخل من المنافع الاقتصادية أو الخدمات الممكنة، حتى عندما يكون هناك عدم تأكيد بشأن توقيت التدفق الداخل، أو مبلغه. وبناءً عليه، يُعد ضابط الإثبات المتعلق بالاحتمالية الوارد في الفقرة 28(أ)، مستوفى دائماً للأصول غير الملموسة المقتناة في عمليات استحواذ. وعندما يكون الأصل المُقتنى قابلاً للانفصال أو ينشأ عن ترتيبات ملزمة (بما في ذلك حقوق ناشئة عن العقود أو حقوق نظامية أخرى) فإنه توجد معلومات كافية لقياس القيمة العادلة للأصل بموثوقية. ومن ثم يُعد ضابط القياس الموثوق، الوارد في الفقرة 28(ب)، مستوفى دائماً للأصول غير الملموسة المقتناة ضمن استحواذ.

- 39ب. تُثبت الجهة المستحوذة في تاريخ الاستحواذ - بشكل منفصل عن الشهرة - أي أصل غير ملموس للعمليات المستحوذ عليها، بغض النظر عن ما إذا كان قد أُثبت الأصل من قبل العمليات المستحوذ عليها قبل الاستحواذ أم لا. ويعني هذا أن تُثبت الجهة المستحوذة

مشروعاً جارياً للبحث والتطوير للعمليات المستحوذ عليها على أنه أصل - بشكل منفصل عن الشهرة - إذا استوفى المشروع تعريف الأصل غير الملموس. ويستوفي مشروع جار للبحث والتطوير للعمليات المستحوذ عليها تعريف الأصل غير الملموس عندما:

أ. يستوفي تعريف الأصل؛ و

ب. يكون قابلاً للتحديد، أي يكون قابلاً للانفصال أو ينشأ عن ترتيبات ملزمة (بما في ذلك حقوق ناشئة عن عقود أو حقوق نظامية أخرى).

أصل غير ملموس مقتنى كجزء من استحواذ (تجميع عمليات في القطاع العام)

39ج. عندما يكون الأصل غير الملموس المقتنى ضمن استحواذ قابلاً للانفصال أو ينشأ عن ترتيبات ملزمة (بما في ذلك حقوق ناشئة عن عقود أو حقوق نظامية أخرى)، فإنه توجد معلومات كافية لقياس القيمة العادلة للأصل بموثوقية. وفي حال وجود نطاق من النتائج المحتملة باحتمالات مختلفة للتقديرات المستخدمة لقياس القيمة العادلة للأصل غير الملموس، فإن درجة عدم التأكد تدخل في قياس القيمة العادلة للأصل.

39د. قد يكون الأصل غير الملموس، المقتنى ضمن استحواذ قابلاً للانفصال، ولكن - فقط - مع ترتيب ملزم ذي علاقة، أو أصل أو التزام قابل للتحديد. وفي مثل هذه الحالات، تُثبت الجهة المستحوذة الأصل غير الملموس - بشكل منفصل عن الشهرة - ولكن مع البند ذي العلاقة.

39هـ. يمكن للجهة المستحوذة أن تُثبت مجموعة من الأصول غير الملموسة المتكاملة على أنها أصل واحد شريطة أن يكون للأصول المنفردة أعمار إنتاجية متماثلة. على سبيل المثال، يُستخدم مصطلح "العلامة التجارية" ومصطلح "اسم العلامة" - غالباً - على أنهما مرادفات للعلامات التجارية والعلامات الأخرى. وبالرغم من ذلك، فإن الأولى هي مصطلحات تسويقية عامة والتي تُستخدم - عادةً - للإشارة إلى مجموعة من الأصول المتكاملة مثل العلامة التجارية (أو علامة الخدمة) وما يتعلق بها من اسم تجاري، وصيغ، ووصفات وخبرة تقنية.

النفقات اللاحقة على مشروع بحث وتطوير تحت التنفيذ تم اقتناؤه

40. نفقات البحث أو التطوير التي:

أ. تتعلق بمشروع بحث أو تطوير تحت التنفيذ مُقتنى بشكل منفصل أو ضمن الاستحواذ ومُثبت على أنه أصل غير ملموس؛ و

ب. تُكبد بعد اقتناء ذلك المشروع يجب المحاسبة عنها وفقاً للفقرات 52-60.

41. إن تطبيق المتطلبات الواردة في الفقرات 52-60 يعني أن النفقات اللاحقة على مشروع للبحث أو التطوير تحت التنفيذ مُقتنى بشكل منفصل أو ضمن اقتناء ومثبت على أنه أصل غير ملموس:

أ. تُثبت على أنها مصروف عند تكبدها إذا كانت نفقات على البحث؛ و

ب. تُثبت على أنها مصروف عند تكبدها إذا كانت نفقات على التطوير والتي لا تستوفي ضوابط الإثبات الواردة في الفقرة 55 على أنها أصل غير ملموس؛ و

ج. تُضاف إلى القيمة الدفترية لمشروع للبحث أو التطوير تحت التنفيذ تم اقتناؤه إذا كانت النفقات على التطوير تستوفي ضوابط الإثبات الواردة في الفقرة 55.

أصول غير ملموسة مقتناة من خلال معاملات غير تبادلية

42. في بعض الحالات، قد يُقتنى أصل غير ملموس من خلال معاملة غير تبادلية. وقد يحدث هذا عندما تقوم جهة قطاع عام أخرى بتحويل أصول غير ملموسة إلى جهة في معاملة غير تبادلية

مثل حقوق الهبوط بالمطار، أو تراخيص لتشغيل محطات إذاعة أو تليفزيون، أو تصاريح أو حصص استيراد، أو حقوق للوصول إلى موارد مقيّدة أخرى. وقد يتنازل مواطن، على سبيل المثال مواطن حائز على جائزة نوبل، عن أوراقه الشخصية، بما في ذلك حقوق التأليف والنشر لمنشوراته إلى مركز المحفوظات الوطنية (جهة قطاع عام) في معاملة غير تبادلية.

43. في ظل هذه الحالات، تكون تكلفة البند هي قيمته العادلة في تاريخ اقتنائه. ولأغراض هذا المعيار، يكون القياس عند إثبات أصل غير ملموس من خلال معاملة غير تبادلية بقيمته العادلة يتسق مع متطلبات الفقرة 74، ولا يُعدّ إعادة تقييم. وعليه، تطبق متطلبات إعادة التقييم في الفقرة 74، والتفسيرات الداعمة في الفقرات 75-86 فقط عندما تختار جهة إعادة تقييم بند غير ملموس في فترات التقرير اللاحقة.

مبادلات الأصول

44. قد يُقتنى واحد أو أكثر من الأصول غير الملموسة في مقابل أصل أو أصول غير نقدية، أو مزيج من أصول نقدية وغير نقدية. ويشير النقاش التالي فقط إلى مبادلة أصل غير نقدي واحد بآخر، ولكنه ينطبق أيضاً على جميع المبادلات الموضحة في الجملة السابقة. وتقاس تكلفة مثل هذا الأصل غير الملموس بالقيمة العادلة ما لم يكن من غير الممكن قياس القيمة العادلة لأي من الأصل المُستلم أو الأصل المُتنازل عنه بطريقة موثوقة. ويُقاس الأصل المُقتنى بهذه الطريقة حتى إذا لم تستطع الجهة أن تلغي إثبات الأصل المُتنازل عنه في الحال. وإذا لم يُقاس الأصل المُقتنى بالقيمة العادلة، فإن تكلفته تقاس بالقيمة الدفترية للأصل المُتنازل عنه.

45. تُحدد الفقرة 28(ب) أن شرط إثبات أصل غير ملموس هو أن يكون من الممكن قياس تكلفة الأصل بموثوقية. ويكون من الممكن قياس القيمة العادلة للأصل غير الملموس بموثوقية عندما:

- أ. لا يكون التباين في نطاق قياسات القيمة العادلة المعقولة مهما لذلك الأصل؛ أو
- ب. يكون من الممكن تقدير احتمالات القياسات المختلفة ضمن النطاق بشكل معقول واستخدامها عند قياس القيمة العادلة.

فإذا كانت الجهة قادرة على قياس القيمة العادلة بموثوقية لأي من الأصل المُستلم أو الأصل المُتنازل عنه، عندها تستخدم القيمة العادلة للأصل المُتنازل عنه لقياس التكلفة ما لم تكن القيمة العادلة للأصل المُستلم بينة بشكل أوضح.

الشهرة المولدة داخلياً

46. لا يجوز أن تُثبت الشهرة المُولدة داخلياً على أنها أصل.

47. في بعض الحالات، تُتكدّد نفقات لتوليد منافع اقتصادية مستقبلية أو خدمات متوقعة، ولكن لا ينتج عنها نشأة أصل غير ملموس يستوفي ضوابط الإثبات الواردة في هذا المعيار. تلك النفقات هي شهرة مولدة داخلياً ولا يجوز إثباتها كأصل وتوصف مثل هذه النفقة غالباً بأنها تساهم في شهرة مولدة داخلياً. ولا تُثبت الشهرة المُولدة داخلياً على أنها أصل نظراً لأنها ليست مورداً قابلاً للتحديد (أي أنها ليست قابلة للانفصال ولا ينشأ عنها ترتيبات ملزمة، بما في ذلك حقوق ناشئة عن عقود أو حقوق نظامية أخرى مُسيطر عليه من قبل الجهة والذي يمكن قياس تكلفته بموثوقية).

48. يمكن للفروقات بين القيمة العادلة للجهة والقيمة الدفترية لصافي أصولها القابلة للتحديد

في أي وقت أن تنطوي على عدد من العوامل التي تؤثر على القيمة العادلة للجهة. وبالرغم من ذلك، لا تمثل مثل تلك الفروق تكلفة أصول غير ملموسة مسيطر عليها من قبل الجهة.

الأصول غير الملموسة المُولدة داخلياً

49. يكون من الصعب في بعض الأحيان تقييم ما إذا كان الأصل غير الملموس المُولد داخلياً مؤهلاً للإثبات بسبب مشاكل في:

- أ. تحديد ما إذا كان ومتى يكون هناك أصل قابل للتحديد والذي سوف يولد منافع اقتصادية مستقبلية متوقعة أو خدمات المتوقعة؛ و
- ب. تحديد تكلفة الأصل بموثوقية. في بعض الحالات، لا يمكن تمييز تكلفة إنشاء أصل غير ملموس داخلياً عن تكلفة المحافظة على شهرة الجهة المُولدة داخلياً أو تكلفة تعزيزها، أو تكلفة تشغيل العمليات اليومية.

وبناءً عليه، بالإضافة إلى الالتزام بالمتطلبات العامة للإثبات والقياس الأولي للأصل غير الملموس، فإن الجهة تطبق المتطلبات والإرشادات الواردة في الفقرات 50-65 على جميع الأصول غير الملموسة المُولدة داخلياً.

50. لتقييم ما إذا كان الأصل غير الملموس المُولد داخلياً يستوفي ضوابط الإثبات، فإن الجهة تُصنف توليد الأصل إلى:

- أ. مرحلة البحث؛ و
- ب. مرحلة التطوير.

وعلى الرغم من تعريف مصطلحي "البحث" و"التطوير"، فإن لمصطلحي "مرحلة البحث" و"مرحلة التطوير" معنى أوسع لغرض هذا المعيار.

51. عندما لا تستطيع الجهة أن تميز مرحلة البحث عن مرحلة التطوير لمشروع داخلي لإنشاء أصل غير ملموس، فإن الجهة تعالج الإنفاق على ذلك المشروع كما لو أنه تكبد فقط في مرحلة البحث.

مرحلة البحث

52. لا يجوز أن يُثبت الأصل غير الملموس الناشئ عن البحث (أو عن مرحلة البحث لمشروع داخلي). ويجب أن يُثبت الإنفاق على البحث (أو على مرحلة البحث لمشروع داخلي) عند تكبده كمصروف.

53. في مرحلة البحث لمشروع داخلي، لا تستطيع الجهة أن تدلل على وجود أصل غير ملموس والذي سوف يولد منافع اقتصادية مستقبلية محتملة أو خدمات متوقعة. وبناءً عليه، تُثبت هذه النفقات عند تكبدها كمصروف.

54. من أمثلة أنشطة البحث:

- أ. أنشطة تهدف إلى الحصول على معرفة جديدة؛
- ب. البحث عن تطبيقات لنتائج البحث أو لمعرفة أخرى، وتقييمها والاختيار النهائي لها؛ و
- ج. البحث عن بدائل للمواد، الأجهزة، المنتجات، العمليات، النظم، أو الخدمات؛ و
- د. صياغة، تصميم، تقييم البدائل المحتملة من مواد، أجهزة، منتجات، عمليات، نظم، أو خدمات جديدة أو محسنة، والاختيار النهائي لها.

مرحلة التطوير

55. يجب أن يُثبت الأصل غير الملموس الناشئ عن التطوير (أو عن مرحلة التطوير لمشروع داخلي) فقط عندما تستطيع الجهة أن تدلل على جميع ما يلي:
أ. الجدوى الفنية من استكمال الأصل غير الملموس بحيث يكون متاحاً للاستخدام أو للبيع؛
و
ب. نيتها لاستكمال الأصل غير الملموس واستخدامه أو لبيعه؛ و
ج. قدرتها على استخدام الأصل غير الملموس أو بيعه؛
د. الكيفية التي سيولد بها الأصل غير الملموس المنافع الاقتصادية المستقبلية المحتملة أو الخدمات المتوقعة. ومن بين أمور أخرى، تستطيع الجهة أن تدلل على وجود سوق لمنتجات الأصل غير الملموس، أو للأصل غير الملموس ذاته، أو على فائدة الأصل غير الملموس إذا كان سيُستخدم داخلياً؛ و
هـ. مدى توفر الموارد الفنية، المالية والموارد الأخرى اللازمة لاستكمال التطوير واستخدام الأصل غير الملموس أو لبيعه؛ و
و. قدرتها على قياس النفقات التي تعزى إلى الأصل غير الملموس خلال تطويره بموثوقية.
56. في مرحلة التطوير لمشروع داخلي، تستطيع الجهة، في بعض الحالات، أن تحدد أصلاً غير ملموس وأن تدلل على أن الأصل سيولد منافع اقتصادية مستقبلية محتملة أو خدمات متوقعة. وذلك نظراً لأن مرحلة التطوير للمشروع تعد متقدمة أكثر عن مرحلة البحث.
57. من أمثلة أنشطة التطوير:
أ. تصميم، إنشاء، واختبار نماذج أولية ونماذج ما قبل الإنتاج أو ما قبل الاستخدام؛ و
ب. تصميم أدوات، موجهات، وقوالب تنطوي على تقنية جديدة؛ و
ج. تصميم، إنشاء، وتشغيل مصنع تجريبي أو عملية تجريبية حيث لا يكون على نطاق مُجَدِّ اقتصادياً للإنتاج التجاري أو للاستخدام في تقديم الخدمات؛ و
د. تصميم، إنشاء، واختبار بديل مُختار من مواد، أجهزة، منتجات، عمليات، نظم، أو خدمات جديدة أو مُحسنة؛ و
هـ. تكاليف المواقع على شبكة المعلومات وتكاليف تطوير البرامج.
58. لتُدلل على الكيفية التي سيولد بها الأصل غير الملموس منافع اقتصادية مستقبلية محتملة أو الخدمات متوقعة، تقدر الجهة المنافع الاقتصادية المستقبلية أو الخدمات المتوقعة التي ستكتسب من الأصل باستخدام المبادئ الواردة إما في معيار المحاسبة للقطاع العام 21، الهبوط في قيمة الأصول غير المولدة للنقد أو معيار المحاسبة للقطاع العام 26، الهبوط في قيمة الأصول المولدة للنقد، أيهما ينطبق. فإذا كان الأصل سيولد منافع اقتصادية أو خدمات متوقعة فقط بالاشتراك مع أصول أخرى، فإن الجهة تطبق مفهوم وحدات توليد النقد الوارد في معيار المحاسبة للقطاع العام 26.
59. يمكن التدليل على توفر الموارد لاستكمال الأصل غير الملموس، استخدامه، والحصول على المنافع منه من خلال، على سبيل المثال، خطة تشغيل تظهر الموارد الفنية، المالية، والموارد الأخرى اللازمة وقدرة الجهة على تأمين تلك الموارد. وفي بعض الحالات، تدلل الجهة على توفر التمويل الخارجي من خلال الحصول على ما يشير إلى استعداد مُقرض أو ممول لتمويل الخطة.
60. يمكن عادةً لنظم التكاليف بالجهة أن تقيس بموثوقية تكلفة توليد أصل غير ملموس داخلياً.

مثل الرواتب والنفقات الأخرى المُتكبَّدة لتأمين الشعارات، حقوق التأليف والنشر، التراخيص، أو لتطوير برامج الحاسب الآلي.

61. لا يجوز أن تُثبت العلامات التجارية، مسميات الصحف، عناوين النشر، قوائم مستخدمي الخدمة، والبنود المشابهة من حيث الجوهر المُولدة داخلياً على أنها أصول غير ملموسة.

62. لا يمكن تمييز الإنفاق على العلامات، مسميات الصحف، عناوين النشر، قوائم مستخدمي الخدمة، والبنود المشابهة من حيث الجوهر المُولدة داخلياً عن تكلفة تطوير عمليات الجهة ككل. وبناء عليه، لا تُثبت مثل تلك البنود على أنها أصول غير ملموسة.

تكلفة أصل غير ملموس مولد داخلياً

63. لغرض الفقرة 31، فإن تكلفة الأصل غير الملموس المُولد داخلياً هي مجموع النفقات المُتكبَّدة من تاريخ استيفاء الأصل غير الملموس لأول مرة ضوابط الإثبات الواردة في الفقرات 28، 29، و55. وتمنع الفقرة 70 إعادة إثبات نفقات مُثبتة سابقاً على أنها مصروف.

64. تشمل تكلفة الأصل غير الملموس المُولد داخلياً جميع التكاليف التي تعزى بشكل مباشر والضرورية لإنشاء، إنتاج، وإعداد الأصل ليكون قابلاً للتشغيل بالطريقة المقصودة من قبل الإدارة. ومن أمثلة التكاليف التي تعزى مباشرة إلى الأصل:
أ. تكاليف المواد الخام والخدمات المُستخدمة أو المُستهلكة في توليد الأصل غير الملموس؛ و

ب. تكاليف منافع الموظفين (كما عُرفت في معيار المحاسبة للقطاع العام 39) الناشئة عن توليد الأصل غير الملموس؛ و

ج. رسوم تسجيل الحق النظامي؛ و

د. استنفاد براءات الاختراع والتراخيص التي تُستخدم لتوليد الأصل غير الملموس.

ويحدد معيار المحاسبة للقطاع العام 5 ضوابط لإثبات الفائدة كأحد عناصر تكلفة الأصل المؤهل.

65. لا يُعد ما يلي مكونات لتكلفة الأصل غير الملموس المُولد داخلياً:

أ. النفقات البيعية، الإدارية والعمومية الأخرى إلا إذا كان من الممكن أن تعزى هذه النفقات بشكل مباشر إلى إعداد الأصل للاستخدام؛ و

ب. الخسائر المحددة نتيجة عدم الكفاءة والتشغيل الأولي المتكبَّدة قبل أن يحقق الأصل الأداء المخطط؛ و

ج. الإنفاق على تدريب الموظفين على تشغيل الأصل.

إثبات مصروف

66. يجب أن يُثبت الإنفاق على البند غير الملموس عند تكبده على أنه مصروف، ما لم يكن:
أ. بشكل جزءاً من تكلفة أصل غير ملموس يستوفي ضوابط الإثبات (انظر الفقرات 26-65)؛ أو

ب. يكن البند قد أُقْتِنِي في عملية استحواذ ولا يمكن إثباته على أنه أصل غير ملموس. وعندما يكون هذا هو الحال، فإنه يشكل جزءاً من المبلغ المثبت على أنه شهرة في تاريخ الاستحواذ (انظر معيار المحاسبة للقطاع العام 40).

67. في بعض الحالات، تُتَّكَبَد نفقات لتوفير منافع اقتصادية مستقبلية أو خدمات متوقعة للجهة،

لكن بدون أن يُقْتَنَى أو يُنشَأ أصل غير ملموس أو أصل آخر يمكن إثباته. ففي حالة توريد سلع، تُثبت الجهة مثل تلك النفقات على أنها مصروف عندما يكون لها الحق في الحصول على السلع. وفي حالة تقديم خدمات، تُثبت الجهة النفقات على أنها مصروف عندما تتلقى الخدمات. على سبيل المثال، يُثبت الإنفاق على البحث عند تكبده كمصروف (انظر الفقرة 52)، باستثناء عندما يُقْتَنَى كجزء من استحواذ. وتشمل الأمثلة الأخرى للنفقات التي تُثبت عند تكبدها كمصروف:

- أ. الإنفاق على أنشطة الإعداد والتجهيز للتشغيل (تكاليف الإعداد والتجهيز للتشغيل) ما لم يدرج هذا الإنفاق في تكلفة بند من بنود العقارات، الآلات، والمعدات وفق معيار المحاسبة للقطاع العام 45. وقد تتكون تكاليف الإعداد والتجهيز للتشغيل من تكاليف التأسيس مثل التكاليف النظامية والسكرتارية المتكبدة لتأسيس جهة ذات شخصية اعتبارية، والإنفاق لافتتاح مرفق جديد أو عملية جديدة (أي تكاليف ما قبل الافتتاح) أو الإنفاق لبدء عمليات جديدة أو إطلاق منتجات أو عمليات جديدة (أي تكاليف ما قبل التشغيل)؛ و
- ب. الإنفاق على أنشطة التدريب؛ و
- ج. الإنفاق على أنشطة الإعلان والترويج (بما في ذلك كتالوجات الطلب بالبريد)؛ و
- د. الإنفاق على تغيير موقع أو إعادة تنظيم جزء من جهة أو كلها.

68. يكون للجهة الحق في الوصول إلى السلع عندما تمتلكها. وبالمثل، يكون لها الحق في الوصول إلى السلع عندما يتم تصنيعها من قبل مورد وفقاً لأحكام عقد توريد وتستطيع الجهة أن تطالب بتسليمها في مقابل الدفع. ويتم تلقي الخدمات عندما يتم أداؤها للجهة من قبل مورد وفقاً لعقد بأن تُقدم للجهة، وليس عندما تستخدمها الجهة لتقديم خدمة أخرى، على سبيل المثال، استخدامها لتقديم معلومات عن خدمة لمستخدمي تلك الخدمة.

69. لا تمنع الفقرة 66 الجهة من أن تُثبت مبلغاً مدفوعاً مقدماً على أنه أصل عندما يتم القيام بالدفع مقابل السلع مقدماً قبل حصول الجهة على حق الوصول إلى تلك السلع. وبالمثل، لا تمنع الفقرة 66 الجهة من أن تثبت مبلغاً مدفوعاً مقدماً على أنه أصل عند القيام بالدفع مقابل الخدمات مقدماً قبل تلقي الجهة لتلك الخدمات.

المصروفات السابقة التي لا تثبت كأصل

70. لا يجوز في تاريخ لاحق أن يُثبت الإنفاق على بند غير ملموس والذي سبق أن أُثبت بشكل أولي على أنه مصروف بموجب هذا المعيار على أنه جزء من تكلفة أصل غير ملموس.

القياس اللاحق

71. يجب على الجهة أن تختار إما نموذج التكلفة التاريخية الوارد في الفقرة 73 أو نموذج القيمة الجارية الوارد في الفقرة 74 على أنه سياستها المحاسبية. وعندما تتم المحاسبة عن أصل غير ملموس باستخدام نموذج القيمة الجارية، فإنه يجب المحاسبة أيضاً عن جميع الأصول الأخرى في فئته باستخدام نفس النموذج، إلا إذا لم تكن هناك سوق نشطة لتلك الأصول.

72. فئة من الأصول غير الملموسة هي مجموعة من الأصول ذات الطبيعة والاستخدام المتشابهة في عمليات الجهة. ويُعاد تقييم البنود ضمن مجموعة الأصول غير الملموسة بشكل متزامن لتجنب إعادة التقييم الاختياري للأصول والتقرير عن مبالغ في القوائم المالية تعبر عن خليط من التكاليف والتقييم في تواريخ مختلفة.

نموذج التكلفة التاريخية

73. بعد الإثبات الأولي، يجب أن يُسجل الأصل غير الملموس بتكلفته مطروحاً منها أي استنفاد متراكم وأية خسائر متراكمة للهبوط في القيمة.

نموذج القيمة الجارية

74. بعد الإثبات الأولي، يجب أن يُسجل الأصل غير الملموس بمبلغ إعادة التقييم، وهو قيمته العادلة في تاريخ إعادة التقييم مطروحاً منها أي استنفاد متراكم لاحق وأية خسائر متراكمة للهبوط في القيمة لاحقة. ولغرض إعادة التقييم بموجب هذا المعيار، فإنه يجب قياس القيمة العادلة بالرجوع إلى سوق نشطة. ويجب إجراء إعادة التقييم بشكل منتظم بحيث لا تختلف القيمة الدفترية للأصل بشكل مهم عن قيمته العادلة في تاريخ القوائم المالية.

75. لا يسمح نموذج القيمة الجارية بـ:
أ. إعادة تقييم الأصول غير الملموسة التي لم تُثبت سابقاً على أنها أصول؛ أو
ب. الإثبات الأولي للأصول غير الملموسة بمبالغ بخلاف التكلفة.

76. يطبق نموذج القيمة الجارية بعد أن يُثبت الأصل بشكل أولي بالتكلفة. وبالرغم من ذلك، عندما يُثبت جزء فقط من تكلفة أصل غير ملموس على أنه أصل نظراً لأن الأصل لم يستوف ضوابط الإثبات حتى مرحلة ما خلال العملية (انظر الفقرة 63)، فإنه قد يُطبق نموذج القيمة الجارية على ذلك الأصل بالكامل. وقد يطبق نموذج القيمة الجارية أيضاً على الأصل غير الملموس الذي تم الحصول عليه خلال معاملة غير تبادلية (انظر الفقرات 42-43).

77. من غير الشائع وجود سوق نشطة للأصل غير الملموس، بالرغم من أنه قد يحدث. فعلى سبيل المثال، في بعض الدول، قد توجد سوق نشطة للفئات المتجانسة من التراخيص أو الحصص الإنتاجية القابلة للتحويل بحرية والتي اقتنتها الجهة من جهة أخرى. مع ذلك، لا يمكن أن توجد سوق نشطة للعلامات، مسميات الصحف، حقوق النشر للموسيقى والأفلام، براءات الاختراع، أو العلامات التجارية، نظراً لأن كل أصل من هذه الأصول فريد من نوعه. أيضاً، بالرغم من أن الأصول غير الملموسة تُشتري وتباع، فإنه يتم التفاوض حول العقود بين مشتريين وبائعين فرديين، كما أن المعاملات غير متكررة نسبياً. ولهذه الأسباب، فإن السعر المدفوع لأحد الأصول قد لا يوفر دليلاً كافياً على القيمة العادلة لأصل آخر. علاوة على ذلك، لا تكون الأسعار غالباً متاحة للعموم.

78. يعتمد تكرار إعادة التقييم على تقلب القيم العادلة للأصول غير الملموسة محل إعادة التقييم. فعندما تختلف القيمة العادلة للأصل المُعاد تقييمه بشكل هام عن قيمته الدفترية، فإنه من الضروري إجراء إعادة تقييم إضافية. وقد تعاني بعض الأصول غير الملموسة من تقلبات كبيرة في القيمة العادلة، وبالتالي تتطلب إعادة تقييم سنوية. وتعتبر إعادة التقييم المتكررة غير ضرورية فقط للأصول غير الملموسة التي تكون التحركات في قيمتها العادلة غير مهمة.

79. عندما يعاد تقييم الأصل غير الملموس، فإن القيمة الدفترية لهذا الأصل تُعدّل إلى المبلغ المُعاد تقييمه. وفي تاريخ إعادة التقييم، يُعالج الأصل بإحدى الطريقتين التاليتين:
أ. تعديل إجمالي القيمة الدفترية بطريقة تتفق مع إعادة تقييم القيمة الدفترية للأصل. على سبيل المثال، قد يُعدّل إجمالي القيمة الدفترية بالرجوع إلى بيانات سوقية ممكن رصدها قد يُعاد عرضها بشكل تناسبي مع التغير في القيمة الدفترية. يُعدّل الاستنفاد

المتراكم في تاريخ التقييم ليعادل الفرق بين إجمالي القيمة الدفترية للأصل وقيّمته الدفترية بعد الأخذ في الحسبان الخسائر المتراكمة للهبوط في القيمة؛ أو
ب. استبعاد الاستنفاد المتراكم مقابل إجمالي القيمة الدفترية للأصل.

ويعد مبلغ التسوية في الاستنفاد المتراكم جزءاً من الزيادة أو الانخفاض في القيمة الدفترية الذي تتم المحاسبة عنه وفقاً للفقرات 84 و85.

80. عندما لا يمكن إعادة تقييم أصل غير ملموس في فئة أصول غير ملموسة مُعاد تقييمها نظراً لعدم وجود سوق نشطة لهذا الأصل، فإنه يجب أن يُسجل الأصل بتكلفته مطروحاً منها أي استنفاد متراكم وأية خسائر متراكمة للهبوط في القيمة.

81. عندما لا يعد من الممكن قياس القيمة العادلة لأصل غير ملموس مُعاد تقييمه بالرجوع إلى سوق نشطة، فإن القيمة الدفترية للأصل يجب أن تكون المبلغ المعاد تقييمه في تاريخ آخر إعادة تقييم بالرجوع إلى السوق النشطة مطروحاً منه أي استنفاد متراكم لاحق وأية خسائر متراكمة للهبوط في القيمة لاحقة.

82. قد تشير حقيقة أنه لم تعد توجد سوق نشطة لأصل غير ملموس مُعاد تقييمه إلى أن الأصل قد هبطت قيمته وأنه يلزم أن يُختبر وفق معيار المحاسبة للقطاع العام 21 و26، حسبما هو مناسب.

83. عندما يمكن أن تُقاس القيمة العادلة للأصل بالرجوع إلى سوق نشطة في تاريخ قياس لاحق، فإن نموذج القيمة الجارية يُطبّق من هذا التاريخ.

84. عندما تزيد القيمة الدفترية لأصل غير ملموس نتيجة لإعادة التقييم، فإنه يجب أن تُثبت الزيادة مباشرة في فائض إعادة التقييم. مع ذلك، فإنه يجب أن تُثبت الزيادة في الفائض أو العجز بالقدر الذي يعكس انخفاض إعادة تقييم مُثبت سابقاً في الفائض أو العجز لنفس الأصل.

85. عندما تنخفض القيمة الدفترية لأصل غير ملموس نتيجة إعادة التقييم، فإنه يجب أن يُثبت الانخفاض في الفائض أو العجز. وبالرغم من ذلك، فإنه يجب أن يُثبت الانخفاض مباشرة في صافي الأصول/ حقوق الملكية بقدر أي رصيد دائن في فائض إعادة التقييم متعلق بذلك الأصل المُعاد تقييمه. ويؤدي الانخفاض الذي يثبت مباشرة في صافي الأصول/ حقوق الملكية إلى تخفيض المبلغ المتراكم في صافي الأصول/ حقوق الملكية تحت عنوان فائض التقييم.

86. قد يُحوّل فائض إعادة التقييم المتراكم ضمن صافي الأصول/ حقوق الملكية مباشرة إلى الفائض أو العجز المتراكم عندما يتحقق الفائض. ويمكن أن يتحقق الفائض بالكامل عند سحب الأصل من الخدمة أو استبعاده. وبالرغم من ذلك، قد يتحقق بعض الفائض عندما يُستخدم الأصل من قبل الجهة؛ وفي مثل هذه الحالة، يكون مبلغ الفائض المحقق هو الفرق بين الاستنفاد الناتج عن القيمة الدفترية المُعاد تقييمها للأصل والاستنفاد الذي كان سيُثبت بناءً على التكلفة التاريخية للأصل. ولا يُجرى التحويل من فائض إعادة التقييم إلى الفائض أو العجز المتراكم من خلال الفائض أو العجز.

العمر الإنتاجي

87. يجب على الجهة أن تقدر ما إذا كان العمر الإنتاجي للأصل غير الملموس محدوداً أو غير

محدود، وإذا كان محدوداً، طول أو عدد وحدات الإنتاج أو الوحدات المماثلة التي تشكل ذلك العمر الإنتاجي. ويجب أن يُعد الأصل غير الملموس من قبل الجهة أن له عمر إنتاجي غير محدود عندما، بالاستناد إلى تحليل جميع العوامل ذات الصلة، لا يكون هناك نهاية مُتوقعة للفترة التي يُتوقع خلالها أن يولد الأصل صافي تدفقات نقدية داخلية أو تقديم خدمات متوقعة للجهة.

88. تعتمد المحاسبة عن الأصل غير الملموس على عمره الإنتاجي. ويُستنفذ الأصل غير الملموس الذي له عمر إنتاجي محدود (انظر الفقرات 96-105)، في حين لا يُستنفذ الأصل غير الملموس الذي له عمر إنتاجي غير محدود (انظر الفقرات 106-109). وتوضح الأمثلة² المرفقة بهذا المعيار تحديد العمر الإنتاجي للأصول غير الملموسة المختلفة، والمحاسبة اللاحقة عن تلك الأصول على أساس تقديرات العمر الإنتاجي.

89. تؤخذ الكثير من العوامل في الاعتبار عند تحديد العمر الإنتاجي للأصل غير الملموس، بما في ذلك:

- أ. الاستخدام المتوقع للأصل من قبل الجهة وما إذا كان من الممكن إدارة الأصل بكفاءة من قبل فريق إدارة آخر؛ و
- ب. دورات حياة المنتج النموذجية للأصل والمعلومات العامة عن تقديرات الأعمار الإنتاجية للأصول المماثلة التي تستخدم بطريقة مشابهة؛ و
- ج. التقادم الفني، التقني، التجاري، أو الأنواع الأخرى من التقادم؛ و
- د. استقرار الصناعة التي يعمل فيها الأصل والتغيرات في طلب السوق على المنتجات أو الخدمات المُنتجة من الأصل؛ و
- هـ. التصرفات المتوقعة من قبل المنافسين أو المنافسين المحتملين؛ و
- و. مستوى نفقة الصيانة المطلوب للحصول على المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقعة أو الخدمات المتوقعة من الأصل وقدرة الجهة ونيتها للوصول إلى مثل ذلك المستوى؛ و
- ز. فترة السيطرة على الأصل والقيود النظامية أو ما شابهها على استخدام الأصل، مثل تواريخ انتهاء عقود الإيجار المتعلقة به؛ و
- ح. ما إذا كان العمر الإنتاجي للأصل يعتمد على العمر الإنتاجي للأصول الأخرى للجهة.

90. إن مصطلح "غير محدود" لا يعني "غير متناهي". ويعكس العمر الإنتاجي للأصل غير الملموس فقط ذلك المستوى من نفقة الصيانة المستقبلية المطلوبة للحفاظ على الأصل عند مستوى أدائه المُقدّر في وقت تقدير العمر الإنتاجي للأصل، وقدرة الجهة ونيتها للوصول إلى مثل ذلك المستوى. ويجب ألا يعتمد استنتاج أن العمر الإنتاجي للأصل غير الملموس غير محدود على النفقة المستقبلية المُخططة بما يزيد عن تلك المطلوبة للحفاظ على الأصل عند ذلك المستوى من الأداء.

91. في ضوء تاريخ التغيرات السريعة في التقنية، فإن برامج الحاسب الآلي وأصول غير ملموسة أخرى كثيرة تكون عرضة للتقادم التقني. وبناءً عليه، فإنه يحتمل أن يكون عمرها الإنتاجي قصيراً. قد يعطي الانخفاض المستقبلي المتوقع في أسعار بيع بند أُنتج باستخدام أصل غير ملموس مؤشراً على حدوث تقادم تقني أو تجاري متوقع للأصل، والذي، بدوره، قد يعكس الانخفاض

² الأمثلة متضمنة في دراسة المعيار المرفقة

- في المنافع الاقتصادية المستقبلية أو الخدمات المتوقعة الكامنة في الأصل.
92. قد يكون العمر الإنتاجي للأصل غير الملموس طويلاً جداً أو حتى غير محدود. وتبرر حالات عدم التأكد تقدير العمر الإنتاجي للأصل غير الملموس على أساس الحيلة والحذر، ولكنها لا تبرر اختيار عمر يكون قصيراً بشكل غير واقعي.
93. لا يجوز أن يزيد العمر الإنتاجي للأصل غير الملموس الذي ينشأ عن ترتيبات ملزمة (بما في ذلك حقوق ناشئة عن عقود أو حقوق نظامية أخرى) عن فترة الترتيبات الملزمة (بما في ذلك الحقوق الناشئة عن عقود أو الحقوق النظامية الأخرى)، ولكن قد يكون أقصر بالاعتماد على الفترة التي تتوقع الجهة أن يُستخدم الأصل خلالها. وإذا تمت إحالة الترتيبات الملزمة (بما في ذلك حقوق ناشئة عن عقود أو حقوق نظامية أخرى) لأجل مقيد يمكن تجديده، فإنه يجب أن يشمل العمر الإنتاجي للأصل غير الملموس على فترة (فترات) التجديد فقط عندما يوجد دليل يدعم التجديد من قبل الجهة بدون تكلفة مهمة.
- 93أ. العمر الإنتاجي لـ:
- أ. ترخيص أو حق مشابه مُنح سابقاً من قبل إحدى العمليات المجمعة إلى عملية أخرى ضمن العمليات المجمعة والذي أُثبت من قبل الجهة الناتجة عن عملية الدمج؛ أو
- ب. حق مُعاد اقتناؤه مُثبت كأصل غير ملموس في عملية استحواذ
- هو الفترة المتبقية من الترتيب الملزم (بما في ذلك الحقوق الناشئة عن عقود أو الحقوق النظامية الأخرى) التي منح فيها الحق ولا يجوز أن تشمل فترات التجديد.
94. قد تكون هناك عوامل اقتصادية، سياسية، اجتماعية، ونظامية تؤثر على العمر الإنتاجي للأصل غير الملموس. تحدد العوامل الاقتصادية، السياسية، أو الاجتماعية الفترة التي سوف تُستلم خلالها المنافع الاقتصادية المستقبلية أو الخدمات المتوقعة من قبل الجهة. وقد تقيد العوامل النظامية الفترة التي تحصل خلالها الجهة على هذه المنافع الاقتصادية أو الخدمات المتوقعة. ويُعد العمر الإنتاجي هو الفترة الأقصر من الفترات المحددة بموجب تلك العوامل.
95. يشير وجود العوامل التالية، من بين عوامل أخرى، إلى أن الجهة ستكون قادرة على أن تجدد الترتيبات الملزمة (بما في ذلك الحقوق الناشئة عن عقود أو الحقوق النظامية الأخرى) بدون تكلفة مهمة:
- أ. وجود دليل، من المحتمل أن يستند إلى الخبرة، بأن الترتيبات الملزمة (بما في ذلك الحقوق الناشئة عن عقود أو الحقوق النظامية الأخرى) سوف تجدد. وإذا كان التجديد مشروطاً بموافقة طرف ثالث، فإن هذا يتضمن دليلاً بأن الطرف الثالث سوف يعطي موافقته؛ و
- ب. وجود دليل بأنه سيتم استيفاء أي شروط ضرورية للحصول على التجديد؛ و
- ج. أن تكلفة التجديد بالنسبة للجهة ليست مهمة عندما تُقارن بالمنافع الاقتصادية المستقبلية أو بالخدمات المتوقعة أن تتدفق إلى الجهة من التجديد.
- فإذا كانت تكلفة التجديد عندما تُقارن بالمنافع الاقتصادية المستقبلية أو بالخدمات التي يتوقع أن تتدفق إلى الجهة من التجديد، فإن تكلفة "التجديد" تمثل، في جوهرها، تكلفة اقتناء أصل غير ملموس جديد في تاريخ التجديد.

الأصول غير الملموسة ذات الأعمار الإنتاجية المحدودة

فترة الاستنفاد وطريقة الاستنفاد

96.

يجب أن يُخصص المبلغ القابل للاستهلاك لأصل غير ملموس ذي عمر إنتاجي محدود على أساس منتظم على مدى عمره الإنتاجي. ويجب أن يبدأ الاستنفاد عندما يكون الأصل متاحاً للاستخدام، أي عندما يكون في الموقع وبالحالة اللازمة ليكون قابلاً للتشغيل بالطريقة المقصودة من قبل الإدارة. ويجب أن يتوقف الاستنفاد في التاريخ الذي يُصنف فيه الأصل على أنه محتفظ به للبيع (أو يُضمن في مجموعة استبعاد مُصنفة على أنها محتفظ بها للبيع) وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 44، أو في التاريخ الذي يُلغى فيه إثبات الأصل، أيهما أسبق. ويجب أن تعكس طريقة الاستنفاد المُستخدمة النمط الذي يتوقع أن تُستهلك به المنافع الاقتصادية المستقبلية أو الخدمات المتوقعة للأصل من قبل الجهة. فإذا كان من غير الممكن تحديد ذلك النمط بموثوقية، فإنه يجب أن تُستخدم طريقة القسط الثابت. ويجب أن يُثبت تكلفة الاستنفاد لكل فترة ضمن الفائض أو العجز ما لم يسمح أو يتطلب هذا المعيار أو معيار محاسبة للقطاع العام آخر بأن يُدرج ضمن القيمة الدفترية لأصل آخر.

97.

يمكن أن تُستخدم طرق الاستنفاد المتنوعة لتخصيص المبلغ القابل للاستهلاك للأصل على أساس منتظم على مدى عمره الإنتاجي. وتشمل هذه الطرق طريقة القسط الثابت، طريقة الرصيد المتناقص، وطريقة وحدات الإنتاج. وتُختار الطريقة المُستخدمة على أساس النمط المتوقع لاستهلاك المنافع الاقتصادية المستقبلية أو الخدمات المتوقعة الكامنة في الأصل وتُطبق بشكل ثابت من فترة إلى أخرى، ما لم يوجد تغير في النمط المتوقع لاستهلاك تلك المنافع الاقتصادية المستقبلية أو الخدمات المتوقعة.

97أ.

هناك افتراض قابل للدحض بأن طريقة الاستنفاد التي تعتمد على الإيرادات المولدة من نشاط يتضمن استخدام أصل غير ملموس هي طريقة غير مناسبة. وتعكس الإيرادات المولدة من النشاط الذي يتضمن استخدام أصل غير ملموس عادة عوامل لا ترتبط مباشرة باستهلاك المنافع الاقتصادية أو الخدمات المتوقعة التي ينطوي عليها الأصل غير الملموس. على سبيل المثال، تتأثر الإيرادات بمدخلات وعمليات أخرى، أنشطة البيع والتغيرات في حجم المبيعات والأسعار. وقد يتأثر مكون سعر الإيرادات بالتضخم الذي ليس له تأثير على الطريقة التي يتم بها استهلاك الأصل. هذا الافتراض يمكن التغلب عليه فقط في ظروف محددة:
أ. حيث يتم التعبير عن الأصل غير الملموس كمقياس للإيرادات، كما هو مبين في الفقرة 97(ج)؛ أو

ب. عندما يمكن إثبات أن الإيرادات واستهلاك المنافع الاقتصادية أو الخدمات المتوقعة للأصل غير الملموس مترابطان إلى حد كبير.

97ب.

عند اختيار طريقة الاستنفاد المناسبة وفق الفقرة 97، يمكن للجهة تحديد العامل المحدد المهيمن المتأصل في الأصل غير الملموس. على سبيل المثال، العقد الذي يحدد حقوق الجهة في استخدام الأصل غير الملموس قد يحدد استخدام الجهة للأصل غير الملموس كعدد محدد مسبقاً من السنوات (أي الوقت)، كعدد الوحدات المنتجة أو كمبلغ مجموع ثابت من الإيرادات التي سيتم توليدها. تحديد مثل هذا العامل المحدد المهيمن يمكن في الغالب أن يعد بمثابة نقطة انطلاق لتحديد الأساس المناسب للاستنفاد، ولكن قد يُطبق أساس آخر إذا كان يعكس عن قرب النمط المتوقع لاستهلاك المنافع الاقتصادية أو الخدمات المتوقعة.

97. في الظروف التي يكون فيها تحقيق مستوى من الإيرادات هو العامل المهمين المتأصل في الأصل غير الملموس، فإن الإيرادات التي ستولد يمكن أن تكون أساساً مناسباً للاستنفاد. على سبيل المثال، قد يكون الحق في تشغيل طريق برسم عبور معتمداً على مبلغ إيرادات مجموع ثابت يتولد من رسوم العبور التراكمية (على سبيل المثال، قد يسمح عقد بتشغيل الطريق برسم العبور حتى يبلغ المبلغ التراكمي لرسوم العبور المولدة من تشغيل الطريق 100 مليون ريال سعودي). وفي الحالة التي تعد فيها الإيرادات هي العامل المحدد المهيمن في عقد استخدام الأصل غير الملموس، فإن الإيرادات التي ستولد قد تكون أساساً مناسباً للاستنفاد الأصل غير الملموس شريطة أن يحدد العقد المبلغ المجموع الثابت للإيرادات التي ستولد والتي سيتم بموجبها تحديد الاستنفاد.

98. يُثبت الاستنفاد عادةً في الفائض أو العجز. وبالرغم من ذلك، تُستنفد أحياناً المنافع الاقتصادية المستقبلية أو الخدمات المتوقعة الكامنة في الأصل في إنتاج أصول أخرى. وفي هذه الحالة، يشكل عبء الاستنفاد جزءاً من تكلفة الأصل الآخر ويُدرج ضمن قيمته الدفترية. على سبيل المثال، يُدرج استنفاد الأصول غير الملموسة المُستخدمة في العملية الإنتاجية ضمن القيمة الدفترية للمخزون (انظر معيار المحاسبة للقطاع العام 12، *المخزون*).

القيمة المتبقية

99. يجب أن يُفترض أن القيمة المتبقية للأصل غير الملموس ذي العمر الإنتاجي المحدود ستكون صفرًا ما لم:
أ. يوجد التزام من قبل طرف ثالث بأن يشتري الأصل في نهاية عمره الإنتاجي؛ أو
ب. توجد سوق نشطة (حسبما ورد تعريفها في معيار المحاسبة للقطاع العام 46، *القياس للأصل*، و:

- (1) يمكن أن تُحدد القيمة المتبقية بالرجوع إلى تلك السوق؛ و
- (2) من المحتمل أنه سوف توجد مثل هذه السوق في نهاية العمر الإنتاجي للأصل.

100. يُحدد المبلغ القابل للاستهلاك للأصل ذي العمر الإنتاجي المحدود بعد طرح قيمته المتبقية. القيمة المتبقية غير الصفر تشير أن الجهة تتوقع أن تستبعد الأصل غير الملموس قبل نهاية عمره الاقتصادي.

101. يستند تقدير القيمة المتبقية للأصل إلى المبلغ الممكن استرداده من الاستبعاد باستخدام الأسعار السائدة في تاريخ التقدير لبيع أصل مشابه والذي وصل إلى نهاية عمره الإنتاجي والذي تم تشغيله في ظل ظروف مشابهة لتلك التي سوف يستخدم فيه الأصل. ويجب أن تُراجع القيمة المتبقية على الأقل في كل تاريخ للقوائم المالية. وتتم المحاسبة عن التغير في القيمة المتبقية للأصل على أنه تغيير في تقدير محاسبي وفق معيار المحاسبة للقطاع العام 3، *السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية، والأخطاء*.

102. قد تزيد القيمة المتبقية للأصل غير الملموس إلى مبلغ يعادل أو يزيد عن القيمة الدفترية للأصل. وعندما يحدث ذلك، يكون الاستنفاد المحمل على الأصل صفرًا ما لم وإلى أن تنخفض قيمته المتبقية لاحقاً إلى مبلغ أقل من القيمة الدفترية للأصل.

مراجعة فترة الاستنفاد وطريقة الاستنفاد

103. يجب أن تُراجع فترة الاستنفاد وطريقة الاستنفاد للأصل غير الملموس ذي العمر الإنتاجي

المحدود على الأقل في كل تاريخ قوائم مالية. وعندما يختلف العمر الإنتاجي المتوقع للأصل عن التقديرات السابقة، فإنه يجب تبعاً لذلك تغيير فترة الاستنفاد. وإذا كان هناك تغيير في النمط المتوقع لاستهلاك المنافع الاقتصادية المستقبلية أو الخدمات المتوقعة الكامنة في الأصل، فإنه يجب تغيير طريقة الاستنفاد لتعكس النمط الجديد. ويجب أن تتم المحاسبة عن مثل هذه التغييرات على أنها تغييرات في التقديرات المحاسبية وفق معيار المحاسبة للقطاع العام 3.

104. خلال عمر الأصل غير الملموس، قد يصبح من الواضح أن تقدير عمره الإنتاجي غير مناسب. على سبيل المثال، قد يشير إثبات خسارة هبوط القيمة إلى أنه يلزم تغيير فترة الاستنفاد.

105. مع مرور الوقت، قد يتغير النمط المتوقع أن تتدفق به المنافع الاقتصادية المستقبلية أو الخدمات المتوقعة للجهة من الأصل غير الملموس. على سبيل المثال، قد يصبح من الواضح أن طريقة الرصيد المتناقص للاستنفاد تُعد مناسبة بدلاً من طريقة القسط الثابت. مثال آخر هو عندما يُؤجل استخدام الحقوق التي يعبر عنها ترخيص انتظاراً للتصرف بشأن المكونات الأخرى لخطة العمل. في هذه الحالة، قد لا يتم الحصول على المنافع الاقتصادية أو الخدمات المتوقعة التي تتدفق من الأصل حتى فترات لاحقة.

الأصول غير الملموسة ذات الأعمار الإنتاجية غير المحدودة

106. لا يجوز استنفاد أصل غير ملموس ذي عمر إنتاجي غير محدود.

107. وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 21 ومعيار المحاسبة للقطاع العام 26، فإن الجهة مُطالبة بأن تختبر الأصل غير الملموس ذا العمر الإنتاجي غير المحدود أو الأصل غير الملموس غير المتاح للاستخدام لهبوط القيمة وذلك بمقارنة مبلغ الخدمات الممكن استردادها من الأصل غير المولد للنقد أو قيمة الخدمات المتوقعة، حسبما هو مناسب، مع قيمته الدفترية: أ. سنوياً؛ و

ب. حينما يكون هناك مؤشراً أن قيمة الأصل غير الملموس قد تكون هبطت.

مراجعة تقدير العمر الإنتاجي

108. يجب مراجعة العمر الإنتاجي للأصل غير الملموس الذي لا يُستنفد في كل فترة قوائم مالية لتحديد ما إذا كانت الأحداث والظروف ما تزال تدعم تقدير عمر إنتاجي غير محدود للأصل. فإذا لم تكن كذلك، فإنه يجب المحاسبة عن التغيير في تقدير العمر الإنتاجي من غير محدود إلى محدود على أنه تغيير في تقدير محاسبي وفق معيار المحاسبة للقطاع العام 3.

109. وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 21 أو معيار المحاسبة للقطاع العام 26، أيهما ينطبق، فإن إعادة تقدير العمر الإنتاجي للأصل غير الملموس على أنه محدود بدلاً من غير محدود يُعد مؤشراً على احتمال حدوث هبوط في قيمة الأصل غير الملموس. ونتيجة لذلك، تقوم الجهة باختبار الأصل لهبوط القيمة من خلال مقارنة مبلغ الخدمات الممكن استرداده من الأصل أو المبلغ الممكن استرداده من الأصل، المحدد وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 21 أو معيار المحاسبة للقطاع العام 26، أيهما ينطبق، مع القيمة الدفترية للأصل، وإثبات أية زيادة في القيمة الدفترية عن مبلغ الخدمات الممكن استرداده أو المبلغ الممكن استرداده، أيهما ينطبق، على أنها خسارة هبوط في القيمة.

إمكانية استرداد القيمة الدفترية - خسائر هبوط القيمة

110. لتحديد ما إذا كانت قيمة أصل غير ملموس قد هبطت، تطبق الجهة إما معيار المحاسبة للقطاع العام 21 أو معيار المحاسبة للقطاع العام 26، أيهما ينطبق. ويوضح هذان المعياران متى وكيف تراجع الجهة القيمة الدفترية لأصولها، وكيف تحدد مبلغ الخدمات الممكن استرداده أو المبلغ الممكن استرداده من الأصل، أيهما ينطبق، ومتى يتم إثبات أو عكس قيد خسارة هبوط في القيمة.

السحب من الخدمة والاستبعاد

111. يجب إلغاء إثبات الأصل غير الملموس:
أ. عند استبعاده (بما في ذلك الاستبعاد من خلال معاملة غير تبادلية)؛ أو
ب. عندما لا يُتوقع منافع اقتصادية مستقبلية أو خدمات متوقعة من استخدامه أو من استبعاده.

112. يجب تحديد المكسب أو الخسارة الناشئة عن إلغاء إثبات أصل غير ملموس بالفرق بين صافي متحصلات الاستبعاد، إن وجدت، والقيمة الدفترية للأصل. ويجب أن يُثبت المكسب أو الخسارة في الفائض أو العجز عند إلغاء إثبات الأصل (ما لم يتطلب معيار المحاسبة للقطاع العام 43 خلاف ذلك عند البيع وإعادة الاستئجار).

113. قد يحدث استبعاد أصل غير ملموس بطرق مختلفة (مثلًا، كالبيع، الدخول في عقد إيجار تمويلي، أو من خلال معاملة غير تبادلية). وفي تحديد تاريخ الاستبعاد لمثل هذا الأصل، تطبق الجهة الضوابط في معيار المحاسبة للقطاع العام 9، *الإيراد من المعاملات التبادلية* في إثبات الإيراد من بيع السلع، وينطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 43 على الاستبعاد من خلال البيع وإعادة الاستئجار.

114. عندما تُثبت الجهة، وفقاً لمبدأ الإثبات الوارد في الفقرة 28، تكلفة استبدال جزء من أصل غير ملموس ضمن القيمة الدفترية للأصل، فإنها حينئذ تلغي إثبات القيمة الدفترية للجزء المُستبدل. وعندما لا يكون من الممكن عملياً للجهة أن تحدد القيمة الدفترية للجزء المُستبدل، فإنه قد تستخدم تكلفة الاستبدال كمؤشر لما كانت عليه تكلفة الجزء المُستبدل في وقت اقتنائه أو تكوينه داخلياً.

114. في حالة:
أ. ترخيص أو حق مشابه مُنح سابقاً من خلال عملية تجميع واحدة لعملية تجميع أخرى يتم إثباتها من قبل الجهة الناتجة عن عملية الدمج؛ أو
ب. الحق المعاد اقتناؤه يُثبت كأصل غير ملموس من عملية استحواذ،

إذا تم في فترة لاحقة إعادة إصدار (بيع) حق إلى طرف ثالث، فيجب استخدام القيمة الدفترية المتعلقة به، إن وجدت، في تحديد المكسب والخسارة من إعادة الإصدار.

115. يُثبت -بشكل أولي - العوض مستحق الاستلام عند استبعاد أصل غير ملموس بقيمته العادلة. وإذا أُجِّلَ الدفع مقابل الأصل غير الملموس، يُثبت -بشكل أولي - العوض المستحق بمُعادل السعر النقدي. ويُثبت الفرق بين المبلغ الاسمي للعوض ومُعادل السعر النقدي على أنه إيراد فائدة وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 9، بما يعكس العائد الفعلي على المبلغ مستحق

التحصيل.

116. لا يتوقف استنفاد الأصل غير الملموس ذي العمر الإنتاجي المحدود عندما يتوقف استخدام الأصل غير الملموس، ما لم يكن الأصل قد استهلك بالكامل أو يُصنف الأصل على أنه محتفظ بها للبيع (أو يُضمن في مجموعة استبعاد مُصنفة على أنها محتفظ بها للبيع) وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 44.

الإفصاح

العام

117. يجب على الجهة أن تفصح عما يلي لكل فئة من الأصول غير الملموسة، مع تمييز الأصول غير

- الملموسة المُولدة داخلياً عن الأصول غير الملموسة الأخرى:
- أ. ما إذا كانت الأعمار الإنتاجية غير محدودة أو محدودة و، إذا كانت محدودة، الأعمار الإنتاجية أو معدلات الاستنفاد المُستخدمة؛ و
 - ب. طرق الاستنفاد المستخدمة للأصول غير الملموسة ذات الأعمار الإنتاجية المحدودة؛ و
 - ج. إجمالي القيمة الدفترية وأي استنفاد متراكم (مجمعاً مع الخسائر المتراكمة للهبوط في القيمة) في بداية ونهاية الفترة؛ و
 - د. البند (البند) المستقل في قائمة الأداء المالي الذي أُدرج فيه أي استنفاد للأصول غير ملموسة؛ و
 - هـ. مطابقة القيمة الدفترية في بداية ونهاية الفترة بحيث تظهر:

- (1) الإضافات، تُبين بشكل منفصل الإضافات من التطوير الداخلي، الإضافات المُقتناة بشكل منفصل، وتلك المُقتناة من خلال عمليات الاستحواذ؛ و
- (2) الأصول المُصنفة على أنها محتفظ بها للبيع أو المُضمنة في مجموعة استبعاد مُصنفة على أنها محتفظ بها للبيع وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 44 والاستبعادات الأخرى؛ و
- (3) الزيادات أو الانخفاضات خلال الفترة الناتجة عن إعادة التقييم بموجب الفقرات 74، 84 و 85 (إن وجدت)؛ و
- (4) خسائر هبوط القيمة ضمن الفائض أو العجز خلال الفترة وفق معيار المحاسبة للقطاع العام 21 أو معيار المحاسبة للقطاع العام 26 (إن وجدت)؛ و
- (5) خسائر هبوط القيمة المعكوس قيدها في الفائض أو العجز خلال الفترة وفق معيار المحاسبة للقطاع العام 21 أو معيار المحاسبة للقطاع العام 26 (إن وجدت)؛ و
- (6) أي استنفاد مُثبت خلال الفترة؛ و
- (7) صافي فروق تحويلات العملات الناتجة عن ترجمة القوائم المالية إلى عملة العرض، أو عن ترجمة عملية أجنبية إلى عملة العرض للجهة؛ و
- (8) التغيرات الأخرى في القيمة الدفترية خلال الفترة.

118. فئة الأصول غير الملموسة هي مجموعة من الأصول ذات الطبيعة والاستخدام المتشابه في عمليات الجهة. ومن أمثلة الفئات المنفصلة قد تتضمن:

- أ. الأسماء التجارية؛ و
- ب. مسميات الصحف وعناوين النشر؛ و
- ج. برامج الحاسب الآلي؛ و

- د. التراخيص؛ و
هـ. حقوق التأليف والنشر، براءات الاختراع، وحقوق الملكية الصناعية، حقوق الخدمة، وحقوق التشغيل؛
و. الصفات، الصيغ، النماذج، التصاميم، والنماذج الأولية؛ و
ز. الأصول غير الملموسة تحت التطوير.
- ويتم تفصيل (تجميع) الفئات المذكورة أعلاه في فئات أصغر (أكبر) إذا كان سينتج عن ذلك معلومات أكثر ملاءمة لمستخدمي القوائم المالية.
119. تُفصح الجهة عن معلومات عن الأصول غير الملموسة التي هبطت قيمتها وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 21 ومعيّار المحاسبة للقطاع العام 26 بالإضافة إلى المعلومات المطلوبة بموجب الفقرة (117) (هـ) (3) - (5).
120. يتطلب معيار المحاسبة للقطاع العام 3 من الجهة أن تفصح عن طبيعة ومبلغ التغيير في التقدير المحاسبي والذي له أثر ذو أهمية نسبية في الفترة الحالية أو يتوقع أن يكون له أثر ذو أهمية نسبية في الفترات اللاحقة. وقد ينشأ مثل هذا الإفصاح عن التغييرات في:
أ. تقدير العمر الإنتاجي لأصل غير ملموس؛ أو
ب. طريقة الاستنفاد؛ أو
ج. القيم المتبقية.
121. يجب على الجهة أن تفصح أيضاً عن:
أ. القيمة الدفترية للأصل غير الملموس المُقيّم على أن له عمراً إنتاجياً غير محدود والأسباب التي تدعم تقدير عمر إنتاجي غير محدود. وعند إبداء هذه الأسباب، يجب على الجهة أن تصف العامل (العوامل) التي لعبت دوراً مهماً في تحديد أن الأصل له عمر إنتاجي غير محدود.
ب. وصف أي أصل غير ملموس منفرد، وقيّمته الدفترية وفترة الاستنفاد المتبقية له، والذي يعد ذا أهمية نسبية للقوائم المالية للجهة.
ج. الأصول غير الملموسة المُقتناة عن طريق معاملة غير تبادلية والمُثبتة بشكل أولي بالقيمة العادلة (انظر الفقرتين 42 - 43):
(1) القيمة العادلة المُثبتة أولاً لهذه الأصول؛ و
(2) قيمتها الدفترية؛ و
(3) ما إذا كانت مُقاسة بعد الإثبات بموجب نموذج التكلفة التاريخية أو نموذج القيمة الجارية.
- د. وجود أصول غير ملموسة تكون ملكيتها مقيدة والقيم الدفترية لها، والقيم الدفترية للأصول غير الملموسة المرهونة كضمان لالتزامات.
هـ. مبلغ الارتباطات التعاقدية لاقتناء أصول غير ملموسة.
122. عندما تصف الجهة العامل (العوامل) التي لعبت دوراً مهماً في تحديد أن العمر الإنتاجي للأصل غير الملموس غير محدود، فإنه يجب على الجهة أن تأخذ في الحسبان قائمة العوامل الواردة في الفقرة 89.
- الأصول غير الملموسة المُقاسة بعد الإثبات باستخدام نموذج القيمة الجارية
123. عندما تتم المحاسبة عن الأصول غير الملموسة بمبالغ إعادة التقييم، فإنه يجب على الجهة

أن تفصح عما يلي:

- أ. بحسب فئة الأصول غير الملموسة:
 - (1) تاريخ سريان إعادة التقييم؛ و
 - (2) القيمة الدفترية للأصول غير الملموسة المُعاد تقييمها؛ و
 - (3) القيمة الدفترية التي كان ستُثبت فيما لو تم قياس فئة الأصول غير الملموسة المُعاد تقييمها بعد الإثبات باستخدام نموذج التكلفة التاريخية الوارد في الفقرة 73؛ و
 - ب. مبلغ فائض إعادة التقييم الذي يتعلق بالأصول غير الملموسة في بداية ونهاية الفترة، بحيث يبين التغيرات خلال الفترة وأي قيود على توزيع الرصيد على الملاك؛ و
 - ج. [حذفت].
- 123 أ. يجب على الجهة أن تفصح عن المعلومات التي تساعد مستخدمي قوائمها المالية على تقويم كل مما يلي:
- أ. فيما يخص الأصول غير الملموسة التي يتم قياسها بالقيمة العادلة على أساس متكرر أو غير متكرر في قائمة المركز المالي بعد الإثبات الأولي: أساليب القياس والمُدخلات المستخدمة لإعداد تلك القياسات؛ و
 - ب. فيما يخص قياسات القيمة العادلة المتكررة التي تستخدم مُدخلات مهمة لا يمكن رصدها (المستوى 3): أثر القياسات على الفائض أو العجز أو صافي الأصول/حقوق الملكية للفترة.
- 123 ب. لتحقيق الأهداف الواردة في الفقرة 123 أ، يجب على الجهة أن تأخذ جميع ما يلي في الاعتبار:
- أ. مستوى التفصيل اللازم للوفاء بمتطلبات الإفصاح؛ و
 - ب. مقدار التركيز الذي يجب إيلاؤه لكل من المتطلبات المختلفة؛ و
 - ج. مقدار التجميع أو التفصيل الذي يجب القيام به؛ و
 - د. ما إذا كان مستخدمو القوائم المالية بحاجة إلى معلومات إضافية لتقويم المعلومات الكمية المُفصح عنها.
- وإذا كانت الإفصاحات المُقدمة وفقاً لهذا المعيار ومعايير المحاسبة للقطاع العام الأخرى غير كافية لتحقيق الأهداف الواردة في الفقرة 123 أ، فيجب على الجهة الإفصاح عما يلزم من معلومات إضافية لتحقيق تلك الأهداف.
- 123 ج. لتحقيق الأهداف الواردة في الفقرة 123 أ، يجب على الجهة أن تفصح، كحد أدنى، عن المعلومات الآتية لكل فئة من فئات الأصول غير الملموسة (انظر الفقرة 123 د للاطلاع على المعلومات المتعلقة بتحديد الفئات المناسبة للأصول غير الملموسة) المقاسة بالقيمة العادلة (بما في ذلك القياسات المستندة إلى القيمة العادلة ضمن نطاق معيار المحاسبة للقطاع العام 46) في قائمة المركز المالي بعد الإثبات الأولي:
- أ. فيما يخص قياسات القيمة العادلة المتكررة وغير المتكررة: قياس القيمة العادلة في نهاية فترة القوائم المالية. وفيما يخص قياسات القيمة العادلة غير المتكررة: أسباب القياس. قياسات القيمة العادلة المتكررة للأصول غير الملموسة هي تلك التي يتطلبها،

أو يسمح بها، هذا المعيار في قائمة المركز المالي في نهاية كل فترة قوائم مالية. وقياسات القيمة العادلة غير المتكررة للأصول غير الملموسة هي تلك التي يتطلبها، أو يسمح بها، هذا المعيار في قائمة المركز المالي في ظروف معينة؛ و

ب. فيما يخص قياسات القيمة العادلة المتكررة وغير المتكررة: المستوى في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة الذي تُصنف ضمنه قياسات القيمة العادلة في مجملها (المستوى 1 أو 2 أو 3)؛ و

ج. فيما يخص قياسات القيمة العادلة المتكررة وغير المتكررة المُقدرة باستخدام مُدخلات لا يمكن رصدها: وصف لأسلوب (أساليب) القياس والمُدخلات المُستخدمة في قياس القيمة العادلة. وإذا كان هناك تغيير قد حدث في أسلوب القياس (على سبيل المثال، التغيير من منهج السوق إلى منهج الدخل أو استخدام أسلوب قياس إضافي)، فيجب على الجهة أن تفصح عن ذلك التغيير وعن سبب/أسباب إجراءاته. وفيما يخص قياسات القيمة العادلة المُصنفة ضمن المستوى 3 في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة، أو فيما يخص قياسات القيمة العادلة المُقدرة باستخدام مُدخلات لا يمكن رصدها: يجب على الجهة أن تقدم معلومات كمية عن المُدخلات المهمة التي لا يمكن رصدها المُستخدمة في قياس القيمة العادلة. ولا يُتطلب من الجهة إنشاء معلومات كمية لكي تمثل لمتطلب الإفصاح هذا إذا لم تكن الجهة قد قامت بإعداد مُدخلات كمية لا يمكن رصدها عند قياس القيمة العادلة (على سبيل المثال، عندما تستخدم الجهة أسعاراً من معاملات سابقة أو معلومات تسعير من طرف ثالث دون تعديل). وبالرغم من ذلك، لا يمكن للجهة عند تقديم هذا الإفصاح أن تتجاهل المُدخلات الكمية التي لا يمكن رصدها والتي تُعد مهمة لقياس القيمة العادلة وتكون متاحة بشكل معقول للجهة؛ و

د. فيما يخص قياسات القيمة العادلة المتكررة المُصنفة ضمن المستوى 3 في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة: مطابقة الأرصدة الافتتاحية مع الأرصدة الختامية، مع الإفصاح بشكل منفصل عن التغييرات خلال الفترة التي يمكن عزوها لما يلي:

(1) مجموع المكاسب أو الخسائر للفترة والمُثبتة ضمن الفائض أو العجز، والبند المستقل (البند المستقلة) ضمن الفائض أو العجز المُثبت فيه تلك المكاسب أو الخسائر؛ و

(2) مجموع المكاسب أو الخسائر للفترة والمُثبتة ضمن صافي الأصول/حقوق الملكية، والبند المستقل (البند المستقلة) ضمن صافي الأصول/حقوق الملكية المُثبت فيه تلك المكاسب أو الخسائر؛ و

(3) المشتريات والمبيعات والإصدارات والتسويات (ويفصح بشكل منفصل عن كل نوع من أنواع تلك التغييرات)؛ و

هـ. فيما يخص قياسات القيمة العادلة المتكررة المُصنفة ضمن المستوى 3 في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة، أو فيما يخص قياسات القيمة العادلة المتكررة المُقدرة باستخدام مُدخلات لا يمكن رصدها: مبلغ مجموع المكاسب أو الخسائر للفترة الواردة في البند (د) (1) المُضمنة في الفائض أو العجز والذي يمكن عزوه إلى التغيير في المكاسب أو الخسائر غير المحققة المتعلقة بتلك الأصول غير الملموسة المُحتفظ بها

في نهاية فترة القوائم المالية، والبند المستقل (البند المستقلة) ضمن الفائض أو العجز المثبت فيه تلك المكاسب أو الخسائر غير المحققة؛ و

و. فيما يخص قياسات القيمة العادلة المتكررة وغير المتكررة المُصنفة ضمن المستوى 3 في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة: وصف لآليات التقييم المُستخدمة من قبل الجهة (بما في ذلك، على سبيل المثال، كيف تقرر الجهة سياساتها وإجراءاتها للتقييم وكيف تحلل التغيرات في قياسات القيمة العادلة من فترة إلى أخرى)؛ و

ز. فيما يخص قياسات القيمة العادلة المتكررة المُصنفة ضمن المستوى 3 في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة:

(1) فيما يخص جميع تلك القياسات: وصف سردي لحساسية قياس القيمة العادلة للتغيرات في المُدخلات التي لا يمكن رصدها إذا كان حدوث تغير في تلك المُدخلات إلى مبلغ مختلف قد ينتج عنه قياس للقيمة العادلة أعلى أو أقل بشكل مهم. وإذا كانت هناك علاقات متبادلة بين تلك المُدخلات والمُدخلات الأخرى التي لا يمكن رصدها المُستخدمة في قياس القيمة العادلة، فيجب على الجهة أن تقدم أيضاً وصفاً لتلك العلاقات المتبادلة وكيف يمكن لتلك العلاقات أن تضخم أو تخفف من أثر التغيرات في المُدخلات التي لا يمكن رصدها على قياس القيمة العادلة. ولتحقيق الامتثال لمتطلب الإفصاح ذلك، يجب أن يتضمن الوصف السردي للحساسية للتغيرات في المُدخلات التي لا يمكن رصدها، كحد أدنى، المُدخلات التي لا يمكن رصدها التي يتم الإفصاح عنها عند الامتثال للبند (ج).

123 د. لأغراض الإفصاحات الخاصة بقياس القيمة الجارية، قد تقرر الجهة أنه يُتطلب تفصيلاً أكبر لفئات الأصول غير الملموسة (مما هو محدد في الفقرة 71) على أساس ما يلي:

أ. طبيعة وخصائص ومخاطر الأصول غير الملموسة؛ و

ب. المستوى في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة المُصنف ضمنه قياس القيمة العادلة. قد يلزم أن يكون عدد الفئات أكبر لقياسات القيمة العادلة المُصنفة ضمن المستوى 3 في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة لأن تلك القياسات لها درجة أكبر من عدم التأكد وعدم الموضوعية. ويتطلب تحديد الفئات المناسبة للأصول غير الملموسة، التي ينبغي أن تُقدم لها إفصاحات بشأن قياسات القيمة العادلة، ممارسة الحكم. وغالباً ما ستتطلب فئة الأصول غير الملموسة تفصيلاً أكثر من البنود المستقلة المعروضة في قائمة المركز المالي. وبالرغم من ذلك، يجب على الجهة أن تقدم معلومات كافية تسمح بالمطابقة مع البنود المستقلة المعروضة في قائمة المركز المالي. وإذا حدد معيار محاسبة آخر للقطاع العام الفئة لأصل غير ملموس، فيجوز للجهة أن تستخدم تلك الفئة عند تقديم الإفصاحات المطلوبة الواردة في هذا المعيار إذا كانت تلك الفئة تستوفي المتطلبات الواردة في هذه الفقرة.

123 هـ. فيما يخص كل فئة من فئات الأصول غير الملموسة غير المقاسة بالقيمة العادلة في قائمة المركز المالي ولكن مُفصّل لها عن القيمة العادلة، يجب على الجهة أن تفصّل عن المعلومات المطلوبة بموجب الفقرة 123 ج (ب) و (ج) و (ز). وبالرغم من ذلك، فإن الجهة غير مُطالبة بأن

تقدم الإفصاحات الكمية عن المدخلات المهمة التي لا يمكن رصدها المُستخدمة في قياسات القيمة العادلة المصنفة ضمن المستوى 3 في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة، أو فيما يخص قياسات القيمة العادلة المُقدرة باستخدام مدخلات لا يمكن رصدها، والمطلوبة بموجب الفقرة 123 ج(ج). وفيما يخص تلك الأصول غير الملموسة، لا يلزم الجهة أن تقدم الإفصاحات الأخرى المطلوبة بموجب هذا المعيار.

123 و. يجب على الجهة أن تعرض الإفصاحات الكمية المطلوبة بموجب هذا المعيار في شكل جدول ما لم يكن هناك تنسيق آخر أكثر مناسبة.

124. فقد يكون من الضروري أن تُجمع فئات الأصول المُعاد تقييمها في فئات أكبر لأغراض الإفصاح. وبالرغم من ذلك، لا تُجمع الفئات إذا كان سينتج عن هذا مزيج من فئة الأصول غير الملموسة التي تشمل مبالغ مُقاسة بموجب كل من نموذج التكلفة التاريخية ونموذج القيمة الجارية.

نفقات البحث والتطوير

125. يجب على الجهة أن تفصح عن المبلغ المجمع لنفقات البحث والتطوير المُثبتة على أنها مصروف خلال الفترة.

126. تشمل نفقات البحث والتطوير جميع النفقات التي تعود بشكل مباشر إلى أنشطة البحث أو التطوير (انظر الفقرتين 64 و 65 للإرشادات حول نوع الإنفاق الذي يُدرج لغرض متطلب الإفصاح الوارد في الفقرة 125).

معلومات أخرى

127. تُشجع الجهة على الإفصاح عن المعلومات التالية ولكنها غير مطالبة بالإفصاح عنها:
أ. وصف لأي أصل غير ملموس مُستنفد بالكامل ولا يزال قيد الاستخدام؛ و
ب. وصف مختصر للأصول غير الملموسة المهمة المُسيطر عليها من قبل الجهة ولكنها لم تثبت على أنها أصول نظراً لأنها لم تستوف ضوابط الإثبات الواردة في هذا المعيار.

أحكام انتقالية

128. يجب على الجهة التي أثبتت أصول غير ملموسة سابقاً أن تطبق هذا المعيار بأثر رجعي وفق معيار المحاسبة للقطاع العام 3.

129. [حذفت].

130. [حذفت].

131. [حذفت].

131 أ. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 31].

تاريخ السريان

132. يجب على الجهة أن تطبق هذا المعيار على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2022 أو بعد ذلك التاريخ. ويشجع على التطبيق الأبعد. إذا طبقت الجهة هذا المعيار على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2022، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 21 ومعيار المحاسبة للقطاع العام 26 في الوقت نفسه.

- 132أ. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 31].
132ب. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 31].
132ج. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 31].
132د. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 31].
132هـ. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 31].
132و. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 31].
132ز. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 31].
132ح. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 31].
132ط. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 31].
132ي. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 31].

132ك. عدل معيار المحاسبة للقطاع العام 43 الصادر في 2023 الفقرات 6 و9 و112 و113 وفقرة إرشادات التطبيق 6. يجب على الجهة أن تطبق هذه التعديلات على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2024 أو بعد ذلك التاريخ. ويُسمح بالتطبيق الأبعد. إذا طبقت الجهة التعديلات على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2024، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 43 في الوقت نفسه.

132ل. عدل معيار المحاسبة للقطاع العام 44 الصادر في 2023 الفقرات 6 و96 و116 و117. يجب على الجهة أن تطبق هذه التعديلات على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2024 أو بعد ذلك التاريخ. ويُسمح بالتطبيق الأبعد. إذا طبقت الجهة التعديلات على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2024، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 44 في الوقت نفسه.

132م. عدل معيار المحاسبة للقطاع العام 45 الصادر في 2024 الفقرات 3 و7 و15 و67 وفقرة إرشادات التطبيق 5، وأضاف فقرات إرشادات التطبيق 12 و13 و14. يجب على الجهة أن تطبق هذه التعديلات على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2024 أو بعد ذلك التاريخ. ويُشجع على التطبيق الأبعد. إذا طبقت الجهة هذه التعديلات على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2024، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 45 في الوقت نفسه.

132ن. عدل معيار المحاسبة للقطاع العام 46 الصادر في 2024 الفقرات 45 و48 و71 و74 و75 و76 و81 و83 و99 و121 و123 و124 والعناوين المتعلقة بها الواردة أعلى الفقرات 73 و74 و123، وأضاف الفقرات 123أ-123و. يجب على الجهة أن تطبق هذه التعديلات على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2024 أو بعد ذلك التاريخ. ويُشجع على التطبيق الأبعد. إذا طبقت الجهة هذه التعديلات على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2024، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 46 في الوقت نفسه.

133. عندما تُطبق الجهة معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق، حسبما هي مُعرّفة في معيار المحاسبة للقطاع العام 33، *تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق لأول مرة*، لأغراض التقرير المالي بعد تاريخ سريان هذا المعيار، فإن هذا المعيار ينطبق على القوائم المالية السنوية للجهة التي تغطي فترات تبدأ في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام أو بعد ذلك التاريخ.

الدراسة المرفقة

معايير المحاسبة للقطاع العام 31 "الأصول غير الملموسة"

الموضوع
1. تقديم
2. تحليل نتائج الاستبيان والزيارات الميدانية فيما يتعلق بموضوع المعيار وأهم الجهات المتأثرة
3. أوجه الاختلاف بين معيار المحاسبة للقطاع العام 31 "الأصول غير الملموسة" ومعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام المقابل له
4. مقارنة بين معيار المحاسبة للقطاع العام 31 "الأصول غير الملموسة" ومعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام المقابل له
5. إرشادات التطبيق
6. أمثلة توضيحية

1. تقديم

تضمن نطاق عمل المرحلتين الأولى والثانية من مشروع تحول الجهات الحكومية إلى أساس الاستحقاق المحاسبي أن يُعَدَّ بيان بالموضوعات المحاسبية المقترح تغطيتها ومقارنتها بالموضوعات التي يغطيها دليل أهداف ومفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام، وتحديد أي مواضيع تتطلب إصدار معايير خاصة بها لم ترد في دليل أهداف ومفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام، وأن يُعَدَّ دليل أهداف ومفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام المعدل بحيث يشمل معايير محاسبية محدثة وفقاً لمبدأ الاستحقاق، ومنبثقة من معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام ودليل إحصاءات مالية الحكومة، وآخذة بعين الاعتبار الموضوعات المحاسبية المذكورة وخصائص المملكة، وشاملة لجميع أنشطة الجهات الحكومية في المملكة. وقد أُعِدَّ البيان المذكور وعُرض على اللجنة الفنية للمشروع وقررت الموافقة عليه، ومن ضمن المواضيع التي شملها البيان معيار الأصول غير الملموسة.

وبهدف اقتراح معيار الأصول غير الملموسة الملأئم؛ أُجريت دراسة لمعيار الأصول غير الملموسة الوارد في دليل معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (طبعة 2022)، وقد روعي عند إعداد معيار الأصول غير الملموسة أن يكون متوافقاً مع معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 31 (طبعة 2022) والتعديلات التي أُدخِلت على معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 31 بموجب معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 44، *الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات غير المستمرة* المنشور من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام في مايو 2022 ومعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 45، *العقارات والآلات والمعدات* المنشور من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام في مايو 2023 ومعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 46، *القياس* المنشور من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام في مايو 2023، مع الإبقاء على تسلسل وأرقام فقرات المعيار كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام وذلك لسهولة المقارنة والتحديث مستقبلاً، وكذلك إيضاح الاختلافات عن معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام في القسمين (3) و(4) من هذه الدراسة.

2. تحليل نتائج الاستبيان والزيارات الميدانية فيما يتعلق بموضوع المعيار وأهم الجهات المتأثرة:

وفق الإجراءات المعتمدة للمشروع، وضمن مرحلة دراسة الوضع الحالي للجهات الحكومية، أُعِدَّ استبيان إلكتروني ووَزَّعَ على عدد 189 جهة، (استُليمت إجابات 154 جهة) كما رُتِّبَت زيارات ميدانية إلى عدد 14 جهة، تمثل صورة شاملة عن الجهات الحكومية المشمولة بميزانية الدولة بمختلف قطاعاتها. لوحظ من تحليل نتائج الاستبيان أن 55% من الجهات لديها برامج مطورة داخلياً و12% من الجهات لديها حقوق ملكية فكرية ضمن أصولها. كما أن 55% من الجهات تملك نظام تخطيط موارد المؤسسات (ERP) متكاملًا يضم جميع أقسام الجهة. وفيما يلي إجابات الجهات الـ 14 المشمولة بالزيارات الميدانية فيما يخص موضوع المعيار:

السؤال	وزارة المالية	وزارة التعليم	وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية	وزارة الحرس الوطني	وزارة الصحة	وزارة الإسكان	وزارة الخارجية	وزارة الداخلية	وزارة الشؤون البلدية والقروية	وزارة النقل	جامعة الملك سعود	أمانة منطقة الرياض	الهيئة الملكية للجبيل وينبع	مستشفى الملك فيصل التخصصي	جميع الجهات
نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا
هل لدى الجهة برامج مطورة داخلياً؟	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	14 0
هل يتم الاعتراف بالبرامج المطورة داخلياً ضمن الحسابات الختامية؟	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	14 0
هل لدى الجهة برامج تم شراؤها من الغير؟	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	14 0
هل لدى الجهة أي حقوق ملكية فكرية ضمن أصولها؟	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	14 0
هل تقوم الجهة بإدراج حقوق الملكية الفكرية ضمن حساباتها الختامية؟	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	14 0
هل تقوم الجهة بإدراج أية أصول غير ملموسة أخرى في حساباتها الختامية؟ (علامات تجارية، رخص، براءات اختراع، نماذج وتصاميم، الخ)؟	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	14 0

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 31 "الأصول غير ملموسة"
إصدار 2024م

السؤال	وزارة المالية	وزارة التعليم	وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية	وزارة الحرس الوطني	وزارة الصحة	وزارة الإسكان	وزارة الخارجية	وزارة الداخلية	وزارة الشؤون البلدية والقروية	وزارة النقل	جامعة الملك سعود	أمانة منطقة الرياض	الهيئة الملكية للجبيل وينبع	مستشفى الملك فيصل التخصصي	جميع الجهات
هل قامت الجهة سابقاً بتسجيل انخفاض في القيمة لأية أصول غير ملموسة؟	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	0
هل تملك الجهة نظام تخطيط موارد المؤسسات (ERP) متكامل يضم جميع أقسام الجهة؟	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	14
0															

ويُعد موضوع المعيار من المعايير المتوسطة الأهمية والواجب تغطيتها ضمن دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام.
وفيما يلي أمثلة على أهم الجهات التي ستتأثر بهذا المعيار، وذلك بناءً على تحليل نتائج الاستبيان الإلكتروني:

م	القطاع	الجهة	م	القطاع	الجهة
1	الإدارة العامة	وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد	12	قطاع البلديات	أمانة منطقة الرياض
2	التجهيزات الأساسية والنقل	وزارة النقل	13	قطاع التعليم	وزارة التعليم - قطاع التعليم العالي
3	القطاع العسكري	رئاسة الحرس الملكي	14	قطاع التعليم	جامعة الملك سعود
4	القطاع العسكري	قوات الدفاع الجوي	15	قطاع التعليم	جامعة الملك عبد العزيز
5	القطاع العسكري	وزارة الحرس الوطني	16	قطاع التعليم	المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني
6	القطاع العسكري	الإدارة العامة للخدمات الطبية للقوات المسلحة	17	قطاع الصحة والتنمية الاجتماعية	وزارة العمل والتنمية الاجتماعية
7	القطاع العسكري	وزارة الدفاع القوات البرية	18	قطاع الصحة والتنمية الاجتماعية	مستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث
8	قطاع الأمن والمناطق الإدارية	وزارة الداخلية	19	قطاع الصحة والتنمية الاجتماعية	وزارة الصحة
9	قطاع الأمن والمناطق الإدارية	المديرية العامة للمباحث	20	قطاع الموارد الاقتصادية	وزارة البيئة والمياه والزراعة
10	قطاع الأمن والمناطق الإدارية	المديرية العامة لحرس الحدود	21	قطاع الموارد الاقتصادية	المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة
11	قطاع الأمن والمناطق الإدارية	المديرية العامة للسجون			

3. أوجه الاختلاف بين معيار المحاسبة للقطاع العام 31 "الأصول غير الملموسة" ومعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام المقابل له:

تضمن القسم (4) من هذه الدراسة مقارنة بين المعيار ومعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 31، *الأصول غير الملموسة*، وقد روعي أن يكون معيار المحاسبة للقطاع العام متوافقاً مع نظيره الدولي، واستبدلت مسميات معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بمسميات معايير المحاسبة للقطاع العام المقابلة لها، وهناك تعديلات أخرى شملت ما يلي:

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.	131أ. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 31].	131A. Paragraph 79 was amended by <i>Improvements to IPSASs 2014</i> issued in January 2015. An entity shall apply that amendment to all revaluations recognized in annual periods beginning on or after the date of initial application of that amendment and in the immediately preceding annual period.
عُدل تاريخ سريان المعيار ليكون 31 ديسمبر 2022 كونه التاريخ المعتمد لتطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة.	123. يجب على الجهة أن تطبق هذا المعيار على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2022 أو بعد ذلك التاريخ. ويشجع على التطبيق الأبعد. إذا طبقت الجهة هذا المعيار على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2022، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 21 ومعيار المحاسبة للقطاع العام 26 في الوقت نفسه.	132. An entity shall apply this Standard for annual financial statements covering periods beginning on or after April 1, 2011. Earlier application is encouraged. If an entity applies this Standard for a period beginning before April 1, 2011, it shall disclose that fact and apply IPSAS 21 and IPSAS 26 at the same time.
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.	132أ. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 31].	132A. Paragraph 6 was amended by IPSAS 32, <i>Service Concession Arrangements: Grantor</i> issued in October 2011. An entity shall apply that amendment for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2014. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendments for a period beginning before January 1, 2014, it shall disclose that fact and at the same time apply IPSAS 32, the amendments to paragraphs 6 and 42A of IPSAS 5, the

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		amendments to paragraphs 25– 27 and 85B of IPSAS 13, the amendments to paragraphs 5, 7 and 107C of IPSAS 17 and the amendments to paragraphs 2 and 125A of IPSAS 29.
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتواريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.	132ب. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 31].	132B. Paragraphs 79, 91 and 97 were amended and paragraphs 97A, 97B, 97C and 131A added by <i>Improvements to IPSASs 2014</i> issued in January 2015. An entity shall apply those amendments prospectively for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2015. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendments for a period beginning before January 1, 2015, it shall disclose that fact.
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتواريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.	132ج. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 31].	132C. Paragraphs 129, 130, 131 and 133 were amended by IPSAS 33, <i>First- time Adoption of Accrual Basis International Public Sector Accounting Standards (IPSASs)</i> issued in January 2015. An entity shall apply those amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2017. Earlier application is permitted. If an entity applies IPSAS 33 for a period beginning before January 1, 2017, the amendments shall also be applied for that earlier period.
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتواريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.	132د. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 31].	132D. IPSAS 35, <i>Consolidated Financial Statements</i> and IPSAS 37, <i>Joint Arrangements</i> issued in January 2015, amended paragraph 6(d). An entity shall apply that amendment when it applies IPSAS 35 and IPSAS 37.

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.	132 هـ. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 31].	132E. Paragraphs 3, 96, 116 and 117 were amended by <i>Improvements to IPSASs 2015</i> , issued in April 2016. An entity shall apply those amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2017. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendments for a period beginning before January 1, 2017, it shall disclose that fact.
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.	132 و. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 31].	132F. Paragraphs 4 and 5 were deleted by <i>The Applicability of IPSASs</i> , issued in April 2016. An entity shall apply those amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2018. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendments for a period beginning before January 1, 2018, it shall disclose that fact.
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.	132 ز. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 31].	132G. <i>Impairment of Revalued Assets (Amendments to IPSASs 21 and 26)</i> amended paragraph 110. An entity shall apply that amendment for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2018. Earlier application is encouraged. If an entity applies that amendment for a period beginning before January 1, 2018, it shall disclose that fact.
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.	132 ح. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 31].	132H. Paragraphs 6, 35 and 64 were amended by <i>IPSAS 39, Employee Benefits</i> , issued in July 2016. An entity shall apply these amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2018. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendments for a period beginning before January 1, 2018 it shall disclose that fact and apply IPSAS 39 at the same time.

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.	132 ب. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 31].	132I. Paragraphs 3, 6, 18, 24, 40, 41, 66, 67, and 117 were amended and paragraphs 18A, 26A, 39A–39E, 93A and 114A were added by IPSAS 40, <i>Public Sector Combinations</i> , issued in January 2017. An entity shall apply these amendments prospectively for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2019. Therefore, amounts recognized for intangible assets and goodwill in prior public sector combinations shall not be adjusted. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendments for a period beginning before January 1, 2019 it shall disclose that fact and apply IPSAS 40 at the same time.
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.	132 ج. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 31].	132J. Paragraph 109 was amended by <i>Improvements to IPSAS, 2018</i> , issued in October 2018. An entity shall apply this amendment prospectively for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2019. Earlier application is permitted. If an entity applies this amendment for a period beginning before January 1, 2019, it shall disclose that fact and at the same time apply <i>Impairment of Revalued Assets</i> (Amendments to IPSAS 21, <i>Impairment of Non-Cash-Generating Assets</i> , and IPSAS 26, <i>Impairment of Cash-Generating Assets</i>).
عُدل تاريخ إصدار معيار المحاسبة للقطاع العام 43 بحيث يوافق تاريخ إصداره في المملكة. عُدل تاريخ سريان التعديلات ليكون 31 ديسمبر 2024 بحيث يوافق تاريخ بداية السنة المالية لجهات القطاع العام في المملكة.	132 ك. عدل معيار المحاسبة للقطاع العام 43 الصادر في 2023 الفقرات 6 و 9 و 112 و 113 و فقرة إرشادات التطبيق 6. يجب على الجهة أن تطبق هذه التعديلات على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2024 أو بعد ذلك التاريخ. ويُسمح بالتطبيق الأبعد. إذا طبقت الجهة التعديلات على فترة تبدأ قبل	132K. Paragraphs 6, 9, 112, 113 and AG6 were amended by IPSAS 43 issued in January 2022. An entity shall apply these amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2025. Earlier application is permitted. If an entity applies the amendments for a period beginning before January 1,

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	31 ديسمبر 2024، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 43 في الوقت نفسه.	2025, it shall disclose that fact and apply IPSAS 43 at the same time.
عُدل تاريخ إصدار معيار المحاسبة للقطاع العام 44 بحيث يوافق تاريخ إصداره في المملكة. عُدل تاريخ سريان التعديلات ليكون 31 ديسمبر 2024 بحيث يوافق تاريخ بداية السنة المالية لجهات القطاع العام في المملكة.	132ل. عدل معيار المحاسبة للقطاع العام 44 الصادر في 2023 الفقرات 6 و96 و116 و117. يجب على الجهة أن تطبق هذه التعديلات على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2024 أو بعد ذلك التاريخ. ويُسمح بالتطبيق الأبعد. إذا طبقت الجهة التعديلات على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2024، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 44 في الوقت نفسه.	132L. Paragraphs 6, 96, 116 and 117 were amended by IPSAS 44 issued in May 2022. An entity shall apply these amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2025. Earlier application is permitted. If an entity applies the amendments for a period beginning before January 1, 2025, it shall disclose that fact and apply IPSAS 44 at the same time.
عُدل تاريخ إصدار معيار المحاسبة للقطاع العام 45 بحيث يوافق تاريخ إصداره في المملكة. عُدل تاريخ سريان التعديلات ليكون 31 ديسمبر 2024 بحيث يوافق تاريخ بداية السنة المالية لجهات القطاع العام في المملكة.	132م. عدل معيار المحاسبة للقطاع العام 45 الصادر في 2024 الفقرات 3 و7 و15 و67 وفقرة إرشادات التطبيق 5، وأضاف فقرات إرشادات التطبيق 12 و13 و14. يجب على الجهة أن تطبق هذه التعديلات على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2024 أو بعد ذلك التاريخ. ويُشجع على التطبيق الأبعد. إذا طبقت الجهة هذه التعديلات على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2024، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 45 في الوقت نفسه.	132M.Paragraphs 3, 7, 15, 67, and AG5 were amended, paragraphs 3(k) and 11 were deleted, and paragraphs AG12, AG13, and AG14 were added by IPSAS 45 issued in May 2023. An entity shall apply these amendments for annual financial statements covering periods beginning on or at after January 1, 2025. Earlier application is encouraged. If an entity applies these amendments for a period beginning before January 1, 2025, it shall disclose that fact and apply IPSAS 45 at the same time.
عُدل تاريخ إصدار معيار المحاسبة للقطاع العام 46 بحيث يوافق تاريخ إصداره في المملكة. عُدل تاريخ سريان التعديلات ليكون 31 ديسمبر 2024 بحيث يوافق تاريخ بداية السنة المالية لجهات القطاع العام في المملكة.	132ن. عدل معيار المحاسبة للقطاع العام 46 الصادر في 2024 الفقرات 45 و48 و71 و74 و75 و76 و81 و83 و99 و121 و123 و124 والعناوين المتعلقة بها الواردة أعلى الفقرات 73 و74 و123، وأضاف الفقرات 123أ-123و1. يجب على الجهة أن تطبق هذه التعديلات على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2024 أو بعد ذلك التاريخ. ويُشجع على التطبيق الأبعد. إذا طبقت الجهة هذه التعديلات على فترة تبدأ	132N.Paragraphs 45, 48, 71, 74, 75, 76, 81, 83, 99, 121, 123, and 124, and the related headings of paragraphs 73, 74, and 123 were amended, and paragraphs 123A–123F were added by IPSAS 46, issued in May 2023. An entity shall apply these amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2025. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendment for a period beginning

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	التعديلات وأسبابها
before January 1, 2025, it shall disclose that fact and apply IPSAS 46 at the same time.	قبل 31 ديسمبر 2024، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 46 في الوقت نفسه.	

4. مقارنة بين معيار المحاسبة للقطاع العام 31 "الأصول غير الملموسة" ومعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام المقابل له:

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		الهدف	Objective
	لا	1. هدف هذا المعيار هو تحديد المعالجة المحاسبية للأصول غير الملموسة التي لا يتم تناولها على وجه التحديد في معيار آخر. ويتطلب هذا المعيار من الجهة إثبات الأصل غير ملموس فقط عندما تستوفى ضوابط محددة. ويحدد المعيار أيضاً كيفية قياس القيمة الدفترية للأصول غير الملموسة، ويتطلب إفصاحات محددة عن الأصول غير الملموسة.	1. The objective of this Standard is to prescribe the accounting treatment for intangible assets that are not dealt with specifically in another Standard. This Standard requires an entity to recognize an intangible asset if, and only if, specified criteria are met. The Standard also specifies how to measure the carrying amount of intangible assets, and requires specified disclosures about intangible asset.
		النطاق	Scope
	لا	2. يجب على الجهة التي تعد وتعرض القوائم المالية بموجب أساس الاستحقاق المحاسبي أن تطبق هذا المعيار في المحاسبة عن الأصول غير الملموسة.	2. An entity that prepares and presents financial statements under the accrual basis of accounting shall apply this Standard in accounting for intangible assets.
	لا	3. يجب تطبيق هذا المعيار في المحاسبة عن الأصول غير الملموسة باستثناء: أ. الأصول غير الملموسة التي تقع ضمن نطاق معيار آخر؛ و ب. الأصول المالية، كما عرفت في معيار المحاسبة للقطاع العام 28، <i>الأدوات المالية: العرض</i> ؛ و ج. إثبات وقياس أصول الاستكشاف والتقييم (أنظر معيار المحاسبة الدولي أو الوطني ذي الصلة الذي يتناول استكشاف الموارد المعدنية وتقويمها)؛ و	3. This Standard shall be applied in accounting for intangible assets, except: a. Intangible assets that are within the scope of another Standard; b. Financial assets, as defined in IPSAS 28, <i>Financial Instruments: Presentation</i> , c. The recognition and measurement of exploration and evaluation assets (see the relevant international or national accounting

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
standard dealing with exploration for, and evaluation of, mineral resources); d. Expenditure on the development and extraction of minerals, oil, natural gas and similar non-regenerative resources; e. [Deleted] f. [Deleted] g. Powers and rights conferred by legislation, a constitution, or by equivalent means; h. Deferred tax assets (see the relevant international or national accounting standard dealing with income taxes); i. Deferred acquisition costs, and intangible assets, arising from an insurer's contractual rights under insurance contracts within the scope of the relevant international or national accounting standard dealing with insurance contracts. In cases where the relevant international or national accounting standard does not set out specific disclosure requirements for those intangible assets, the disclosure requirements in this Standard apply to those intangible assets; and j. [Deleted] k. [Deleted]	د. الإنفاق على تطوير واستخراج المعادن، النفط، الغاز الطبيعي والموارد غير المتجددة المماثلة؛ و. [حذفت]. هـ. [حذفت]. ز. الصلاحيات والحقوق التي تمنحها الأنظمة، الدستور، أو ما يماثلها؛ و ح. الأصول الضريبية المؤجلة (أنظر معيار المحاسبة الدولي أو الوطني ذي الصلة الذي يتناول ضرائب الدخل)؛ و ط. تكاليف الاقتناء المؤجلة، والأصول غير الملموسة، الناشئة عن حقوق تعاقدية لمؤمن بموجب عقود تأمين تقع ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي أو الوطني ذي الصلة الذي يتناول عقود التأمين. وفي الحالات التي لا يحدد فيها معيار المحاسبة الدولي أو الوطني ذي الصلة متطلبات إفصاح محددة لتلك الأصول غير الملموسة، تطبق متطلبات الإفصاح في هذا المعيار على تلك الأصول غير الملموسة؛ و ي. [حذفت]. ك. [حذفت].		
4. [Deleted]	4. [حذفت].	لا	
5. [Deleted]	5. [حذفت].	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
6. If another IPSAS prescribes the accounting for a specific type of intangible asset, an entity applies that IPSAS instead of this Standard. For example, this Standard does not apply to: a. Intangible assets held by an entity for sale in the ordinary course of operations (see IPSAS 11, <i>Construction Contracts</i>, and IPSAS 12, <i>Inventories</i>); b. Leases of intangible assets accounted for in accordance with IPSAS 43, <i>Leases</i>; c. Assets arising from employee benefits (see IPSAS 39, <i>Employee Benefits</i>); d. Financial assets as defined in IPSAS 28. The recognition and measurement of some financial assets are covered by IPSAS 34, <i>Separate Financial Statements</i>, IPSAS 35, <i>Consolidated Financial Statements</i> and IPSAS 36, <i>Investments in Associates and Joint Ventures</i>; e. Recognition and initial measurement of service concession assets that are within the scope of IPSAS 32, <i>Service Concession Arrangements: Grantor</i>. However, this Standard applies to the subsequent measurement and disclosure of such assets; f. Goodwill (see IPSAS 40, <i>Public Sector Combinations</i>); and	6. إذا حدد معيار محاسبة للقطاع العام آخر كيفية المحاسبة عن نوع محدد من الأصول غير الملموسة، فإنه يجب على الجهة أن تطبق ذلك المعيار بدلاً من هذا المعيار. فعلى سبيل المثال، لا ينطبق هذا المعيار على: أ. الأصول غير الملموسة المُحتفظ بها من قبل الجهة للبيع في السياق المعتاد للأعمال (أنظر معيار المحاسبة للقطاع العام 11، <i>عقود الإنشاء</i>، ومعيار المحاسبة للقطاع العام 12، <i>المخزون</i>)؛ و ب. عقود الإيجار للأصول غير الملموسة التي تتم المحاسبة عنها وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 43، <i>عقود الإيجار</i>؛ و ج. الأصول التي تنشأ عن منافع الموظفين (أنظر معيار المحاسبة للقطاع العام 39، <i>منافع الموظفين</i>)؛ و د. الأصول المالية كما عُرِفت في معيار المحاسبة للقطاع العام 28. ولقد تم تناول إثبات وقياس بعض الأصول المالية في معيار المحاسبة للقطاع العام 34، <i>القوائم المالية المنفصلة</i>، معيار المحاسبة للقطاع العام 35، <i>القوائم المالية الموحدة</i>، ومعيار المحاسبة للقطاع العام 36، <i>الاستثمارات في الجهات الزميلة والمشاريع المشتركة</i>؛ و هـ. الإثبات والقياس الأولي لأصول امتياز تقديم الخدمات التي تقع ضمن نطاق معيار المحاسبة للقطاع العام 32، <i>ترتيبات امتياز تقديم</i>	لا	

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		<i>الخدمات: المانح.</i> مع ذلك، ينطبق هذا المعيار على القياس والإفصاح اللاحق لهذه الأصول؛ و الشهرة (أنظر معيار المحاسبة للقطاع العام 40، <i>تجميع العمليات في القطاع العام</i>)؛ و ز. الأصول غير الملموسة غير المتداولة المُصنفة على أنها محتفظ بها للبيع (أو المُضمنة في مجموعة استبعاد مُصنفة على أنها محتفظ بها للبيع) وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 44، <i>الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات غير المستمرة.</i>	g. Non-current intangible assets classified as held for sale (or included in a disposal group that is classified as held for sale) in accordance with IPSAS 44, <i>Non-current Assets Held for Sale and Discontinued Operations</i>.
	لا	7. قد تُضمن بعض الأصول غير الملموسة في، أو على، كيان مادي مثل قرص مدمج (في حالة برامج الحاسب الآلي)، وثيقة نظامية (في حالة ترخيص أو براءة اختراع)، أو فيلم، وعند تحديد ما إذا كان ينبغي معالجة الأصل الذي يتضمن عناصر غير ملموسة وملموسة معاً بموجب معيار المحاسبة للقطاع العام 45، <i>العقارات والآلات والمعدات</i> أو على أنه أصل غير ملموس بموجب هذا المعيار، تستخدم الجهة الحكم المهني لتقدير أي عنصر يُعد أكثر أهمية. فعلى سبيل المثال، يُعد برنامج الملاحة للطائرات جزءاً من الطائرة وتعالج كعقارات، آلات ومعدات. وتنطبق المعالجة ذاتها على نظام التشغيل لحاسب آلي. وعندما لا يكون البرنامج جزءاً لا يتجزأ من الحاسب الآلي ذي العلاقة، فإنه يُعالج على أنه أصل غير ملموس.	7. Some intangible assets may be contained in or on a physical substance such as a compact disc (in the case of computer software), legal documentation (in the case of a license or patent), or film. In determining whether an asset that incorporates both intangible and tangible elements should be treated under IPSAS 45, <i>Property, Plant, and Equipment</i>, or as an intangible asset under this Standard, an entity uses judgement to assess which element is more significant. For example, the navigation software for a fighter aircraft is integral to the aircraft and is treated as property, plant and equipment. The same applies to the operating system of a computer. When the software is not an integral part of the related hardware, computer software is treated as an intangible asset.

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	لا	8. ينطبق هذا المعيار، من بين أشياء أخرى، على الإنفاق على أنشطة الإعلان، التدريب، الإعداد والتجهيز للتشغيل، البحث، والتطوير. وتوجه أنشطة البحث والتطوير إلى تطوير المعرفة. بناءً عليه، وبالرغم من أنه قد ينتج عن هذه الأنشطة أصل له كيان مادي (مثل نموذج أولي)، فإن العنصر المادي للأصل يُعد ثانويًا لمكونه غير الملموس، أي المعرفة الكامنة فيه.	8. This Standard applies to, among other things, expenditure on advertising, training, start-up, research, and development activities. Research and development activities are directed to the development of knowledge. Therefore, although these activities may result in an asset with physical substance (e.g., a prototype), the physical element of the asset is secondary to its intangible component, i.e., the knowledge embodied in it.
	لا	9. الحقوق التي يحتفظ بها مستأجر بموجب اتفاقيات ترخيص لبنود مثل الأفلام، والتسجيلات المرئية، والمسرحيات، والمخطوطات، وبراءات الاختراع، وحقوق التأليف والنشر، هي ضمن نطاق هذا المعيار ومستثناة من نطاق معيار المحاسبة للقطاع العام 43.	9. Rights held by a lessee under licensing agreements for items such as motion picture films, video recordings, plays, manuscripts, patents, and copyrights are within the scope of this Standard and are excluded from the scope of IPSAS 43.
	لا	10. قد تحدث استثناءات من نطاق معيار ما عندما تكون الأنشطة أو المعاملات متخصصة إلى حد بعيد بحيث ينشأ عنها مسائل محاسبية قد يلزم التعامل معها بطريقة مختلفة. تنشأ مثل تلك القضايا عند المحاسبة عن الإنفاق على استكشاف أو تطوير واستخراج النفط والغاز ورواسب المعادن في الصناعات الاستخراجية وفي حالة عقود التأمين. بناءً عليه، لا ينطبق هذا المعيار على الإنفاق على مثل تلك الأنشطة والعقود. مع ذلك، ينطبق هذا المعيار على الأصول غير الملموسة الأخرى المُستخدمة (مثل برامج الحاسب الآلي)، والنفقات الأخرى التي يتم تكبدها (مثل تكاليف الإعداد والتجهيز	10. Exclusions from the scope of a Standard may occur if activities or transactions are so specialized that they give rise to accounting issues that may need to be dealt with in a different way. Such issues arise in the accounting for expenditure on the exploration for, or development and extraction of, oil, gas, and mineral deposits in extractive industries, and in the case of insurance contracts. Therefore, this Standard does not apply to expenditure on such activities and contracts. However, this Standard applies to other intangible assets used (such as computer software), and other expenditure

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		للتشغيل)، في الصناعات الاستخراجية، أو من قبل المؤمنين.	incurred (such as start-up costs), in extractive industries, or by insurers.
		الأصول التراثية غير الملموسة	Intangible Heritage Assets
	لا	11. [حذفت].	11. [Deleted]
	لا	12. توصف بعض الأصول غير الملموسة على أنها أصول تراثية غير ملموسة بسبب أهميتها الثقافية والبيئية والتاريخية. وتشمل الأمثلة على الأصول التراثية غير الملموسة تسجيل الأحداث التاريخية الهامة وحقوق استخدام صورة شخصية عامة مهمة، على سبيل المثال، على طابع بريدي أو قطع النقد. غالباً ما تظهر الأصول التراثية غير الملموسة خصائص معينة، بما فيها الخصائص التالية (رغم أن هذه الخصائص ليست مقتصرة على هذه الأصول): أ. من غير المرجح أن تنعكس قيمتها الثقافية والبيئية والتاريخية بالكامل كقيمة مالية مبنية على سعر السوق فقط؛ و ب. قد تفرض واجبات نظامية و/ أو تشريعية حظراً أو قيوداً صارمة على استبعادها بالبيع؛ و ج. قد تزداد قيمتها مع الوقت؛ و د. من الصعب تقدير أعمارها الإنتاجية والتي قد تمتد في بعض الحالات إلى مئات السنين.	12. Some intangible assets are described as intangible heritage assets because of their cultural, environmental, or historical significance. Examples of intangible heritage assets include recordings of significant historical events and rights to use the likeness of a significant public person on, for example, postage stamps or collectible coins. Certain characteristics, including the following, are often displayed by intangible heritage assets (although these characteristics are not exclusive to such assets): a. Their value in cultural, environmental, and historical terms is unlikely to be fully reflected in a financial value based purely on a market price; b. Legal and/or statutory obligations may impose prohibitions or severe restrictions on disposal by sale; c. Their value may increase over time; and d. It may be difficult to estimate their useful lives, which in some cases could be several hundred years.

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	لا	13. قد تمتلك جهات قطاع العام ممتلكات ضخمة من الأصول التراثية غير الملموسة التي أُقْتُنِيَتْ على مدى سنوات عديدة وبوسائل متعددة، بما فيها الشراء، الهبات، الوصايا، والمصادرة. ونادراً ما يُحْتَقَظ بهذه الأصول بسبب قدرتها على توليد التدفقات النقدية الداخلة، وقد يكون هناك عقبات نظامية أو اجتماعية لاستخدامها في هذه الأغراض.	13. Public sector entities may have large holdings of intangible heritage assets that have been acquired over many years and by various means, including purchase, donation, bequest, and sequestration. These assets are rarely held for their ability to generate cash inflows, and there may be legal or social obstacles to using them for such purposes
	لا	14. يكون لبعض الأصول التراثية غير الملموسة منافع اقتصادية مستقبلية أو خدمات متوقعة عدا قيمتها التراثية مثل رسوم الامتياز المدفوعة للجهة مقابل استخدام تسجيل تاريخي. في هذه الحالات، يجوز إثبات الأصول التراثية غير الملموسة وقياسها بنفس الأساس التي تقاس به البنود الأخرى للأصول غير الملموسة المولدة للنقد. وبالنسبة للأصول التراثية غير الملموسة الأخرى، تكون منافعها الاقتصادية المستقبلية أو الخدمات المتوقعة مقتصرة على خصائصها التراثية. ويمكن أن يؤثر وجود كلٍّ من المنافع الاقتصادية المستقبلية والخدمات المتوقعة على اختيار أساس القياس.	14. Some intangible heritage assets have future economic benefits or service potential other than their heritage value, for example, royalties paid to the entity for use of an historical recording. In these cases, an intangible heritage asset may be recognized and measured on the same basis as other items of cash-generating intangible assets. For other intangible heritage assets, their future economic benefit or service potential is limited to their heritage characteristics. The existence of both future economic benefits and service potential can affect the choice of measurement base
		15. تتطلب متطلبات الإفصاح الواردة في الفقرات 117-124 من الجهة تقديم إفصاحات عن الأصول غير الملموسة المثبتة. لذلك، يُتطلب من الجهات أن تفصح بشأن الأصول التراثية غير الملموسة المثبتة عن أمور مثل: أ. أساس القياس المستخدم؛ و ب. طريقة الاستنفاد المستخدمة، إن وجد؛ و ج. إجمالي القيمة الدفترية؛ و	15. The disclosure requirements in paragraphs 117–124 require entities to make disclosures about recognized intangible assets. Therefore, entities are required to disclose in respect of recognized intangible heritage assets such matters as, for example: a. The measurement basis used; b. The amortization method used, if any;

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		د. الاستنفاد المتراكم في نهاية الفترة، إن وجد؛ و هـ. مطابقة القيمة الدفترية في بداية ونهاية الفترة تظهر مكونات معينة لها.	c. The gross carrying amount; d. The accumulated amortization at the end of the period, if any; and e. A reconciliation of the carrying amount at the beginning and end of the period showing certain components thereof
		تعريفات	Definitions
	لا	16. تستخدم المصطلحات التالية في هذا المعيار بالمعنى المحدد قرين كل منها: <u>الاستنفاد</u> هو التخصيص المنتظم للمبلغ القابل للاستهلاك للأصل غير الملموس على مدى عمره الإنتاجي. <u>القيمة الدفترية</u> هي المبلغ الذي يثبت به الأصل بعد خصم أي استنفاد متراكم وأية خسائر متراكمة للهبوط في القيمة. <u>التطوير</u> هو تطبيق نتائج أبحاث أو معرفة مكتسبة أخرى على خطة أو تصميم من أجل إنتاج مواد، أجهزة، منتجات، عمليات، نظم أو خدمات جديدة أو محسنة بشكل جوهري قبل البدء في الإنتاج أو الاستخدام التجاري. <u>أصل غير ملموس</u> هو أصل غير نقدي قابل للتحديد ليس له وجود مادي. <u>البحث</u> هو دراسة مبتكرة ومخططة يتم القيام بها بهدف اكتساب وفهم معرفة علمية أو فنية جديدة. وفي هذا المعيار، تُستخدم المصطلحات المعرفة في معايير المحاسبة للقطاع العام الأخرى بالمعنى نفسه الذي وردت به في تلك المعايير، كما عُرضت	16. The following terms are used in this Standard with the meanings specified: <u>Amortization</u> is the systematic allocation of the depreciable amount of an intangible asset over its useful life. <u>Carrying amount</u> is the amount at which an asset is recognized after deducting any accumulated amortization and accumulated impairment losses. <u>Development</u> is the application of research findings or other knowledge to a plan or design for the production of new or substantially improved materials, devices, products, processes, systems or services before the start of commercial production or use. <u>An intangible asset</u> is an identifiable nonmonetary asset without physical substance. <u>Research</u> is original and planned investigation undertaken with the prospect of gaining new scientific or technical knowledge and understanding.

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		هذه المصطلحات في قائمة المصطلحات المعرفة الواردة في نهاية دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام.	Terms defined in other IPSASs are used in this Standard with the same meaning as in those Standards, and are reproduced in the <i>Glossary of Defined Terms</i> published separately.
		الأصول غير الملموسة	Intangible Assets
	لا	17. تنفق الجهات عادة موارد، أو تتكبد التزامات، عند اقتناء موارد غير ملموسة، أو عند تطويرها، صيانتها، أو تحسينها مثل المعرفة العلمية أو التقنية، تصميم وتطبيق عمليات أو نظم جديدة، التراخيص، الملكية الفكرية، والعلامات التجارية (بما في ذلك أسماء العلامة وعناوين النشر). ومن الأمثلة الشائعة للبند المشمولة بهذه العناوين العريضة برامج الحاسب الآلي، براءات الاختراع، حقوق التأليف والنشر، أفلام الصورة المتحركة، قوائم مستخدمي الخدمة، تراخيص الصيد المقتناة، حصص الاستيراد المقتناة، والعلاقات مع مستخدمي الخدمة.	17. Entities frequently expend resources, or incur liabilities, on the acquisition, development, maintenance, or enhancement of intangible resources such as scientific or technical knowledge, design and implementation of new processes, or systems, licenses, intellectual property, and trademarks (including brand names and publishing titles). Common examples of items encompassed by these broad headings are computer software, patents, copyrights, motion picture films, lists of users of a service, acquired fishing licenses, acquired import quotas, and relationships with users of a service.
		القابلية للتحديد	Identifiability
	لا	18. لا تستوفي جميع البنود الموضحة في الفقرة 17 تعريف الأصل غير الملموس، أي القابلية للتحديد والسيطرة على مورد ووجود منافع اقتصادية مستقبلية أو خدمات متوقعة. وعندما لا يستوفي بند يقع ضمن نطاق هذا المعيار تعريف الأصل غير الملموس، تُثبت النفقات اللازمة لاقتنائه أو لتوليده داخلياً كمصروف عند إنفاقها. وبالرغم من ذلك،	18. Not all the items described in paragraph 17 meet the definition of an intangible asset, i.e., identifiability, control over a resource, and existence of future economic benefits or service potential. If an item within the scope of this Standard does not meet the definition of an intangible asset, expenditure to acquire it or

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		عندما يُقتنى البند ضمن عملية استحواذ فإنه يشكل جزءاً من الشهرة المثبتة في تاريخ الاستحواذ (انظر الفقرة 66).	generate it internally is recognized as an expense when it is incurred. However, if the item is acquired in an acquisition, it forms part of the goodwill recognized at the acquisition date (see paragraph 66)
	لا	18أ. يتطلب تعريف الأصل غير الملموس أن يكون الأصل غير الملموس قابلاً للتحديد، وذلك للفرقة بينه وبين الشهرة. وتُعد الشهرة المثبتة ضمن عملية استحواذ أصلًا يمثل المنافع الاقتصادية المستقبلية الناشئة عن أصول أخرى مُقتناة ضمن عملية الاستحواذ والتي لا تحدد بشكل منفرد ولا تُثبت بشكل منفصل. وقد تنتج المنافع الاقتصادية المستقبلية عن التفاعل بين الأصول المقتناة القابلة للتحديد أو عن الأصول التي لا تُؤهل بشكل منفرد للإثبات في القوائم المالية.	18A. The definition of an intangible asset requires an intangible asset to be identifiable to distinguish it from goodwill. Goodwill recognized in an acquisition is an asset representing the future economic benefits arising from other assets acquired in an acquisition that are not individually identified and separately recognized. The future economic benefits may result from synergy between the identifiable assets acquired or from assets that, individually, do not qualify for recognition in the financial statements.
	لا	19. يكون الأصل قابلاً للتحديد عندما يتوافر أي مما يلي: أ. يكون الأصل قابلاً للفصل، أي يمكن فصله عن الجهة أو يُجتزأ منها وأن يُباع، يحوّل، يرخّص، يُؤجر، أو يُبادل، إما بشكل منفرد أو مع عقد ذي علاقة، أصل أو التزام قابل للتحديد، بغض النظر عما إذا كانت الجهة تنوي عمل ذلك أم لا؛ أو ب. ينشأ عن ترتيبات ملزمة (حقوق تعاقدية أو حقوق نظامية أخرى)، بغض النظر عما إذا كانت هذه الحقوق قابلة للتحويل أو قابلة للانفصال عن الجهة أو عن حقوق وواجبات أخرى.	19. An asset is identifiable if it either: a. Is separable, i.e., is capable of being separated or divided from the entity and sold, transferred, licensed, rented, or exchanged, either individually or together with a related contract, identifiable asset or liability, regardless of whether the entity intends to do so; or b. Arises from binding arrangements (including rights from contracts or other legal rights), regardless of whether those rights are

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
			transferable or separable from the entity or from other rights and obligations.
	لا	20. لأغراض هذا المعيار، الترتيب الملزم هو الترتيب الذي يُوجد حقوقاً للأطراف وواجبات عليهم مثلما لو كان في شكل عقد.	20. For the purposes of this Standard, a binding arrangement describes an arrangement that confers similar rights and obligations on the parties to it as if it were in the form of a contract
		السيطرة على الأصل	Control of an Asset
	لا	21. تسيطر الجهة على أصل عندما يكون لديها السلطة على الحصول على المنافع الاقتصادية المستقبلية أو الخدمات المتوقعة المتدفقة من المورد المعني ولتقييد حصول الآخرين على تلك المنافع أو الخدمات المتوقعة. وتنبع قدرة الجهة على السيطرة على المنافع الاقتصادية المستقبلية أو الخدمات المتوقعة من الأصل غير الملموس عادة من الحقوق النظامية التي تكون قابلة للإنفاذ في محكمة نظامية. وفي حال عدم وجود الحقوق النظامية، يكون التدليل على السيطرة أكثر صعوبة. وبالرغم من ذلك، لا تُعد قابلية الحق للإنفاذ نظاماً شرطاً ضرورياً للسيطرة نظراً لأن الجهة قد تكون قادرة أن تسيطر على المنافع الاقتصادية المستقبلية أو الخدمات المتوقعة بطريقة أخرى.	21. An entity controls an asset if the entity has the power to obtain the future economic benefits or service potential flowing from the underlying resource and to restrict the access of others to those benefits or that service potential. The capacity of an entity to control the future economic benefits or service potential from an intangible asset would normally stem from legal rights that are enforceable in a court of law. In the absence of legal rights, it is more difficult to demonstrate control. However, legal enforceability of a right is not a necessary condition for control because an entity may be able to control the future economic benefits or service potential in some other way.
	لا	22. قد تنشأ عن المعرفة العلمية أو التقنية منافع اقتصادية مستقبلية أو خدمات متوقعة. وتسيطر الجهة على تلك المنافع أو الخدمات المتوقعة عندما تكون المعرفة، على سبيل المثال، محمية بموجب حقوق نظامية مثل حقوق التأليف والنشر، أو بموجب تقييد باتفاق تجاري (حيثما يكون	22. Scientific or technical knowledge may give rise to future economic benefits or service potential. An entity controls those benefits or that service potential if, for example, the knowledge is protected by legal rights such as copyrights, a restraint of

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		مسموحاً به)، أو بموجب إلزام نظامي للموظفين بالحفاظ على السرية.	trade agreement (where permitted), or by a legal duty on employees to maintain confidentiality.
	لا	23. قد يكون لدى الجهة فريق من الموظفين المهرة وقد تكون قادرة على تحديد مهارات إضافية للموظفين تؤدي إلى منافع اقتصادية مستقبلية أو خدمات المتوقعة من التدريب. وقد تتوقع الجهة أيضاً أن الموظفين سوف يستمرون في إتاحة مهاراتهم للجهة. وبالرغم من ذلك، يكون للجهة عادة سيطرة غير كافية على المنافع الاقتصادية المستقبلية أو الخدمات المتوقعة الناشئة عن فريق من الموظفين المهرة وعن التدريب لكي تستوفي تلك العناصر تعريف الأصل غير الملموس. لسبب مشابه، من غير المحتمل أن تستوفي موهبة إدارية أو فنية محددة تعريف الأصل غير الملموس، ما لم تكن محمية بموجب حقوق نظامية لاستخدامها وللحصول على المنافع الاقتصادية المستقبلية أو الخدمات المتوقعة منها، وتستوفي أيضاً الأجزاء الأخرى من التعريف.	23. An entity may have a team of skilled staff and may be able to identify incremental staff skills leading to future economic benefits or service potential from training. The entity may also expect that the staff will continue to make their skills available to the entity. However, an entity usually has insufficient control over the expected future economic benefits or service potential arising from a team of skilled staff and from training for these items to meet the definition of an intangible asset. For a similar reason, specific management or technical talent is unlikely to meet the definition of an intangible asset, unless it is protected by legal rights to use it and to obtain the future economic benefits or service potential expected from it, and it also meets the other parts of the definition.
	لا	24. قد يكون لدى الجهة محفظة مستخدمين لخدماتها أو معدل نجاح في الوصول إلى المستخدمين المستهدفين من خدماتها، ونظراً لجهودها في بناء علاقات مع مستخدمي خدماتها، تتوقع أن المستخدمين سوف يستمرون في استخدام خدماتها. وبالرغم من ذلك، وفي حال عدم وجود حقوق نظامية لحماية، أو طرق أخرى للسيطرة على، العلاقات مع مستخدمي خدمة أو ولاء هؤلاء المستخدمين، عادة ما يكون للجهة سيطرة غير	24. An entity may have a portfolio of users of its services or its success rate in reaching intended users of its services and expect that, because of its efforts in building relationships with users of its services, those users will continue to use its services. However, in the absence of legal rights to protect, or other ways to control the relationships with users of a service or the loyalty of those users, the entity usually has insufficient control over the

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		كافية على المنافع الاقتصادية المتوقعة أو الخدمات المتوقعة من العلاقات مع مستخدمي خدمة وولائهم بحيث تستوفي تلك البنود (على سبيل المثال، محفظة مستخدمي خدمة، والحصص السوقية أو معدلات نجاح خدمة، والعلاقات مع مستخدمي خدمة وولائهم) تعريف الأصول غير الملموسة. وفي حال عدم وجود حقوق نظامية لحماية مثل تلك العلاقات، توفر المعاملات التبادلية لنفس العلاقات غير التعاقدية مع العملاء أو ما شابهها (بخلاف التي تُعد جزءاً من عملية استحواذ) دليلاً على أن الجهة مع ذلك قادرة على أن تسيطر على المنافع الاقتصادية المستقبلية أو الخدمات المتوقعة المتدفقة من العلاقات مع مستخدمي خدمة. ونظراً لأن مثل تلك المعاملات التبادلية توفر أيضاً دليلاً على أن العلاقات مع مستخدمي خدمة قابلة للانفصال، فإن تلك العلاقات تستوفي تعريف الأصل غير الملموس.	expected economic benefits or service potential from relationships with users of a service and loyalty for such items (e.g., portfolio of users of a service, market shares or success rates of a service, relationships with, and loyalty of, users of a service) to meet the definition of intangible assets. In the absence of legal rights to protect such relationships, exchange transactions for the same or similar non-contractual customer relationships (other than as part of an acquisition) provide evidence that the entity is nonetheless able to control the expected future economic benefits or service potential flowing from the relationships with the users of a service. Because such exchange transactions also provide evidence that the relationships with users of a service are separable, those relationships meet the definition of an intangible asset.
		<i>المنافع الاقتصادية المستقبلية أو الخدمات المتوقعة</i>	<i>Future Economic Benefits or Service Potential</i>
	لا	25. قد تشمل المنافع الاقتصادية المستقبلية أو الخدمات المتوقعة المتدفقة من أصل غير ملموس إيراداً من بيع منتجات أو خدمات، توفير في التكلفة، أو منافع أخرى ناتجة عن استخدام الأصل من قبل الجهة. فعلى سبيل المثال، استخدام الملكية الفكرية في عملية إنتاج أو تقديم الخدمات قد يخفض من تكاليف الإنتاج أو الخدمة المستقبلية أو يحسن تقديم الخدمات بدلاً من أن يزيد من الإيرادات	25. The future economic benefits or service potential flowing from an intangible asset may include revenue from the sale of products or services, cost savings, or other benefits resulting from the use of the asset by the entity. For example, the use of intellectual property in a production or service process may reduce future production or service costs or improve service delivery rather than

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		المستقبلية (على سبيل المثال، نظام إلكتروني يسمح للمواطنين بتجديد رخص القيادة بسرعة أكبر إلكترونياً، ليؤدي إلى انخفاض عدد موظفي المكاتب اللازمين لأداء هذه المهمة مع زيادة سرعة إنهاء المعاملة).	increase future revenues (e.g., an online system that allows citizens to renew driving licenses more quickly online, resulting in a reduction in office staff required to perform this function while increasing the speed of processing).
		الإثبات والقياس	Recognition and Measurement
	لا	26. يتطلب إثبات بند على أنه أصل غير ملموس من الجهة أن تدل على أن البند يستوفي: أ. تعريف الأصل غير الملموس (انظر الفقرات 17-25)؛ و ب. ضوابط الإثبات (انظر الفقرات 28-30). تنطبق هذه المتطلبات على التكلفة المقاسة عند الإثبات (التكلفة في معاملة تبادلية أو على توليد أصل غير ملموس داخلياً، أو القيمة العادلة لأصل غير ملموس مكتنى من خلال معاملة غير تبادلية) وتلك التكاليف المتكبدة لاحقاً للإضافة إلى الأصل، إحتلال جزء منه، أو صيانتته.	26. The recognition of an item as an intangible asset requires an entity to demonstrate that the item meets: a. The definition of an intangible asset (see paragraphs 17–25); and b. The recognition criteria (see paragraphs 28–30). This requirement applies to the cost measured at recognition (the cost in an exchange transaction or to internally generate an intangible asset, or the fair value of an intangible asset acquired through a non-exchange transaction) and those incurred subsequently to add to, replace part of, or service it.
	لا	26أ. تتناول الفقرات 32-39 تطبيق ضوابط الإثبات على الأصول غير الملموسة المُقتناة بشكل منفصل، وتتناول الفقرات 39أ-39هـ تطبيقها على الأصول غير الملموسة المقتناة ضمن عملية تجميع عمليات في القطاع العام. تتناول الفقرات 42-43 القياس الأولي للأصول غير الملموسة المُقتناة عن طريق معاملات غير تبادلية، تتناول الفقرات 44-45 مبادلات الأصول غير الملموسة، وتتناول الفقرات	26A. Paragraphs 32–39 deal with the application of the recognition criteria to separately acquired intangible assets, and paragraphs 39A–39E deal with their application to intangible assets acquired in a public sector combination. Paragraphs 42–43 deal with the initial measurement of intangible assets acquired through non-exchange transactions, paragraphs 44–45 with exchanges of

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		48-46 معالجة الشهرة المُولَّدة داخلياً. تتناول الفقرات 49-65 الإثبات الأولي والقياس للأصول غير الملموسة المُولدة داخلياً.	intangible assets, and paragraphs 46-48 with the treatment of internally generated goodwill. Paragraphs 49-65 deal with the initial recognition and measurement of internally generated intangible assets.
	لا	27. من طبيعة الأصول غير الملموسة أنه، في كثير من الحالات، لا توجد إضافات لمثل هذا الأصل أو استبدال لجزء منه. وفقاً لذلك، على الأرجح أن تحافظ معظم النفقات اللاحقة على المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقعة أو الخدمات المتوقعة الكامنة في أصل غير ملموس موجود، بدلاً من أن تستوفي تعريف الأصل غير الملموس وضوابط الإثبات الواردة في هذا المعيار. بالإضافة إلى ذلك، غالباً ما يكون من الصعب أن تُنسب النفقات اللاحقة بشكل مباشر إلى أصل غير ملموس معين عوضاً عن عمليات الجهة ككل. وبناءً عليه، فإنه من النادر جداً أن تُثبت ضمن القيمة الدفترية لأصل نفقات لاحقة متكبّدة بعد الإثبات الأولي لأصل غير ملموس مُقْتَنَى أو بعد اكتمال أصل غير ملموس مُولّد داخلياً. اتساقاً مع الفقرة 61، عادةً تُثبت ضمن الفائض أو العجز النفقات اللاحقة على العلامات، مسميات الصحف، عناوين النشر، قوائم مستخدمي الخدمات، والبنود المشابهة في الجوهر (سواء مُقْتَناة من الخارج أم مُولدة داخلياً) عند تكبدها. وذلك نظراً لأنه لا يمكن تمييز مثل هذه النفقات عن نفقات تطوير عمليات الجهة ككل.	27. The nature of intangible assets is such that, in many cases, there are no additions to such an asset or replacements of part of it. Accordingly, most subsequent expenditures are likely to maintain the expected future economic benefits or service potential embodied in an existing intangible asset rather than meet the definition of an intangible asset and the recognition criteria in this Standard. In addition, it is often difficult to attribute subsequent expenditure directly to a particular intangible asset rather than to the entity's operations as a whole. Therefore, only rarely will subsequent expenditure— expenditure incurred after the initial recognition of an acquired intangible asset or after completion of an internally generated intangible asset—be recognized in the carrying amount of an asset. Consistent with paragraph 61, subsequent expenditure on brands, mastheads, publishing titles, lists users of a service, and items similar in substance (whether externally acquired or internally generated) is always recognized in surplus or deficit as incurred. This is because such

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
expenditure cannot be distinguished from expenditure to develop the entity's operations as a whole.			
28. An intangible asset shall be recognized if, and only if: a. It is probable that the expected future economic benefits or service potential that are attributable to the asset will flow to the entity; and b. The cost or fair value of the asset can be measured reliably¹. 1 Information that is reliable is free from material error and bias, and can be depended on by users to faithfully represent that which it purports to represent or could reasonably be expected to represent. Paragraph BC16 of IPSAS 1 discusses the transitional approach to the explanation of reliability.	28. يجب أن يُثبت الأصل غير الملموس فقط عندما: أ. يكون من المحتمل أن تتدفق إلى الجهة المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقعة أو الخدمات المتوقعة من الأصل؛ و ب. يمكن قياس تكلفة الأصل أو القيمة العادلة للأصل بموثوقية¹. 1 المعلومات الموثوقة تكون خالية من الخطأ والتحيز ذي الأهمية النسبية، ويمكن الاعتماد عليها من قبل المستخدمين لتعبير بأمانة عما تصرح أنها تعبر عنه أو ما يمكن أن يتوقع بشكل معقول أنها تعبر عنه. وتناقش الفقرة 16 من أساس الاستنتاجات المرافق لمعيار المحاسبة للقطاع العام 1 المدخل الانتقالي لتوضيح الموثوقية.	لا	
29. An entity shall assess the probability of expected future economic benefits or service potential using reasonable and supportable assumptions that represent management's best estimate of the set of economic conditions that will exist over the useful life of the asset.	29. يجب على الجهة تقدير احتمال تدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية أو الخدمات المتوقعة باستخدام افتراضات معقولة يمكن دعمها والتي تمثل أفضل تقديرات الإدارة لمجموعة من الظروف الاقتصادية التي سوف توجد على مدى العمر الإنتاجي للأصل.	لا	
30. An entity uses judgement to assess the degree of certainty attached to the flow of future economic benefits or service potential that are attributable to the use of the asset on the basis of the evidence	30. تستخدم الجهة الحكم المهني لتقدير درجة التأكد المرتبطة بتدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية أو الخدمات المتوقعة التي تعود إلى استخدام الأصل وذلك على أساس الأدلة المتاحة في وقت الإثبات الأولى، مع إعطاء وزن أكبر للأدلة الخارجية.	لا	

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
			available at the time of initial recognition, giving greater weight to external evidence.
	لا	31. يجب قياس التكلفة الأولية الأصل غير الملموس بالتكلفة وفق الفقرات 32-43. عندما يُقتنى أصل غير ملموس عن طريق معاملة غير تبادلية يجب قياس التكلفة الأولية في تاريخ الاكتناء بالقيمة العادلة في ذلك التاريخ.	31. An intangible asset shall be measured initially at cost in accordance with paragraphs 32–43. Where an intangible asset is acquired through a non-exchange transaction, its initial cost at the date of acquisition, shall be measured at its fair value as at that date.
		الاكتناء المنفصل	Separate Acquisition
	لا	32. عادة، سوف يعكس السعر الذي تدفعه جهة لتقتني أصلاً غير ملموس بشكل منفصل التوقعات بشأن احتمال أن المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقعة أو الخدمات المتوقعة الكامنة في الأصل سوف تتدفق إلى الجهة. وبعبارة أخرى، تتوقع الجهة أن يكون هناك تدفقاً داخلياً من المنافع الاقتصادية أو الخدمات المتوقعة، حتى عندما يكون هناك عدم تأكد بشأن توقيت التدفق الداخل، أو مبلغه. وبناءً عليه، يُعد شرط الإثبات المتعلق بالاحتمالية والوارد في الفقرة 28(أ) مُستوفى دائماً للأصول غير الملموسة التي تُقتنى بشكل منفصل.	32. Normally, the price an entity pays to acquire separately an intangible asset will reflect expectations about the probability that the expected future economic benefits or service potential embodied in the asset will flow to the entity. In other words, the entity expects there to be an inflow of economic benefits or service potential, even if there is uncertainty about the timing or the amount of the inflow. Therefore, the probability recognition criterion in paragraph 28(a) is always considered to be satisfied for separately acquired intangible assets.
	لا	33. بالإضافة إلى ذلك، يمكن عادةً قياس تكلفة الأصل غير الملموس المُقتنى بشكل منفصل بشكل موثوق. ويكون هذا هو الحال بشكل خاص عندما يكون عوض الشراء على شكل نقد أو أصول نقدية أخرى.	33. In addition, the cost of a separately acquired intangible asset can usually be measured reliably. This is particularly so when the purchase consideration is in the form of cash or other monetary assets.

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	لا	34. تشمل تكلفة الأصل غير الملموس المقتنى بشكل منفصل: أ. سعر شرائه، بما في ذلك رسوم الاستيراد وضرائب المشتريات غير القابلة للرد، بعد طرح الخصومات التجارية والتخفيضات؛ و ب. أي تكلفة تعزى بشكل مباشر إلى إعداد الأصل للاستخدام المقصود له.	34. The cost of a separately acquired intangible asset comprises: a. Its purchase price, including import duties and non-refundable purchase taxes, after deducting trade discounts and rebates; and b. Any directly attributable cost of preparing the asset for its intended use.
	لا	35. من أمثلة التكاليف التي تعزى بشكل مباشر إلى إعداد الأصل للاستخدام المقصود له: أ. تكاليف منافع الموظفين (كما عُرِفت في معيار المحاسبة للقطاع العام 39) والتي تنشأ بشكل مباشر عن تجهيز الأصل ليكون في حالة صالحة للعمل؛ و ب. الأتعاب المهنية التي تنشأ بشكل مباشر عن تجهيز الأصل ليكون في حالة صالحة للعمل؛ و ج. تكاليف اختبار ما إذا كان الأصل يعمل بشكل سليم.	35. Examples of directly attributable costs are: a. Costs of employee benefits (as defined in IPSAS 39) arising directly from bringing the asset to its working condition; b. Professional fees arising directly from bringing the asset to its working condition; and c. Costs of testing whether the asset is functioning properly.
	لا	36. من أمثلة النفقات التي لا تُعد جزءًا من تكلفة الأصل غير الملموس: أ. تكاليف تقديم منتج جديد أو خدمة جديدة (بما في ذلك تكاليف أنشطة الإعلان والترويج)؛ و ب. تكاليف مباشرة الأعمال في موقع جديد أو مع فئة جديدة من المستخدمين (بما في ذلك تكاليف تدريب الموظفين)؛ و ج. التكاليف الإدارية والعمومية الإضافية الأخرى.	36. Examples of expenditures that are not part of the cost of an intangible asset are: a. Costs of introducing a new product or service (including costs of advertising and promotional activities); b. Costs of conducting operations in a new location or with a new class of users of a service (including costs of staff training); and c. Administration and other general overhead costs

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	لا	37. يتوقف إثبات التكاليف ضمن القيمة الدفترية للأصل غير الملموس عندما يكون الأصل بالحالة اللازمة ليكون قابلاً للتشغيل بالطريقة المقصودة من قبل الإدارة. وبناءً عليه، لا تُدرج التكاليف المُتكبدة في استخدام أصل غير ملموس أو نقله من مكان إلى آخر ضمن القيمة الدفترية لذلك الأصل. فعلى سبيل المثال، لا تُدرج التكاليف التالية ضمن القيمة الدفترية للأصل غير الملموس: أ. التكاليف التي تم تكبدها بينما الأصل قابلاً للتشغيل بالطريقة المقصودة من قبل الإدارة ولم يُستخدم بعد؛ و ب. عجز التشغيل الأولي، مثل تلك المتكبدة إلى أن ينمو الطلب على منتجات الأصل.	37. Recognition of costs in the carrying amount of an intangible asset ceases when the asset is in the condition necessary for it to be capable of operating in the manner intended by management. Therefore, costs incurred in using or redeploying an intangible asset are not included in the carrying amount of that asset. For example, the following costs are not included in the carrying amount of an intangible asset: a. Costs incurred while an asset capable of operating in the manner intended by management has yet to be brought into use; and b. Initial operating deficits, such as those incurred while demand for the asset's output builds up.
	لا	38. تحدث بعض العمليات المتعلقة بتطوير أصل غير ملموس، ولكنها لا تُعد ضرورية لجعل الأصل بالحالة اللازمة له ليكون قابلاً للتشغيل بالطريقة المقصودة من قبل الإدارة. قد تحدث هذه العمليات العرضية قبل أو أثناء أنشطة التطوير. ونظراً لأن العمليات العرضية لا تُعد ضرورية لجعل الأصل بالحالة اللازمة ليكون قابلاً للتشغيل بالطريقة المقصودة من قبل الإدارة، فإن دخل العمليات العرضية والمصروفات المتعلقة بها تُثبت مباشرة ضمن الفائض أو العجز، وتُضمن في تصنيفات الإيراد والمصروف المتعلقة بها.	38. Some operations occur in connection with the development of an intangible asset, but are not necessary to bring the asset to the condition necessary for it to be capable of operating in the manner intended by management. These incidental operations may occur before or during the development activities. Because incidental operations are not necessary to bring an asset to the condition necessary for it to be capable of operating in the manner intended by management, the revenue and related expenses of incidental

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
			operations are recognized immediately in surplus or deficit, and included in their respective classifications of revenue and expense.
	لا	39. إذا أُجِّلَ الدفع مقابل أصل غير ملموس لما يتجاوز آجال الائتمان العادية، فإن تكلفة الأصل هي مُعادل السعر النقدي. ويُثبت الفرق بين ما يعادل السعر النقدي ومجموع المدفوعات على أنه مصروف فائدة على مدى فترة الائتمان، ما لم يُرسمَل وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 5، <i>تكاليف الاقتراض</i> .	39. If payment for an intangible asset is deferred beyond normal credit terms, its cost is the cash price equivalent. The difference between this amount and the total payments is recognized as interest expense over the period of credit unless it is capitalized in accordance with the capitalization treatment permitted in IPSAS 5, <i>Borrowing Costs</i> .
		اقتناء أصل غير ملموس كجزء من استحواذ (تجميع عمليات في القطاع العام)	Acquisition of an intangible asset as part of an acquisition (public sector combination)
	لا	39أ. وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 40، عندما يُقْتَنَى أصل غير ملموس ضمن استحواذ، تكون تكلفة ذلك الأصل غير الملموس هي قيمته العادلة في تاريخ الاستحواذ. وسوف تعكس القيمة العادلة للأصل غير الملموس توقعات المشاركين في السوق في تاريخ الاستحواذ بشأن احتمال أن المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقعة أو الخدمات الممكنة التي ينطوي عليها الأصل ستندفق إلى الجهة. وبعبارة أخرى، تتوقع الجهة أن يكون هناك تدفق داخلي من المنافع الاقتصادية أو الخدمات الممكنة، حتى عندما يكون هناك عدم تأكيد بشأن توقيت التدفق الداخل، أو مبلغه. وبناءً عليه، يُعد ضابط الإثبات المتعلق بالاحتمالية الوارد في الفقرة 28(أ)، مستوفى دائماً للأصول غير الملموسة المقتناة في عمليات استحواذ. وعندما يكون الأصل	39A. In accordance with IPSAS 40, if an intangible asset is acquired in an acquisition, the cost of that intangible asset is its fair value at the acquisition date. The fair value of an intangible asset will reflect market participants' expectations at the acquisition date about the probability that the expected future economic benefits or service potential embodied in the asset will flow to the entity. In other words, the entity expects there to be an inflow of economic benefits or service potential, even if there is uncertainty about the timing or the amount of the inflow. Therefore, the probability recognition criterion in paragraph 28(a) is always considered to be satisfied for intangible assets acquired in acquisitions. If an asset acquired in an acquisition is

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		المُقتنى قابلاً للانفصال أو ينشأ عن ترتيبات ملزمة (بما في ذلك حقوق ناشئة عن العقود أو حقوق نظامية أخرى) فإنه توجد معلومات كافية لقياس القيمة العادلة للأصل بموثوقية. ومن ثم يُعد ضابط القياس الموثوق، الوارد في الفقرة 28(ب)، مستوفى دائماً للأصول غير الملموسة المقتناة ضمن استحواذ.	separable or arises from binding arrangements (including rights from contracts or other legal rights), sufficient information exists to measure reliably the fair value of the asset. Thus, the reliable measurement criterion in paragraph 28(b) is always considered to be satisfied for intangible assets acquired in acquisitions.
	لا	39ب. تُثبت الجهة المستحوذة في تاريخ الاستحواذ - بشكل منفصل عن الشهرة - أي أصل غير ملموس للعمليات المستحوذ عليها، بغض النظر عن ما إذا كان قد أثبت الأصل من قبل العمليات المستحوذ عليها قبل الاستحواذ أم لا. ويعني هذا أن تُثبت الجهة المستحوذة مشروعاً جارياً للبحث والتطوير للعمليات المستحوذ عليها على أنه أصل - بشكل منفصل عن الشهرة - إذا استوفى المشروع تعريف الأصل غير الملموس. ويستوفي مشروع جارٍ للبحث والتطوير للعمليات المستحوذ عليها تعريف الأصل غير الملموس عندما: أ. يستوفي تعريف الأصل؛ و ب. يكون قابلاً للتحديد، أي يكون قابلاً للانفصال أو ينشأ عن ترتيبات ملزمة (بما في ذلك حقوق ناشئة عن عقود أو حقوق نظامية أخرى).	39B. In accordance with this Standard and IPSAS 40, an acquirer recognizes at the acquisition date, separately from goodwill, an intangible asset of the acquired operation, irrespective of whether the asset had been recognized by the acquired operation before the acquisition. This means that the acquirer recognizes as an asset separately from goodwill an in- process research and development project of the acquired operation if the project meets the definition of an intangible asset. An acquired operation's in-process research and development project meets the definition of an intangible asset when it: a. Meets the definition of an asset; and b. Is identifiable, i.e., is separable or arises from binding arrangements (including rights from contracts or other legal rights).
		أصل غير ملموس مقتنى كجزء من استحواذ (تجميع عمليات في القطاع العام)	Intangible asset acquired in an acquisition (public sector combination)

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	لا	39ج. عندما يكون الأصل غير الملموس المُقتنى ضمن استحواذ قابلاً للانفصال أو ينشأ عن ترتيبات ملزمة (بما في ذلك حقوق ناشئة عن عقود أو حقوق نظامية أخرى)، فإنه توجد معلومات كافية لقياس القيمة العادلة للأصل بموثوقية. وفي حال وجود نطاق من النتائج المحتملة باحتمالات مختلفة للتقديرات المستخدمة لقياس القيمة العادلة للأصل غير الملموس، فإن درجة عدم التأكد تدخل في قياس القيمة العادلة للأصل.	39C. If an intangible asset acquired in an acquisition is separable or arises from a binding arrangement (including rights from contracts or other legal rights), sufficient information exists to measure reliably the fair value of the asset. When, for the estimates used to measure an intangible asset's fair value, there is a range of possible outcomes with different probabilities that uncertainty enters into the measurement of the asset's fair value.
	لا	39د. قد يكون الأصل غير الملموس، المُقتنى ضمن استحواذ قابلاً للانفصال، ولكن - فقط - مع ترتيب ملزم ذي علاقة، أو أصل أو التزام قابل للتحديد. وفي مثل هذه الحالات، تُثبت الجهة المستحوذة الأصل غير الملموس - بشكل منفصل عن الشهرة - ولكن مع البند ذي العلاقة.	39D. An intangible asset acquired in an acquisition might be separable, but only together with a related binding arrangement, identifiable asset or liability. In such cases, the acquirer recognizes the intangible asset separately from goodwill, but together with the related item.
	لا	39هـ. يمكن للجهة المستحوذة أن تُثبت مجموعة من الأصول غير الملموسة المتكاملة على أنها أصل واحد شريطة أن يكون للأصول المنفردة أعمار إنتاجية متماثلة. على سبيل المثال، يُستخدم مصطلح "العلامة التجارية" ومصطلح "اسم العلامة" - غالباً - على أنهما مرادفات للعلامات التجارية والعلامات الأخرى. وبالرغم من ذلك، فإن الأولى هي مصطلحات تسويقية عامة والتي تُستخدم - عادةً - للإشارة إلى مجموعة من الأصول المتكاملة مثل العلامة التجارية (أو علامة الخدمة) وما يتعلق بها من اسم تجاري، وصيغ، ووصفات وخبرة تقنية.	39E. The acquirer may recognize a group of complementary intangible assets as a single asset provided the individual assets have similar useful lives. For example, the terms 'brand' and 'brand name' are often used as synonyms for trademarks and other marks. However, the former are general marketing terms that are typically used to refer to a group of complementary assets such as a trademark (or service mark) and its related trade name, formulas, recipes and technological expertise.

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
Subsequent Expenditure on an acquired In-process Research and Development Project	النفقات اللاحقة على مشروع بحث وتطوير تحت التنفيذ تم اقتناؤه		
40. Research or development expenditure that: a. Relates to an in-process research or development project acquired separately or in an acquisition and recognized as an intangible asset; and b. Is incurred after the acquisition of that project; shall be accounted for in accordance with paragraphs 52–60.	40. نفقات البحث أو التطوير التي: أ. تتعلق بمشروع بحث أو تطوير تحت التنفيذ مُقتنى بشكل منفصل أو ضمن الاستحواذ ومُثبت على أنه أصل غير ملموس؛ و ب. تُكبد بعد اقتناء ذلك المشروع يجب المحاسبة عنها وفقاً للفقرات 52–60.	لا	
41. Applying the requirements in paragraphs 52–60 means that subsequent expenditure on an in-process research or development project acquired separately or in an acquisition and recognized as an intangible asset is: a. Recognized as an expense when incurred if it is research expenditure; b. Recognized as an expense when incurred if it is development expenditure that does not satisfy the criteria for recognition as an intangible asset in paragraph 55; and c. Added to the carrying amount of the acquired in-process research or development project if it is development expenditure that satisfies the recognition criteria in paragraph 55.	41. إن تطبيق المتطلبات الواردة في الفقرات 52–60 يعني أن النفقات اللاحقة على مشروع للبحث أو التطوير تحت التنفيذ مُقتنى بشكل منفصل أو ضمن اقتناء ومُثبت على أنه أصل غير ملموس: أ. تُثبت على أنها مصروف عند تكبدها إذا كانت نفقات على البحث؛ و ب. تُثبت على أنها مصروف عند تكبدها إذا كانت نفقات على التطوير والتي لا تستوفي ضوابط الإثبات الواردة في الفقرة 55 على أنها أصل غير ملموس؛ و ج. تُضاف إلى القيمة الدفترية لمشروع للبحث أو التطوير تحت التنفيذ تم اقتناؤه إذا كانت النفقات على التطوير تستوفي ضوابط الإثبات الواردة في الفقرة 55.	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
Intangible Assets Acquired through Non-Exchange Transactions	أصول غير ملموسة مكتتاة من خلال معاملات غير تبادلية		
42. In some cases, an intangible asset may be acquired through a non-exchange transaction. This may happen when another public sector entity transfers to an entity in a non-exchange transaction, intangible assets such as airport landing rights, licenses to operate radio or television stations, import licenses or quotas or rights to access other restricted resources. A private citizen, for example a Nobel Prize winner, may bequeath his or her personal papers, including the copyright to his or her publications to the national archives (a public sector entity) in a non-exchange transaction.	42. في بعض الحالات، قد يُقتنى أصل غير ملموس من خلال معاملة غير تبادلية. وقد يحدث هذا عندما تقوم جهة قطاع عام أخرى بتحويل أصول غير ملموسة إلى جهة في معاملة غير تبادلية مثل حقوق الهبوط بالمطار، أو تراخيص لتشغيل محطات إذاعة أو تليفزيون، أو تصاريح أو حصص استيراد، أو حقوق للوصول إلى موارد مقيدة أخرى. وقد يتنازل مواطن، على سبيل المثال مواطن حائز على جائزة نوبل، عن أوراقه الشخصية، بما في ذلك حقوق التأليف والنشر لمنشوراته إلى مركز المحفوظات الوطنية (جهة قطاع عام) في معاملة غير تبادلية.	لا	
43. Under these circumstances the cost of the item is its fair value at the date it is acquired. For the purposes of this Standard, the measurement at recognition of an intangible asset acquired through a non-exchange transaction, at its fair value consistent with the requirements of paragraph 74, does not constitute a revaluation. Accordingly, the revaluation requirements in paragraph 74, and the supporting commentary in paragraphs 75-86 only apply when an entity elects to revalue an intangible item in subsequent reporting periods.	43. في ظل هذه الحالات، تكون تكلفة البند هي قيمته العادلة في تاريخ اقتنائه. ولأغراض هذا المعيار، يكون القياس عند إثبات أصل غير ملموس من خلال معاملة غير تبادلية بقيمته العادلة يتسق مع متطلبات الفقرة 74، ولا يُعدُّ إعادة تقييم. وعليه، تطبق متطلبات إعادة التقييم في الفقرة 74، والتفسيرات الداعمة في الفقرات 75-86 فقط عندما تختار جهة إعادة تقييم بند غير ملموس في فترات التقرير اللاحقة.	لا	
Exchanges of Assets	مبادلات الأصول		

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	لا	44. قد يُقتنى واحد أو أكثر من الأصول غير الملموسة في مقابل أصل أو أصول غير نقدية، أو مزيج من أصول نقدية وغير نقدية. ويشير النقاش التالي فقط إلى مبادلة أصل غير نقدي واحد بآخر، ولكنه ينطبق أيضاً على جميع المبادلات الموضحة في الجملة السابقة. وتُقاس تكلفة مثل هذا الأصل غير الملموس بالقيمة العادلة ما لم يكن من غير الممكن قياس القيمة العادلة لأي من الأصل المُستلم أو الأصل المُتنازل عنه بطريقة موثوقة. ويُقاس الأصل المُقتنى بهذه الطريقة حتى إذا لم تستطع الجهة أن تلغي إثبات الأصل المتنازل عنه في الحال. وإذا لم يُقاس الأصل المُقتنى بالقيمة العادلة، فإن تكلفته تُقاس بالقيمة الدفترية للأصل المُتنازل عنه.	44. One or more intangible assets may be acquired in exchange for a non- monetary asset or assets, or a combination of monetary and non-monetary assets. The following discussion refers simply to an exchange of one non-monetary asset for another, but it also applies to all exchanges described in the preceding sentence. The cost of such an intangible asset is measured at fair value unless the fair value of neither the asset received nor the asset given up is reliably measurable. The acquired asset is measured in this way even if an entity cannot immediately derecognize the asset given up. If the acquired asset is not measured at fair value, its cost is measured at the carrying amount of the asset given up.
	لا	45. تُحدد الفقرة 28(ب) أن شرط إثبات أصل غير ملموس هو أن يكون من الممكن قياس تكلفة الأصل بموثوقية. ويكون من الممكن قياس القيمة العادلة للأصل غير الملموس بموثوقية عندما: أ. لا يكون التباين في نطاق قياسات القيمة العادلة المعقولة مهما لذلك الأصل؛ أو ب. يكون من الممكن تقدير احتمالات القياسات المختلفة ضمن النطاق بشكل معقول واستخدامها عند قياس القيمة العادلة. فإذا كانت الجهة قادرة على قياس القيمة العادلة بموثوقية لأي من الأصل المُستلم أو الأصل المُتنازل عنه، عندها تستخدم القيمة العادلة للأصل المُتنازل	45. Paragraph 28(b) specifies that a condition for the recognition of an intangible asset is that the cost of the asset can be measured reliably. The fair value of an intangible asset is reliably measurable if: a. The variability in the range of reasonable fair value measurements is not significant for that asset; or b. The probabilities of the various measurements within the range can be reasonably assessed and used when measuring fair value. If an entity is able to measure reliably the fair value of either the asset received or the asset given up,

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		عنه لقياس التكلفة ما لم تكن القيمة العادلة للأصل المُستلم بينة بشكل أوضح.	then the fair value of the asset given up is used to measure cost unless the fair value of the asset received is more clearly evident.
		الشهرة المولدة داخلياً	Internally Generated Goodwill
		46. لا يجوز أن تُثبت الشهرة المُولدة داخلياً على أنها أصل.	46. Internally generated goodwill shall not be recognized as an asset.
	لا	47. في بعض الحالات، تُتكبّد نفقات لتوليد منافع اقتصادية مستقبلية أو خدمات متوقعة، ولكن لا ينتج عنها نشأة أصل غير ملموس يستوفي ضوابط الإثبات الواردة في هذا المعيار. تلك النفقات هي شهرة مولدة داخلياً ولا يجوز إثباتها كأصل وتوصف مثل هذه النفقة غالباً بأنها تساهم في شهرة مولدة داخلياً. ولا تُثبت الشهرة المُولدة داخلياً على أنها أصل نظراً لأنها ليست مورداً قابلاً للتحديد (أي أنها ليست قابلة للانفصال ولا ينشأ عنها ترتيبات ملزمة، بما في ذلك حقوق ناشئة عن عقود أو حقوق نظامية أخرى مُسيطر عليه من قبل الجهة والذي يمكن قياس تكلفته بموثوقية).	47. In some cases, expenditure is incurred to generate future economic benefits or service potential, but it does not result in the creation of an intangible asset that meets the recognition criteria in this Standard. Such expenditure is internally generated goodwill shall not be recognized as an asset. Often described as contributing to internally generated goodwill. Internally generated goodwill is not recognized as an asset because it is not an identifiable resource (i.e., it is not separable nor does it arise from binding arrangements including rights from contracts or other legal rights) controlled by the entity that can be measured reliably at cost.
	لا	48. يمكن للفروقات بين القيمة العادلة للجهة والقيمة الدفترية لصافي أصولها القابلة للتحديد في أي وقت أن تنطوي على عدد من العوامل التي تؤثر على القيمة العادلة للجهة. وبالرغم من ذلك، لا تمثل مثل تلك الفروق تكلفة أصول غير ملموسة مسيطر عليها من قبل الجهة.	48. Differences between the fair value of an entity and the carrying amount of its identifiable net assets at any time may capture a range of factors that affect the fair value of the entity. However, such differences do not represent the cost of intangible assets controlled by the entity.
		الأصول غير الملموسة المُولدة داخلياً	Internally Generated Intangible Assets

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	لا	49. يكون من الصعب في بعض الأحيان تقييم ما إذا كان الأصل غير الملموس المُولد داخلياً مؤهلاً للإثبات بسبب مشاكل في: أ. تحديد ما إذا كان ومتى يكون هناك أصل قابل للتحديد والذي سوف يولد منافع اقتصادية مستقبلية متوقعة أو خدمات المتوقعة؛ و ب. تحديد تكلفة الأصل بموثوقية. في بعض الحالات، لا يمكن تمييز تكلفة إنشاء أصل غير ملموس داخلياً عن تكلفة المحافظة على شهرة الجهة المُولدة داخلياً أو تكلفة تعزيزها، أو تكلفة تشغيل العمليات اليومية. وبناءً عليه، بالإضافة إلى الالتزام بالمتطلبات العامة للإثبات والقياس الدولي للأصل غير الملموس، فإن الجهة تطبق المتطلبات والإرشادات الواردة في الفقرات 50-65 على جميع الأصول غير الملموسة المُولدة داخلياً.	49. It is sometimes difficult to assess whether an internally generated intangible asset qualifies for recognition because of problems in: a. Identifying whether and when there is an identifiable asset that will generate expected future economic benefits or service potential; and b. Determining the cost of the asset reliably. In some cases, the cost of generating an intangible asset internally cannot be distinguished from the cost of maintaining or enhancing the entity's internally generated goodwill or of running day-to-day operations. Therefore, in addition to complying with the general requirements for the recognition and initial measurement of an intangible asset, an entity applies the requirements and guidance in paragraphs 50-65 to all internally generated intangible assets.
	لا	50. لتقييم ما إذا كان الأصل غير الملموس المُولد داخلياً يستوفي ضوابط الإثبات، فإن الجهة تُصنف توليد الأصل إلى: أ. مرحلة البحث؛ و ب. مرحلة التطوير. وعلى الرغم من تعريف مصطلحي "البحث" و"التطوير"، فإن لمصطلحي "مرحلة البحث" و"مرحلة التطوير" معنى أوسع لغرض هذا المعيار.	50. To assess whether an internally generated intangible asset meets the criteria for recognition, an entity classifies the generation of the asset into: a. A research phase; and b. A development phase. Although the terms "research" and "development" are defined, the terms "research phase" and

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
"development phase" have a broader meaning for the purpose of this Standard			
51. If an entity cannot distinguish the research phase from the development phase of an internal project to create an intangible asset, the entity treats the expenditure on that project as if it were incurred in the research phase only.	51. عندما لا تستطيع الجهة أن تميز مرحلة البحث عن مرحلة التطوير لمشروع داخلي لإنشاء أصل غير ملموس، فإن الجهة تعالج الإنفاق على ذلك المشروع كما لو أنه تُكبد فقط في مرحلة البحث.	لا	
<i>Research Phase</i>	<i>مرحلة البحث</i>		
52. No intangible asset arising from research (or from the research phase of an internal project) shall be recognized. Expenditure on research (or on the research phase of an internal project) shall be recognized as an expense when it is incurred.	52. لا يجوز أن يُثبت الأصل غير الملموس الناشئ عن البحث (أو عن مرحلة البحث لمشروع داخلي). ويجب أن يُثبت الإنفاق على البحث (أو على مرحلة البحث لمشروع داخلي) عند تكبده كمصروف.	لا	
53. In the research phase of an internal project, an entity cannot demonstrate that an intangible asset exists that will generate probable future economic benefits or service potential. Therefore, this expenditure is recognized as an expense when it is incurred.	53. في مرحلة البحث لمشروع داخلي، لا تستطيع الجهة أن تدلل على وجود أصل غير ملموس والذي سوف يولد منافع اقتصادية مستقبلية محتملة أو خدمات متوقعة. وبناءً عليه، تُثبت هذه النفقات عند تكبدها كمصروف.	لا	
54. Examples of research activities are: a. Activities aimed at obtaining new knowledge; b. The search for, evaluation and final selection of, applications of research findings or other knowledge; c. The search for alternatives for materials, devices, products, processes, systems, or services; and	54. من أمثلة أنشطة البحث: أ. أنشطة تهدف إلى الحصول على معرفة جديدة; ب. البحث عن تطبيقات لنتائج البحث أو لمعرفة أخرى، وتقييمها والاختيار النهائي لها؛ و ج. البحث عن بدائل للمواد، الأجهزة، المنتجات، العمليات، النظم، أو الخدمات؛ و	لا	

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		د. صياغة، تصميم، تقييم البدائل المحتملة من مواد، أجهزة، منتجات، عمليات، نظم، أو خدمات جديدة أو مُحسّنة، والاختيار النهائي لها.	d. The formulation, design, evaluation, and final selection of possible alternatives for new or improved materials, devices, products, processes, systems, or services.
		مرحلة التطوير	Development Phase
	لا	55. يجب أن يُثبت الأصل غير الملموس الناشئ عن التطوير (أو عن مرحلة التطوير لمشروع داخلي) فقط عندما تستطيع الجهة أن تدلل على جميع ما يلي: أ. الجدوى الفنية من استكمال الأصل غير الملموس بحيث يكون متاحاً للاستخدام أو للبيع؛ و ب. نيتها لاستكمال الأصل غير الملموس واستخدامه أو لبيعه؛ و ج. قدرتها على استخدام الأصل غير الملموس أو بيعه؛ د. الكيفية التي سيولد بها الأصل غير الملموس المنافع الاقتصادية المستقبلية المحتملة أو الخدمات المتوقعة. ومن بين أمور أخرى، تستطيع الجهة أن تدلل على وجود سوق لمنتجات الأصل غير الملموس، أو للأصل غير الملموس ذاته، أو على فائدة الأصل غير الملموس إذا كان سيُستخدم داخلياً؛ و هـ. مدى توفر الموارد الفنية، المالية والموارد الأخرى اللازمة لاستكمال التطوير واستخدام الأصل غير الملموس أو لبيعه؛ و و. قدرتها على قياس النفقات التي تعزى إلى الأصل غير الملموس خلال تطويره بموثوقية.	55. An intangible asset arising from development (or from the development phase of an internal project) shall be recognized if, and only if, an entity can demonstrate all of the following: a. The technical feasibility of completing the intangible asset so that it will be available for use or sale; b. Its intention to complete the intangible asset and use or sell it; c. Its ability to use or sell the intangible asset; d. How the intangible asset will generate probable future economic benefits or service potential. Among other things, the entity can demonstrate the existence of a market for the output of the intangible asset or the intangible asset itself or, if it is to be used internally, the usefulness of the intangible asset; e. The availability of adequate technical, financial and other resources to complete the development and to use or sell the intangible asset; and

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
f. Its ability to measure reliably the expenditure attributable to the intangible asset during its development.			
56. In the development phase of an internal project, an entity can, in some instances, identify an intangible asset and demonstrate that the asset will generate probable future economic benefits or service potential. This is because the development phase of a project is further advanced than the research phase.	56. في مرحلة التطوير لمشروع داخلي، تستطيع الجهة، في بعض الحالات، أن تحدد أصلًا غير ملموس وأن تدلل على أن الأصل سيولد منافع اقتصادية مستقبلية محتملة أو خدمات متوقعة. وذلك نظراً لأن مرحلة التطوير للمشروع تُعد متقدمة أكثر عن مرحلة البحث.	لا	
57. Examples of development activities are: a. The design, construction, and testing of pre-production or pre-use prototypes and models; b. The design of tools, jigs, moulds, and dies involving new technology; c. The design, construction, and operation of a pilot plant or operation that is not of a scale economically feasible for commercial production or use in providing services; d. The design, construction, and testing of a chosen alternative for new or improved materials, devices, products, processes, systems, or services; and e. Website costs and software development costs.	57. من أمثلة أنشطة التطوير: أ. تصميم، إنشاء، واختبار نماذج أولية ونماذج ما قبل الإنتاج أو ما قبل الاستخدام؛ و ب. تصميم أدوات، ومجهزات، وقوالب تنطوي على تقنية جديدة؛ و ج. تصميم، إنشاء، وتشغيل مصنع تجريبي أو عملية تجريبية حيث لا يكون على نطاق مُجدٍ اقتصادياً للإنتاج التجاري أو للاستخدام في تقديم الخدمات؛ و د. تصميم، إنشاء، واختبار بديل مُختار من مواد، أجهزة، منتجات، عمليات، نظم، أو خدمات جديدة أو مُحسنة؛ و هـ. تكاليف المواقع على شبكة المعلومات وتكاليف تطوير البرامج.	لا	
58. To demonstrate how an intangible asset will generate probable future economic benefits or	58. لتدلل على الكيفية التي سيولد بها الأصل غير الملموس منافع اقتصادية مستقبلية محتملة أو	لا	

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		الخدمات متوقعة، تُقدر الجهة المنافع الاقتصادية المستقبلية أو الخدمات المتوقعة التي ستكتسب من الأصل باستخدام المبادئ الواردة إما في معيار المحاسبة للقطاع العام 21، <i>الهبوط في قيمة الأصول غير المولدة للنقد</i> أو معيار المحاسبة للقطاع العام 26، <i>الهبوط في قيمة الأصول المولدة للنقد</i> ، أيهما ينطبق. فإذا كان الأصل سيولد منافع اقتصادية أو خدمات متوقعة فقط بالاشتراك مع أصول أخرى، فإن الجهة تطبق مفهوم وحدات توليد النقد الوارد في معيار المحاسبة للقطاع العام 26.	service potential, an entity assesses the future economic benefits or service potential to be received from the asset using the principles in either IPSAS 21, <i>Impairment of Non-Cash-Generating Assets</i> or IPSAS 26, <i>Impairment of Cash-Generating Assets</i> , as appropriate. If the asset will generate economic benefits or service potential only in combination with other assets, the entity applies the concept of cash-generating units in IPSAS 26.
	لا	59. يمكن التدليل على توفر الموارد لاستكمال الأصل غير الملموس، استخدامه، والحصول على المنافع منه من خلال، على سبيل المثال، خطة تشغيل تظهر الموارد الفنية، المالية، والموارد الأخرى اللازمة وقدرة الجهة على تأمين تلك الموارد. وفي بعض الحالات، تدلل الجهة على توفر التمويل الخارجي من خلال الحصول على ما يشير إلى استعداد مُقرض أو ممول لتمويل الخطة.	59. Availability of resources to complete, use, and obtain the benefits from an intangible asset can be demonstrated by, for example, an operating plan showing the technical, financial, and other resources needed and the entity's ability to secure those resources. In some cases, an entity demonstrates the availability of external finance by obtaining a lender's or funder's indication of its willingness to fund the plan.
	لا	60. يمكن عادةً لنظم التكاليف بالجهة أن تقيس بموثوقية تكلفة توليد أصل غير ملموس داخلياً، مثل الرواتب والنفقات الأخرى المُتكبّدة لتأمين الشعارات، حقوق التأليف والنشر، التراخيص، أو لتطوير برامج الحاسب الآلي.	60. An entity's costing systems can often measure reliably the cost of generating an intangible asset internally, such as salary and other expenditure incurred in securing logos, copyrights or licenses, or developing computer software.
	لا	61. لا يجوز أن تُثبت العلامات التجارية، مسميات الصحف، عناوين النشر، قوائم مستخدمي الخدمة،	61. Internally generated brands, mastheads, publishing titles, lists of users of a service, and items similar

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		والبنود المشابهة من حيث الجوهر المُولدة داخلياً على أنها أصول غير ملموسة.	in substance shall not be recognized as intangible assets.
	لا	62. لا يمكن تمييز الإنفاق على العلامات، مسميات الصحف، عناوين النشر، قوائم مستخدمي الخدمة، والبنود المشابهة من حيث الجوهر المُولدة داخلياً عن تكلفة تطوير عمليات الجهة ككل. وبناء عليه، لا تُثبت مثل تلك البنود على أنها أصول غير ملموسة.	62. Expenditure on internally generated brands, mastheads, publishing titles, lists of users of a service, and items similar in substance cannot be distinguished from the cost of developing the entity's operations as a whole. Therefore, such items are not recognized as intangible assets.
		تكلفة أصل غير ملموس مولد داخلياً	Cost of an Internally Generated Intangible Asset
	لا	63. لغرض الفقرة 31، فإن تكلفة الأصل غير الملموس المُولد داخلياً هي مجموع النفقات المُتكبَّدة من تاريخ استيفاء الأصل غير الملموس لأول مرة ضوابط الإثبات الواردة في الفقرات 28، 29، و55. وتمنع الفقرة 70 إعادة إثبات نفقات مُثبتة سابقاً على أنها مصروف.	63. The cost of an internally generated intangible asset for the purpose of paragraph 31 is the sum of expenditure incurred from the date when the intangible asset first meets the recognition criteria in paragraphs 28, 29, and 55. Paragraph 70 prohibits reinstatement of expenditure previously recognized as an expense.
	لا	64. تشمل تكلفة الأصل غير الملموس المُولد داخلياً جميع التكاليف التي تعزى بشكل مباشر والضرورية لإنشاء، إنتاج، وإعداد الأصل ليكون قابلاً للتشغيل بالطريقة المقصودة من قبل الإدارة. ومن أمثلة التكاليف التي تعزى مباشرة إلى الأصل: أ. تكاليف المواد الخام والخدمات المُستخدمة أو المُستهلكة في توليد الأصل غير الملموس؛ و ب. تكاليف منافع الموظفين (كما عُرِفَت في معيار المحاسبة للقطاع العام 39) الناشئة عن توليد الأصل غير الملموس؛ و ج. رسوم تسجيل الحق النظامي؛ و	64. The cost of an internally generated intangible asset comprises all directly attributable costs necessary to create, produce, and prepare the asset to be capable of operating in the manner intended by management. Examples of directly attributable costs are a. Costs of materials and services used or consumed in generating the intangible asset; b. Costs of employee benefits (as defined in IPSAS 39) arising from the generation of the intangible asset;

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
c. Fees to register a legal right; and d. Amortization of patents and licenses that are used to generate the intangible asset. IPSAS 5 specifies criteria for the recognition of interest as an element of the cost of an asset that is a qualifying asset.	د. استنفاد براءات الاختراع والتراخيص التي تُستخدم لتوليد الأصل غير الملموس. ويحدد معيار المحاسبة للقطاع العام 5 ضوابط لإثبات الفائدة كأحد عناصر تكلفة الأصل المؤهل.		
65. The following are not components of the cost of an internally generated intangible asset: a. Selling, administrative and other general overhead expenditure unless this expenditure can be directly attributed to preparing the asset for use; b. Identified inefficiencies and initial operating deficits incurred before the asset achieves planned performance; and c. Expenditure on training staff to operate the asset.	65. لا يُعد ما يلي مكونات لتكلفة الأصل غير الملموس المُولد داخلياً: أ. النفقات البيعية، والإدارية والعمومية الأخرى إلا إذا كان من الممكن أن تعزى هذه النفقات بشكل مباشر إلى إعداد الأصل للاستخدام؛ و ب. الخسائر المحددة نتيجة عدم الكفاءة والتشغيل الأولي المتكبدة قبل أن يحقق الأصل الأداء المخطط؛ و ج. الإنفاق على تدريب الموظفين على تشغيل الأصل.	لا	
Recognition of an Expense	إثبات مصروف		
66. Expenditure on an intangible item shall be recognized as an expense when it is incurred unless: a. It forms part of the cost of an intangible asset that meets the recognition criteria (see paragraphs 26–65); or b. The item is acquired in an acquisition and cannot be recognized as an intangible asset. If this is the case, it forms part of the amount	66. يجب أن يُثبت الإنفاق على البند غير الملموس عند تكبده على أنه مصروف، ما لم يكن: أ. يشكل جزءاً من تكلفة أصل غير ملموس يستوفي ضوابط الإثبات (انظر الفقرات 26–65)؛ أو ب. يكن البند قد أُقتني في عملية استحواذ ولا يمكن إثباته على أنه أصل غير ملموس. وعندما يكون هذا هو الحال، فإنه يشكل جزءاً من المبلغ	لا	

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		المثبت على أنه سُهرة في تاريخ الاستحواذ (انظر معيار المحاسبة للقطاع العام 40).	recognized as goodwill at the acquisition date (see IPSAS 40).
	لا	67. في بعض الحالات، تُتَّكَبَد نفقات لتوفير منافع اقتصادية مستقبلية أو خدمات متوقعة للجهة، لكن بدون أن يُقْتَنَى أو يُنشَأ أصل غير ملموس أو أصل آخر يمكن إثباته. ففي حالة توريد سلع، تُثَبَّت الجهة مثل تلك النفقات على أنها مصروف عندما يكون لها الحق في الحصول على السلع. وفي حالة تقديم خدمات، تُثَبَّت الجهة النفقات على أنها مصروف عندما تتلقى الخدمات. على سبيل المثال، يُثَبَّت الإنفاق على البحث عند تكبده كمصروف (انظر الفقرة 52)، باستثناء عندما يُقْتَنَى كجزء من استحواذ. وتشمل الأمثلة الأخرى للنفقات التي تُثَبَّت عند تكبدها كمصروف: أ. الإنفاق على أنشطة الإعداد والتجهيز للتشغيل (تكاليف الإعداد والتجهيز للتشغيل) ما لم يُدرج هذا الإنفاق في تكلفة بند من بنود العقارات، الآلات، والمعدات وفق معيار المحاسبة للقطاع العام 45. وقد تتكون تكاليف الإعداد والتجهيز للتشغيل من تكاليف التأسيس مثل التكاليف النظامية والسكترتارية المُتَكَبَّدة لتأسيس جهة ذات شخصية اعتبارية، والإنفاق لافتتاح مرفق جديد أو عملية جديدة (أي تكاليف ما قبل الافتتاح) أو الإنفاق لبدء عمليات جديدة أو إطلاق منتجات أو عمليات جديدة (أي تكاليف ما قبل التشغيل)؛ و	67. In some cases, expenditure is incurred to provide future economic benefits or service potential to an entity, but no intangible asset or other asset is acquired or created that can be recognized. In the case of the supply of goods, the entity recognizes such expenditure as an expense when it has a right to access those goods. In the case of the supply of services, the entity recognizes the expenditure as an expense when it receives the services. For example, expenditure on research is recognized as an expense when it is incurred (see paragraph 52), except when it is acquired as part of an acquisition. Other examples of expenditure that is recognized as an expense when it is incurred include: a. Expenditure on start-up activities (i.e., start-up costs), unless this expenditure is included in the cost of an item of property, plant, and equipment in accordance with IPSAS 45. Start-up costs may consist of establishment costs such as legal and secretarial costs incurred in establishing a legal entity, expenditure to open a new facility or operation (i.e., pre-opening costs), or expenditures for starting new

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		ب. الإنفاق على أنشطة التدريب؛ و ج. الإنفاق على أنشطة الإعلان والترويج (بما في ذلك كتالوجات الطلب بالبريد)؛ و د. الإنفاق على تغيير موقع أو إعادة تنظيم جزء من جهة أو كلها.	operations or launching new products or processes (i.e., pre-operating costs); b. Expenditure on training activities; c. Expenditure on advertising and promotional activities (including mail order catalogues and information pamphlets); and d. Expenditure on relocating or reorganizing part or all of an entity.
	لا	68. يكون للجهة الحق في الوصول إلى السلع عندما تمتلكها. وبالمثل، يكون لها الحق في الوصول إلى السلع عندما يتم تصنيعها من قبل مورد وفقاً لأحكام عقد توريد وتستطيع الجهة أن تطالب بتسليمها في مقابل الدفع. ويتم تلقي الخدمات عندما يتم أدائها للجهة من قبل مورد وفقاً لعقد بأن تُقدم للجهة، وليس عندما تستخدمها الجهة لتقديم خدمة أخرى، على سبيل المثال، استخدامها لتقديم معلومات عن خدمة لمستخدمي تلك الخدمة.	68. An entity has a right to access goods when it owns them. Similarly, it has a right to access goods when they have been constructed by a supplier in accordance with the terms of a supply contract and the entity could demand delivery of them in return for payment. Services are received when they are performed by a supplier in accordance with a contract to deliver them to the entity and not when the entity uses them to deliver another service, for example, to deliver information about a service to users of that service.
	لا	69. لا تمنع الفقرة 66 الجهة من أن تُثبت مبلغاً مدفوعاً مقدماً على أنه أصل عندما يتم القيام بالدفع مقابل السلع مقدماً قبل حصول الجهة على حق الوصول إلى تلك السلع. وبالمثل، لا تمنع الفقرة 66 الجهة من أن تثبت مبلغاً مدفوعاً مقدماً على أنه أصل عند القيام بالدفع مقابل الخدمات مقدماً قبل تلقي الجهة لتلك الخدمات.	69. Paragraph 66 does not preclude an entity from recognizing a prepayment as an asset when payment for goods has been made in advance of the entity obtaining a right to access those goods. Similarly, paragraph 66 does not preclude an entity from recognizing a prepayment as an asset when payment for services has been made in advance of the entity receiving those services.

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		المصروفات السابقة التي لا تثبت كأصل	Past Expenses not to be Recognized as an Asset
	لا	70. لا يجوز في تاريخ لاحق أن يُثبت الإنفاق على بند غير ملموس والذي سبق أن أُثبِتَ بشكل أولي على أنه مصروف بموجب هذا المعيار على أنه جزء من تكلفة أصل غير ملموس.	70. Expenditure on an intangible item that was initially recognized as an expense under this Standard shall not be recognized as part of the cost of an intangible asset at a later date.
		القياس اللاحق	Subsequent Measurement
	لا	71. يجب على الجهة أن تختار إما نموذج التكلفة التاريخية الوارد في الفقرة 73 أو نموذج القيمة الجارية الوارد في الفقرة 74 على أنه سياستها المحاسبية. وعندما تتم المحاسبة عن أصل غير ملموس باستخدام نموذج القيمة الجارية، فإنه يجب المحاسبة أيضاً عن جميع الأصول الأخرى في فئته باستخدام نفس النموذج، إلا إذا لم تكن هناك سوق نشطة لتلك الأصول.	71. An entity shall choose either the historical cost model in paragraph 73 or the current value model in paragraph 74 as its accounting policy. If an intangible asset is accounted for using the current value model, all the other assets in its class shall also be accounted for using the same model, unless there is no active market for those assets.
	لا	72. فئة من الأصول غير الملموسة هي مجموعة من الأصول ذات الطبيعة والاستخدام المتشابه في عمليات الجهة. ويُعاد تقييم البنود ضمن مجموعة الأصول غير الملموسة بشكل متزامن لتجنب إعادة التقييم الاختياري للأصول والتقرير عن مبالغ في القوائم المالية تعبر عن خليط من التكاليف والتقييم في تواريخ مختلفة.	72. A class of intangible assets is a grouping of assets of a similar nature and use in an entity's operations. The items within a class of intangible assets are revalued simultaneously to avoid selective revaluation of assets and the reporting of amounts in the financial statements representing a mixture of costs and values as at different dates.
		نموذج التكلفة التاريخية	Cost Model
	لا	73. بعد الإثبات الأولي، يجب أن يُسجل الأصل غير الملموس بتكلفته مطروحاً منها أي استنفاد متراكم وأية خسائر متراكمة للهبوط في القيمة.	73. After initial recognition, an intangible asset shall be carried at its cost less any accumulated amortization and any accumulated impairment losses.

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		نموذج القيمة الجارية	Revaluation Model
	لا	74. بعد الإثبات الأولي، يجب أن يُسجل الأصل غير الملموس بمبلغ إعادة التقييم، وهو قيمته العادلة في تاريخ إعادة التقييم مطروحاً منها أي استنفاد متراكم لاحق وأية خسائر متراكمة للهبوط في القيمة لاحقة. ولغرض إعادة التقييم بموجب هذا المعيار، فإنه يجب قياس القيمة العادلة بالرجوع إلى سوق نشطة. ويجب إجراء إعادة التقييم بشكل منتظم بحيث لا تختلف القيمة الدفترية للأصل بشكل مهم عن قيمته العادلة في تاريخ القوائم المالية.	74. After initial recognition, an intangible asset shall be carried at a revalued amount, being its fair value at the date of the revaluation less any subsequent accumulated amortization and subsequent accumulated impairment losses. For the purpose of revaluations under this Standard, fair value shall be measured by reference to an active market. Revaluations shall be made with such regularity that at the reporting date the carrying amount of the asset does not differ materially from its fair value.
	لا	75. لا يسمح نموذج القيمة الجارية بـ: أ. إعادة تقييم الأصول غير الملموسة التي لم تُثبت سابقاً على أنها أصول؛ أو ب. الإثبات الأولي للأصول غير الملموسة بمبالغ بخلاف التكلفة.	75. The current value model does not allow: a. The revaluation of intangible assets that have not previously been recognized as assets; or b. The initial recognition of intangible assets at amounts other than cost
	لا	76. يطبق نموذج القيمة الجارية بعد أن يُثبت الأصل بشكل أولي بالتكلفة. وبالرغم من ذلك، عندما يُثبت جزء فقط من تكلفة أصل غير ملموس على أنه أصل نظراً لأن الأصل لم يستوفِ ضوابط الإثبات حتى مرحلة ما خلال العملية (انظر الفقرة 63)، فإنه قد يُطبق نموذج القيمة الجارية على ذلك الأصل بالكامل. وقد يطبق نموذج القيمة الجارية أيضاً على الأصل غير الملموس الذي تم الحصول عليه خلال معاملة غير تبادلية (انظر الفقرات 42-43).	76. The current value model is applied after an asset has been initially recognized at cost. However, if only part of the cost of an intangible asset is recognized as an asset because the asset did not meet the criteria for recognition until part of the way through the process (see paragraph 63), the current value model may be applied to the whole of that asset. Also, the current value model may be applied to an intangible asset that was received through a non-exchange transaction (see paragraphs 42-43).

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
77. It is uncommon for an active market to exist for an intangible asset, although this may happen. For example, in some jurisdictions, an active market may exist for freely transferable homogeneous classes of licenses or production quotas the entity has acquired from another entity. However, an active market cannot exist for brands, newspaper mastheads, music and film publishing rights, patents, or trademarks, because each such asset is unique. Also, although intangible assets are bought and sold, contracts are negotiated between individual buyers and sellers, and transactions are relatively infrequent. For these reasons, the price paid for one asset may not provide sufficient evidence of the fair value of another. Moreover, prices are often not available to the public.	77. من غير الشائع وجود سوق نشطة للأصل غير الملموس، بالرغم من أنه قد يحدث. فعلى سبيل المثال، في بعض الدول، قد توجد سوق نشطة للفئات المتجانسة من التراخيص أو الحصص الإنتاجية القابلة للتحويل بحرية والتي اقتنتها الجهة من جهة أخرى. مع ذلك، لا يمكن أن توجد سوق نشطة للعلامات، مسميات الصحف، حقوق النشر للموسيقى والأفلام، براءات الاختراع، أو العلامات التجارية، نظراً لأن كل أصل من هذه الأصول فريد من نوعه. أيضاً، بالرغم من أن الأصول غير الملموسة تُشتري وتُباع، فإنه يتم التفاوض حول العقود بين مشترين وبائعين فرديين، كما أن المعاملات غير متكررة نسبياً. ولهذه الأسباب، فإن السعر المدفوع لأحد الأصول قد لا يوفر دليلاً كافياً على القيمة العادلة لأصل آخر. علاوة على ذلك، لا تكون الأسعار غالباً متاحة للعموم.	لا	
78. The frequency of revaluations depends on the volatility of the fair values of the intangible assets being revalued. If the fair value of a revalued asset differs materially from its carrying amount, a further revaluation is necessary. Some intangible assets may experience significant and volatile movements in fair value, thus necessitating annual revaluation. Such frequent revaluations are unnecessary for intangible assets with only insignificant movements in fair value.	78. يعتمد تكرار إعادة التقييم على تقلب القيم العادلة للأصول غير الملموسة محل إعادة التقييم. فعندما تختلف القيمة العادلة للأصل المُعاد تقييمه بشكل هام عن قيمته الدفترية، فإنه من الضروري إجراء إعادة تقييم إضافية. وقد تعاني بعض الأصول غير الملموسة من تقلبات كبيرة في القيمة العادلة، وبالتالي تتطلب إعادة تقييم سنوية. وتعتبر إعادة التقييم المتكررة غير ضرورية فقط للأصول غير الملموسة التي تكون التحركات في قيمتها العادلة غير مهمة.	لا	

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	لا	79. عندما يعاد تقييم الأصل غير الملموس، فإن القيمة الدفترية لهذا الأصل تُعدّل إلى المبلغ المعاد تقييمه. وفي تاريخ إعادة التقييم، يُعالج الأصل بإحدى الطريقتين التاليتين: أ. تعديل إجمالي القيمة الدفترية بطريقة تتفق مع إعادة تقييم القيمة الدفترية للأصل. على سبيل المثال، قد يُعدّل إجمالي القيمة الدفترية بالرجوع إلى بيانات سوقية ممكن رصدها قد يُعاد عرضها بشكل تناسبي مع التغير في القيمة الدفترية. يُعدّل الاستنفاد المتراكم في تاريخ التقييم ليعادل الفرق بين إجمالي القيمة الدفترية للأصل وقيمته الدفترية بعد الأخذ في الحسبان الخسائر المتراكمة للهبوط في القيمة؛ أو ب. استبعاد الاستنفاد المتراكم مقابل إجمالي القيمة الدفترية للأصل. وبعد مبلغ التسوية في الاستنفاد المتراكم جزءاً من الزيادة أو الانخفاض في القيمة الدفترية الذي تتم المحاسبة عنه وفقاً للفقرات 84 و85.	79. When an intangible asset is revalued, the carrying amount of that asset is adjusted to the revalued amount. At the date of the revaluation, the asset is treated in one of the following ways: a. The gross carrying amount is adjusted in a manner that is consistent with the revaluation of the carrying amount of the asset. For example, the gross carrying amount may be restated by reference to observable market data or it may be restated proportionately to the change in the carrying amount. The accumulated amortization at the date of the revaluation is adjusted to equal the difference between the gross carrying amount and the carrying amount of the asset after taking into account accumulated impairment losses; or b. The accumulated amortization is eliminated against the gross carrying amount of the asset. The amount of the adjustment of accumulated amortization forms part of the increase or decrease in the carrying amount that is accounted for in accordance with paragraphs 84 and 85.
	لا	80. عندما لا يمكن إعادة تقييم أصل غير ملموس في فئة أصول غير ملموسة مُعاد تقييمها نظراً لعدم وجود سوق نشطة لهذا الأصل، فإنه يجب أن يُسجل الأصل بتكلفته مطروحاً منها أي استنفاد متراكم وأية خسائر متراكمة للهبوط في القيمة.	80. If an intangible asset in a class of revalued intangible assets cannot be revalued because there is no active market for this asset, the asset shall be carried at its cost less any accumulated amortization and impairment losses.

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	لا	81. عندما لا يعد من الممكن قياس القيمة العادلة لأصل غير ملموس مُعاد تقييمه بالرجوع إلى سوق نشطة، فإن القيمة الدفترية للأصل يجب أن تكون المبلغ المعاد تقييمه في تاريخ آخر إعادة تقييم بالرجوع إلى السوق النشطة مطروحاً منه أي استنفاد متراكم لاحق وأية خسائر متراكمة للهبوط في القيمة لاحقة.	81. If the fair value of a revalued intangible asset can no longer be measured by reference to an active market, the carrying amount of the asset shall be its revalued amount at the date of the last revaluation by reference to the active market less any subsequent accumulated amortization and any subsequent accumulated impairment losses.
	لا	82. قد تشير حقيقة أنه لم تعد توجد سوق نشطة لأصل غير ملموس مُعاد تقييمه إلى أن الأصل قد هبطت قيمته وأنه يلزم أن يُختبر وفق معيار المحاسبة للقطاع العام 21 و26، حسبما هو مناسب.	82. The fact that an active market no longer exists for a revalued intangible asset may indicate that the asset may be impaired and that it needs to be tested in accordance with IPSAS 21 or IPSAS 26, as appropriate.
	لا	83. عندما يمكن أن تُقاس القيمة العادلة للأصل بالرجوع إلى سوق نشطة في تاريخ قياس لاحق، فإن نموذج القيمة الجارية يُطبق من هذا التاريخ.	83. If the fair value of the asset can be measured by reference to an active market at a subsequent measurement date, the current value model is applied from that date.
	لا	84. عندما تزيد القيمة الدفترية لأصل غير ملموس نتيجة لإعادة التقييم، فإنه يجب أن تُثبت الزيادة مباشرة في فائض إعادة التقييم. مع ذلك، فإنه يجب أن تُثبت الزيادة في الفائض أو العجز بالقدر الذي يعكس انخفاض إعادة تقييم مُثبت سابقاً في الفائض أو العجز لنفس الأصل.	84. If an intangible asset's carrying amount is increased as a result of a revaluation, the increase shall be credited directly to revaluation surplus. However, the increase shall be recognized in surplus or deficit to the extent that it reverses a revaluation decrease of the same asset previously recognized in surplus or deficit.
	لا	85. عندما تنخفض القيمة الدفترية لأصل غير ملموس نتيجة إعادة التقييم، فإنه يجب أن يُثبت الانخفاض في الفائض أو العجز. وبالرغم من ذلك، فإنه يجب أن يُثبت الانخفاض مباشرة في صافي الأصول/	85. If an intangible asset's carrying amount is decreased as a result of a revaluation, the decrease shall be recognized in surplus or deficit. However, the decrease shall be recognized directly in net

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		حقوق الملكية بقدر أي رصيد دائن في فائض إعادة التقييم متعلق بذلك الأصل المُعاد تقييمه. ويؤدي الانخفاض الذي يثبت مباشرة في صافي الأصول/ حقوق الملكية إلى تخفيض المبلغ المتراكم في صافي الأصول/ حقوق الملكية تحت عنوان فائض التقييم.	assets/equity to the extent of any credit balance in the revaluation surplus in respect of that asset. The decrease recognized directly in net assets/equity reduces the amount accumulated in net assets/equity under the heading of revaluation surplus.
	لا	86. قد يُحوّل فائض إعادة التقييم المتراكم ضمن صافي الأصول/ حقوق الملكية مباشرة إلى الفائض أو العجز المتراكم عندما يتحقق الفائض. ويمكن أن يتحقق الفائض بالكامل عند سحب الأصل من الخدمة أو استبعاده. وبالرغم من ذلك، قد يتحقق بعض الفائض عندما يُستخدم الأصل من قبل الجهة؛ وفي مثل هذه الحالة، يكون مبلغ الفائض المحقق هو الفرق بين الاستنفاد الناتج عن القيمة الدفترية المُعاد تقييمها للأصل والاستنفاد الذي كان سيُثبت بناءً على التكلفة التاريخية للأصل. ولا يُجرى التحويل من فائض إعادة التقييم إلى الفائض أو العجز المتراكم من خلال الفائض أو العجز.	86. The cumulative revaluation surplus included in net assets/equity may be transferred directly to accumulated surpluses or deficits when the surplus is realized. The whole surplus may be realized on the retirement or disposal of the asset. However, some of the surplus may be realized as the asset is used by the entity; in such a case, the amount of the surplus realized is the difference between amortization based on the revalued carrying amount of the asset and amortization that would have been recognized based on the asset's historical cost. The transfer from revaluation surplus to accumulated surpluses or deficits is not made through surplus or deficit.
		العمر الإنتاجي	Useful Life
	لا	87. يجب على الجهة أن تقدر ما إذا كان العمر الإنتاجي للأصل غير الملموس محدوداً أو غير محدود، وإذا كان محدوداً، طول أو عدد وحدات الإنتاج أو الوحدات المماثلة التي تشكل ذلك العمر الإنتاجي. ويجب أن يُعد الأصل غير الملموس من قبل الجهة	87. An entity shall assess whether the useful life of an intangible asset is finite or indefinite and, if finite, the length of, or number of production or similar units constituting, that useful life. An intangible asset shall be regarded by the entity as having an

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		أن له عمر إنتاجي غير محدود عندما، بالاستناد إلى تحليل جميع العوامل ذات الصلة، لا يكون هناك نهاية مُتوقعة للفترة التي يُتوقع خلالها أن يولد الأصل صافي تدفقات نقدية داخلية أو تقديم خدمات مُتوقعة للجهة.	indefinite useful life when, based on an analysis of all of the relevant factors, there is no foreseeable limit to the period over which the asset is expected to generate net cash inflows for, or provide service potential to, the entity.
	لا	88. تعتمد المحاسبة عن الأصل غير الملموس على عمره الإنتاجي. ويُستنفد الأصل غير الملموس الذي له عمر إنتاجي محدود (انظر الفقرات 96-105)، في حين لا يُستنفد الأصل غير الملموس الذي له عمر إنتاجي غير محدود (انظر الفقرات 106-109). وتوضح الأمثلة المرفقة بهذا المعيار تحديد العمر الإنتاجي للأصول غير الملموسة المختلفة، والمحاسبة اللاحقة عن تلك الأصول على أساس تقديرات العمر الإنتاجي.	88. The accounting for an intangible asset is based on its useful life. An intangible asset with a finite useful life is amortized (see paragraphs 96–105), and an intangible asset with an indefinite useful life is not (see paragraphs 106– 109). The Illustrative Examples accompanying this Standard illustrate the determination of useful life for different intangible assets, and the subsequent accounting for those assets based on the useful life determinations.
	لا	89. تؤخذ الكثير من العوامل في الاعتبار عند تحديد العمر الإنتاجي للأصل غير الملموس، بما في ذلك: أ. الاستخدام المتوقع للأصل من قبل الجهة وما إذا كان من الممكن إدارة الأصل بكفاءة من قبل فريق إدارة آخر؛ و ب. دورات حياة المنتج النموذجية للأصل والمعلومات العامة عن تقديرات الأعمار الإنتاجية للأصول المماثلة التي تستخدم بطريقة مشابهة؛ و ج. التقادم الفني، التقني، التجاري، أو الأنواع الأخرى من التقادم؛ و	89. Many factors are considered in determining the useful life of an intangible asset, including: a. The expected usage of the asset by the entity and whether the asset could be managed efficiently by another management team; b. Typical product life cycles for the asset and public information on estimates of useful lives of similar assets that are used in a similar way; c. Technical, technological, commercial, or other types of obsolescence; d. The stability of the industry in which the asset operates and changes in the market demand

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		د. استقرار الصناعة التي يعمل فيها الأصل والتغيرات في طلب السوق على المنتجات أو الخدمات المُنتجة من الأصل؛ و هـ. التصرفات المتوقعة من قبل المنافسين أو المنافسين المحتملين؛ و و. مستوى نفقة الصيانة المطلوب للحصول على المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقعة أو الخدمات المتوقعة من الأصل وقدرة الجهة ونيتها للوصول إلى مثل ذلك المستوى؛ و ز. فترة السيطرة على الأصل والقيود النظامية أو ما شابهها على استخدام الأصل، مثل تواريخ انتهاء عقود الإيجار المتعلقة به؛ و ح. ما إذا كان العمر الإنتاجي للأصل يعتمد على العمر الإنتاجي للأصول الأخرى للجهة.	for the products or services output from the asset; e. Expected actions by competitors or potential competitors; f. The level of maintenance expenditure required to obtain the expected future economic benefits or service potential from the asset and the entity's ability and intention to reach such a level; g. The period of control over the asset and legal or similar limits on the use of the asset, such as the expiry dates of related leases; and h. Whether the useful life of the asset is dependent on the useful life of other assets of the entity.
	لا	90. إن مصطلح "غير محدود" لا يعني "غير منتهي". ويعكس العمر الإنتاجي للأصل غير الملموس فقط ذلك المستوى من نفقة الصيانة المستقبلية المطلوبة للحفاظ على الأصل عند مستوى أدائه المُقدّر في وقت تقدير العمر الإنتاجي للأصل، وقدرة الجهة ونيتها للوصول إلى مثل ذلك المستوى. ويجب ألا يعتمد استنتاج أن العمر الإنتاجي للأصل غير الملموس غير محدود على النفقة المستقبلية المُخططة بما يزيد عن تلك المطلوبة للحفاظ على الأصل عند ذلك المستوى من الأداء.	90. The term "indefinite" does not mean "infinite." The useful life of an intangible asset reflects only that level of future maintenance expenditure required to maintain the asset at its standard of performance assessed at the time of estimating the asset's useful life, and the entity's ability and intention to reach such a level. A conclusion that the useful life of an intangible asset is indefinite should not depend on planned future expenditure in excess of that required to maintain the asset at that standard of performance.

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
91. Given the history of rapid changes in technology, computer software and many other intangible assets are susceptible to technological obsolescence. Therefore, it will often be the case that their useful life is short. Expected future reductions in the selling price of an item that was produced using an intangible asset could indicate the expectation of technological or commercial obsolescence of the asset, which, in turn, might reflect a reduction of the future economic benefits or service potential embodied in the asset.	91. في ضوء تاريخ التغيرات السريعة في التقنية، فإن برامج الحاسب الآلي وأصول غير ملموسة أخرى كثيرة تكون عرضة للتقادم التقني. وبناءً عليه، فإنه يحتمل أن يكون عمرها الإنتاجي قصيراً. قد يعطي الانخفاض المستقبلي المتوقع في أسعار بيع بند أنتج باستخدام أصل غير ملموس مؤشراً على حدوث تقادم تقني أو تجاري متوقع للأصل، والذي، بدوره، قد يعكس الانخفاض في المنافع الاقتصادية المستقبلية أو الخدمات المتوقعة الكامنة في الأصل.	لا	
92. The useful life of an intangible asset may be very long or even indefinite. Uncertainty justifies estimating the useful life of an intangible asset on a prudent basis, but it does not justify choosing a life that is unrealistically short.	92. قد يكون العمر الإنتاجي للأصل غير الملموس طويلاً جداً أو حتى غير محدود. وتبرر حالات عدم التأكد تقدير العمر الإنتاجي للأصل غير الملموس على أساس الحيطة والحذر، ولكنها لا تبرر اختيار عمر يكون قصيراً بشكل غير واقعي.	لا	
93. The useful life of an intangible asset that arises from binding arrangements (including rights from contracts or other legal rights) shall not exceed the period of the binding arrangement (including rights from contracts or other legal rights), but may be shorter depending on the period over which the entity expects to use the asset. If the binding arrangements (including rights from contracts or other legal rights) are conveyed for a limited term that can be renewed, the useful life of the intangible asset shall include the renewal period(s) only if	93. لا يجوز أن يزيد العمر الإنتاجي للأصل غير الملموس الذي ينشأ عن ترتيبات ملزمة (بما في ذلك حقوق ناشئة عن عقود أو عقود نظامية أخرى) عن فترة الترتيبات الملزمة (بما في ذلك الحقوق الناشئة عن عقود أو الحقوق النظامية الأخرى)، ولكن قد يكون أقصر بالاعتماد على الفترة التي تتوقع الجهة أن يُستخدم الأصل خلالها. وإذا تمت إحالة الترتيبات الملزمة (بما في ذلك حقوق ناشئة عن عقود أو عقود نظامية أخرى) لأجل مقيد يمكن تجديده، فإنه يجب أن يشتمل العمر الإنتاجي للأصل غير الملموس على فترة (فترات) التجديد فقط عندما	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
there is evidence to support renewal by the entity without significant cost.	يوجد دليل يدعم التجديد من قبل الجهة بدون تكلفة مهمة.		
93A. The useful life of: a. A license or similar right previously granted by one combining operation to another combining operation that is recognized by the resulting entity in an amalgamation; or b. A reacquired right recognized as an intangible asset in an acquisition is the remaining period of the binding arrangement (including rights from contracts or other legal rights) in which the right was granted and shall not include renewal periods.	93أ. العمر الإنتاجي ل: أ. ترخيص أو حق مشابه مُنِح سابقاً من قبل إحدى العمليات المدمجة إلى عملية أخرى ضمن العمليات المدمجة والذي أثبت من قبل الجهة الناتجة عن عملية الدمج؛ أو ب. حق مُعاد اقتناؤه مُثبت كأصل غير ملموس في عملية استحواذ هو الفترة المتبقية من الترتيب الملزم (بما في ذلك الحقوق الناشئة عن عقود أو الحقوق النظامية الأخرى) التي منح فيها الحق ولا يجوز أن تشمل فترات التجديد.		
94. There may be economic, political, social, and legal factors influencing the useful life of an intangible asset. Economic, political, or social factors determine the period over which future economic benefits or service potential will be received by the entity. Legal factors may restrict the period over which the entity controls access to such economic benefits or service potential. The useful life is the shorter of the periods determined by these factors.	94. قد تكون هناك عوامل اقتصادية، سياسية، اجتماعية، ونظامية تؤثر على العمر الإنتاجي للأصل غير الملموس. تحدد العوامل الاقتصادية، السياسية، أو الاجتماعية الفترة التي سوف تُستلم خلالها المنافع الاقتصادية المستقبلية أو الخدمات المتوقعة من قبل الجهة. وقد تقيد العوامل النظامية الفترة التي تحصل خلالها الجهة على هذه المنافع الاقتصادية أو الخدمات المتوقعة. ويُعد العمر الإنتاجي هو الفترة الأقصر من الفترات المحددة بموجب تلك العوامل.	لا	
95. Existence of the following factors, among others, indicates that an entity would be able to renew the binding arrangements (including rights from	95. يشير وجود العوامل التالية، من بين عوامل أخرى، إلى أن الجهة ستكون قادرة على أن تجدد الترتيبات الملزمة (بما في ذلك الحقوق الناشئة عن عقود أو الحقوق النظامية الأخرى) بدون تكلفة مهمة:	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
contracts or other legal rights) without significant cost: a. There is evidence, possibly based on experience, that the binding arrangements (including rights from contracts or other legal rights) will be renewed. If renewal is contingent upon the consent of a third party, this includes evidence that the third party will give its consent; b. There is evidence that any conditions necessary to obtain renewal will be satisfied; and c. The cost to the entity of renewal is not significant when compared with the future economic benefits or service potential expected to flow to the entity from renewal. If the cost of renewal is significant when compared with the future economic benefits or service potential expected to flow to the entity from renewal, the "renewal" cost represents, in substance, the cost to acquire a new intangible asset at the renewal date.	أ. وجود دليل، من المحتمل أن يستند إلى الخبرة، بأن الترتيبات الملزمة (بما في ذلك الحقوق الناشئة عن عقود أو الحقوق النظامية الأخرى) سوف تُجدد. وإذا كان التجديد مشروطاً بموافقة طرف ثالث، فإن هذا يتضمن دليلاً بأن الطرف الثالث سوف يعطي موافقته؛ و ب. وجود دليل بأنه سيتم استيفاء أي شروط ضرورية للحصول على التجديد؛ و ج. أن تكلفة التجديد بالنسبة للجهة ليست مهمة عندما تُقارن بالمنافع الاقتصادية المستقبلية أو بالخدمات المتوقع أن تتدفق إلى الجهة من التجديد. فإذا كانت تكلفة التجديد عندما تُقارن بالمنافع الاقتصادية المستقبلية أو بالخدمات التي يتوقع أن تتدفق إلى الجهة من التجديد، فإن تكلفة "التجديد" تمثل، في جوهرها، تكلفة اقتناء أصل غير ملموس جديد في تاريخ التجديد.		
Intangible Assets with Finite Useful Lives	الأصول غير الملموسة ذات الأعمار الإنتاجية المحدودة		
Amortization Period and Amortization Method	فترة الاستنفاد وطريقة الاستنفاد		
96. The depreciable amount of an intangible asset with a finite useful life shall be allocated on a systematic basis over its useful life. Amortization shall begin	96. يجب أن يُخصص المبلغ القابل للاستهلاك للأصل غير ملموس ذي عمر إنتاجي محدود على أساس منتظم على مدى عمره الإنتاجي. ويجب أن يبدأ	لا	

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		الاستنفاد عندما يكون الأصل متاحاً للاستخدام، أي عندما يكون في الموقع وبالحالة اللازمة ليكون قابلاً للتشغيل بالطريقة المقصودة من قبل الإدارة. ويجب أن يتوقف الاستنفاد في التاريخ الذي يُصنف فيه الأصل على أنه محتفظ به للبيع (أو يُضمن في مجموعة استبعاد مُصنفة على أنها محتفظ بها للبيع) وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 44، أو في التاريخ الذي يُلغى فيه إثبات الأصل، أيهما أسبق. ويجب أن تعكس طريقة الاستنفاد المُستخدمة النمط الذي يتوقع أن تُستهلك به المنافع الاقتصادية المستقبلية أو الخدمات المتوقعة للأصل من قبل الجهة. فإذا كان من غير الممكن تحديد ذلك النمط بموثوقية، فإنه يجب أن تُستخدم طريقة القسط الثابت. ويجب أن يُثبت تكلفة الاستنفاد لكل فترة ضمن الفائض أو العجز ما لم يسمح أو يتطلب هذا المعيار أو معيار محاسبة للقطاع العام آخر بأن يُدرج ضمن القيمة الدفترية لأصل آخر.	when the asset is available for use, i.e., when it is in the location and condition necessary for it to be capable of operating in the manner intended by management. Amortization shall cease at the earlier of the date that the asset is classified as held for sale (or included in a disposal group that is classified as held for sale) in accordance with IPSAS 44 and the date that the asset is derecognized. The amortization method used shall reflect the pattern in which the asset's future economic benefits or service potential are expected to be consumed by the entity. If that pattern cannot be determined reliably, the straight-line method shall be used. The amortization charge for each period shall be recognized in surplus or deficit unless this or another Standard permits or requires it to be included in the carrying amount of another asset.
	لا	97. يمكن أن تُستخدم طرق الاستنفاد المتنوعة لتخصيص المبلغ القابل للاستهلاك للأصل على أساس منتظم على مدى عمره الإنتاجي. وتشمل هذه الطرق طريقة القسط الثابت، طريقة الرصيد المتناقص، وطريقة وحدات الإنتاج. وتُختار الطريقة المُستخدمة على أساس النمط المتوقع لاستهلاك المنافع الاقتصادية المستقبلية أو الخدمات المُتوقعة الكامنة في الأصل وتُطبق بشكل ثابت	97. A variety of amortization methods can be used to allocate the depreciable amount of an asset on a systematic basis over its useful life. These methods include the straight-line method, the diminishing balance method, and the units of production method. The method used is selected on the basis of the expected pattern of consumption of the expected future economic benefits or service

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		من فترة إلى أخرى، مالم يوجد تغير في النمط المتوقع لاستهلاك تلك المنافع الاقتصادية المستقبلية أو الخدمات المتوقعة.	potential embodied in the asset and is applied consistently from period to period, unless there is a change in the expected pattern of consumption of those future economic benefits or service potential.
	لا	97أ. هناك افتراض قابل للدحض بأن طريقة الاستنفاد التي تعتمد على الإيرادات المولدة من نشاط يتضمن استخدام أصل غير ملموس هي طريقة غير مناسبة. وتعكس الإيرادات المولدة من النشاط الذي يتضمن استخدام أصل غير ملموس عادة عوامل لا ترتبط مباشرة باستهلاك المنافع الاقتصادية أو الخدمات المتوقعة التي ينطوي عليها الأصل غير الملموس. على سبيل المثال، تتأثر الإيرادات بمدخلات وعمليات أخرى، أنشطة البيع والتغيرات في حجم المبيعات والأسعار. وقد يتأثر مكون سعر الإيرادات بالتضخم الذي ليس له تأثير على الطريقة التي يتم بها استهلاك الأصل. هذا الافتراض يمكن التغلب عليه فقط في ظروف محددة: أ. حيث يتم التعبير عن الأصل غير الملموس كمقياس للإيرادات، كما هو مبين في الفقرة 97(ج)؛ أو ب. عندما يمكن إثبات أن الإيرادات واستهلاك المنافع الاقتصادية أو الخدمات المتوقعة للأصل غير الملموس مترابطان إلى حد كبير.	97A. There is a rebuttable presumption that an amortization method that is based on the revenue generated by an activity that includes the use of an intangible asset is inappropriate. The revenue generated by an activity that includes the use of an intangible asset typically reflects factors that are not directly linked to the consumption of the economic benefits or service potential embodied in the intangible asset. For example, revenue is affected by other inputs and processes, selling activities and changes in sales volumes and prices. The price component of revenue may be affected by inflation, which has no bearing upon the way in which an asset is consumed. This presumption can be overcome only in the limited circumstances: a. In which the intangible asset is expressed as a measure of revenue, as described in paragraph 97C; or b. When it can be demonstrated that revenue and the consumption of the economic benefits or service potential of the intangible asset are highly correlated.

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
97B. In choosing an appropriate amortization method in accordance with paragraph 97, an entity could determine the predominant limiting factor that is inherent in the intangible asset. For example, the contract that sets out the entity's rights over its use of an intangible asset might specify the entity's use of the intangible asset as a predetermined number of years (i.e., time), as a number of units produced or as a fixed total amount of revenue to be generated. Identification of such a predominant limiting factor could serve as the starting point for the identification of the appropriate basis of amortization, but another basis may be applied if it more closely reflects the expected pattern of consumption of economic benefits or service potential.	97ب. عند اختيار طريقة الاستنفاد المناسبة وفق الفقرة 97، يمكن للجهة تحديد العامل المحدد المهيمن المتأصل في الأصل غير الملموس. على سبيل المثال، العقد الذي يحدد حقوق الجهة في استخدام الأصل غير الملموس قد يحدد استخدام الجهة للأصل غير الملموس كعدد محدد مسبقاً من السنوات (أي الوقت)، كعدد الوحدات المنتجة أو كمبلغ مجموع ثابت من الإيرادات التي سيتم توليدها. تحديد مثل هذا العامل المحدد المهيمن يمكن في الغالب أن يعد بمثابة نقطة انطلاق لتحديد الأساس المناسب للاستنفاد، ولكن قد يُطبق أساس آخر إذا كان يعكس عن قرب النمط المتوقع لاستهلاك المنافع الاقتصادية أو الخدمات المتوقعة.	لا	
97C. In the circumstance in which the predominant limiting factor that is inherent in an intangible asset is the achievement of a revenue threshold, the revenue to be generated can be an appropriate basis for amortization. For example, the right to operate a toll road could be based on a fixed total amount of revenue to be generated from cumulative tolls charged (for example, a contract could allow operation of the toll road until the cumulative amount of tolls generated from operating the road reaches CU100 million). In the case in which	97ج. في الظروف التي يكون فيها تحقيق مستوى من الإيرادات هو العامل المهيمن المتأصل في الأصل غير الملموس، فإن الإيرادات التي ستتولد يمكن أن تكون أساساً مناسباً للاستنفاد. على سبيل المثال، قد يكون الحق في تشغيل طريق برسم عبور معتمداً على مبلغ إيرادات مجموع ثابت يتولد من رسوم العبور التراكمية (على سبيل المثال، قد يسمح عقد بتشغيل الطريق برسم العبور حتى يبلغ المبلغ التراكمي لرسوم العبور المولدة من تشغيل الطريق 100 مليون ريال سعودي). وفي الحالة التي تعد فيها الإيرادات هي العامل المحدد المهيمن في	لا	

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		عقد استخدام الأصل غير الملموس، فإن الإيرادات التي ستُولد قد تكون أساساً مناسباً لاستنفاد الأصل غير الملموس شريطة أن يحدد العقد المبلغ المجموع الثابت للإيرادات التي ستولد والتي سيتم بموجبها تحديد الاستنفاد.	revenue has been established as the predominant limiting factor in the contract for the use of the intangible asset, the revenue that is to be generated might be an appropriate basis for amortizing the intangible asset, provided that the contract specifies a fixed total amount of revenue to be generated on which amortization is to be determined.
	لا	98. يُثبت الاستنفاد عادةً في الفائض أو العجز. وبالرغم من ذلك، تُستنفد أحياناً المنافع الاقتصادية المستقبلية أو الخدمات المتوقعة الكامنة في الأصل في إنتاج أصول أخرى. وفي هذه الحالة، يشكل عبء الاستنفاد جزءاً من تكلفة الأصل الآخر ويُدرج ضمن قيمته الدفترية. على سبيل المثال، يُدرج استنفاد الأصول غير الملموسة المُستخدمة في العملية الإنتاجية ضمن القيمة الدفترية للمخزون (انظر معيار المحاسبة للقطاع العام 12، //المخزون).	98. Amortization is usually recognized in surplus or deficit. However, sometimes the future economic benefits or service potential embodied in an asset are absorbed in producing other assets. In this case, the amortization charge constitutes part of the cost of the other asset and is included in its carrying amount. For example, the amortization of intangible assets used in a production process is included in the carrying amount of inventories (see IPSAS 12).
		القيمة المتبقية	Residual Value
	لا	99. يجب أن يُفترض أن القيمة المتبقية للأصل غير الملموس ذي العمر الإنتاجي المحدود ستكون صفراً ما لم: أ. يوجد التزام من قبل طرف ثالث بأن يشتري الأصل في نهاية عمره الإنتاجي؛ أو ب. توجد سوق نشطة (حسبما ورد تعريفها في معيار المحاسبة للقطاع العام 46، //القياس) للأصل، و؛	99. The residual value of an intangible asset with a finite useful life shall be assumed to be zero unless: a. There is a commitment by a third party to acquire the asset at the end of its useful life; or b. There is an active market (as defined in IPSAS 46, <i>Measurement</i>) for the asset, and: i. Residual value can be determined by reference to that market; and

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		(1) يمكن أن تُحدد القيمة المتبقية بالرجوع إلى تلك السوق؛ و (2) من المحتمل أنه سوف توجد مثل هذه السوق في نهاية العمر الإنتاجي للأصل.	ii. It is probable that such a market will exist at the end of the asset's useful life.
	لا	100. يُحدد المبلغ القابل للاستهلاك للأصل ذي العمر الإنتاجي المحدود بعد طرح قيمته المتبقية. القيمة المتبقية غير الصفر تشير أن الجهة تتوقع أن تستبعد الأصل غير الملموس قبل نهاية عمره الاقتصادي.	100. The depreciable amount of an asset with a finite useful life is determined after deducting its residual value. A residual value other than zero implies that an entity expects to dispose of the intangible asset before the end of its economic life.
	لا	101. يستند تقدير القيمة المتبقية للأصل إلى المبلغ الممكن استرداده من الاستبعاد باستخدام الأسعار السائدة في تاريخ التقدير لبيع أصل مشابه والذي وصل إلى نهاية عمره الإنتاجي والذي تم تشغيله في ظل ظروف مشابهة لتلك التي سوف يستخدم فيه الأصل. ويجب أن تُراجع القيمة المتبقية على الأقل في كل تاريخ للقوائم المالية. وتتم المحاسبة عن التغير في القيمة المتبقية للأصل على أنه تغيير في تقدير محاسبي وفق معيار المحاسبة للقطاع العام 3، <i>السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية، والأخطاء</i> .	101. An estimate of an asset's residual value is based on the amount recoverable from disposal using prices prevailing at the date of the estimate for the sale of a similar asset that has reached the end of its useful life and has operated under conditions similar to those in which the asset will be used. The residual value is reviewed at least at each reporting date. A change in the asset's residual value is accounted for as a change in an accounting estimate in accordance with IPSAS 3, <i>Accounting Policies, Changes in Accounting Estimates and Errors</i> .
	لا	102. قد تزيد القيمة المتبقية للأصل غير الملموس إلى مبلغ يعادل أو يزيد عن القيمة الدفترية للأصل. وعندما يحدث ذلك، يكون الاستنفاد المحمل على الأصل صفرًا ما لم وإلى أن تنخفض قيمته المتبقية لاحقاً إلى مبلغ أقل من القيمة الدفترية للأصل.	102. The residual value of an intangible asset may increase to an amount equal to or greater than the asset's carrying amount. If it does, the asset's amortization charge is zero unless and until its residual value subsequently decreases to an amount below the asset's carrying amount.
		مراجعة فترة الاستنفاد وطريقة الاستنفاد	Review of Amortization Period and Amortization Method

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	لا	103. يجب أن تُراجع فترة الاستنفاد وطريقة الاستنفاد للأصل غير الملموس ذي العمر الإنتاجي المحدود على الأقل في كل تاريخ قوائم مالية. وعندما يختلف العمر الإنتاجي المتوقع للأصل عن التقديرات السابقة، فإنه يجب تبعاً لذلك تغيير فترة الاستنفاد. وإذا كان هناك تغيير في النمط المُتوقع للاستهلاك المنافع الاقتصادية المستقبلية أو الخدمات المتوقعة الكامنة في الأصل، فإنه يجب تغيير طريقة الاستنفاد لتعكس النمط الجديد. ويجب أن تتم المحاسبة عن مثل هذه التغييرات على أنها تغييرات في التقديرات المحاسبية وفق معيار المحاسبة للقطاع العام 3.	103. The amortization period and the amortization method for an intangible asset with a finite useful life shall be reviewed at least at each reporting date. If the expected useful life of the asset is different from previous estimates, the amortization period shall be changed accordingly. If there has been a change in the expected pattern of consumption of the future economic benefits or service potential embodied in the asset, the amortization method shall be changed to reflect the changed pattern. Such changes shall be accounted for as changes in accounting estimates in accordance with IPSAS 3.
	لا	104. خلال عمر الأصل غير الملموس، قد يصبح من الواضح أن تقدير عمره الإنتاجي غير مناسب. على سبيل المثال، قد يشير إثبات خسارة هبوط القيمة إلى أنه يلزم تغيير فترة الاستنفاد.	104. During the life of an intangible asset, it may become apparent that the estimate of its useful life is inappropriate. For example, the recognition of an impairment loss may indicate that the amortization period needs to be changed.
	لا	105. مع مرور الوقت، قد يتغير النمط المُتوقع أن تتدفق به المنافع الاقتصادية المستقبلية أو الخدمات المتوقعة للجهة من الأصل غير الملموس. على سبيل المثال، قد يصبح من الواضح أن طريقة الرصيد المتناقص للاستنفاد تُعد مناسبة بدلاً من طريقة القسط الثابت. مثال آخر هو عندما يُؤجل استخدام الحقوق التي يعبر عنها ترخيص انتظاراً للتصرف بشأن المكونات الأخرى لخطة العمل. في هذه الحالة، قد لا يتم الحصول على المنافع	105. Over time, the pattern of future economic benefits or service potential expected to flow to an entity from an intangible asset may change. For example, it may become apparent that a diminishing balance method of amortization is appropriate rather than a straight-line method. Another example is if use of the rights represented by a license is deferred pending action on other components of the entity's strategic plan. In this case, economic benefits or

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		الاقتصادية أو الخدمات المتوقعة التي تتدفق من الأصل حتى فترات لاحقة.	service potential that flow from the asset may not be received until later periods.
		الأصول غير الملموسة ذات الأعمار الإنتاجية غير المحدودة	Intangible Assets with Indefinite Useful Lives
	لا	106. لا يجوز استنفاد أصل غير ملموس ذي عمر إنتاجي غير محدود.	106. An intangible asset with an indefinite useful life shall not be amortized.
	لا	107. وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 21 ومعيار المحاسبة للقطاع العام 26، فإن الجهة مُطلبة بأن تختبر الأصل غير الملموس ذا العمر الإنتاجي غير المحدود أو الأصل غير الملموس غير المتاح للاستخدام لهبوط القيمة وذلك بمقارنة مبلغ الخدمات الممكن استردادها من الأصل غير المولد للنقد أو قيمة الخدمات المتوقعة، حسبما هو مناسب، مع قيمته الدفترية: أ. سنوياً؛ و ب. حينما يكون هناك مؤشراً أن قيمة الأصل غير الملموس قد تكون هبطت.	107. In accordance with IPSAS 21 and IPSAS 26, an entity is required to test an intangible asset with an indefinite useful life or an intangible asset not yet available for use for impairment by comparing its recoverable service amount or its recoverable amount, as appropriate, with its carrying amount: a. Annually; and b. Whenever there is an indication that the intangible asset may be impaired.
		مراجعة تقدير العمر الإنتاجي	Review of Useful Life Assessment
	لا	108. يجب مراجعة العمر الإنتاجي للأصل غير الملموس الذي لا يُستنفد في كل فترة قوائم مالية لتحديد ما إذا كانت الأحداث والظروف ما تزال تدعم تقدير عمر إنتاجي غير محدود للأصل. فإذا لم تكن كذلك، فإنه يجب المحاسبة عن التغيير في تقدير العمر الإنتاجي من غير محدود إلى محدود على أنه تغيير في تقدير محاسبي وفق معيار المحاسبة للقطاع العام 3.	108. The useful life of an intangible asset that is not being amortized shall be reviewed each reporting period to determine whether events and circumstances continue to support an indefinite useful life assessment for that asset. If they do not, the change in the useful life assessment from indefinite to finite shall be accounted for as a change in an accounting estimate in accordance with IPSAS 3.

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
109. In accordance with either IPSAS 21 or IPSAS 26, as appropriate, reassessing the useful life of an intangible asset as finite rather than indefinite is an indicator that the asset may be impaired. As a result, the entity tests the asset for impairment by comparing its recoverable service amount or its recoverable amount, determined in accordance with either IPSAS 21 or IPSAS 26, as appropriate, with its carrying amount, and recognizing any excess of the carrying amount over the recoverable service amount or recoverable amount as appropriate, as an impairment loss.	109. وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 21 أو معيار المحاسبة للقطاع العام 26، أيهما ينطبق، فإن إعادة تقدير العمر الإنتاجي للأصل غير الملموس على أنه محدود بدلاً من غير محدود يُعد مؤشراً على احتمال حدوث هبوط في قيمة الأصل غير الملموس. ونتيجة لذلك، تقوم الجهة باختبار الأصل لهبوط القيمة من خلال مقارنة مبلغ الخدمات الممكن استرداده من الأصل أو المبلغ الممكن استرداده من الأصل، المحدد وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 21 أو معيار المحاسبة للقطاع العام 26، أيهما ينطبق، مع القيمة الدفترية للأصل، وإثبات أية زيادة في القيمة الدفترية عن مبلغ الخدمات الممكن استرداده أو المبلغ الممكن استرداده، أيهما ينطبق، على أنها خسارة هبوط في القيمة.	لا	
Recoverability of the Carrying Amount—Impairment Losses	إمكانية استرداد القيمة الدفترية – خسائر هبوط القيمة		
110. To determine whether an intangible asset is impaired, an entity applies either IPSAS 21 or IPSAS 26, as appropriate. Those Standards explain when and how an entity reviews the carrying amount of its assets, how it determines the recoverable service amount or recoverable amount of an asset, as appropriate, and when it recognizes or reverses an impairment loss.	110. لتحديد ما إذا كانت قيمة أصل غير ملموس قد هبطت، تطبق الجهة إما معيار المحاسبة للقطاع العام 21 أو معيار المحاسبة للقطاع العام 26، أيهما ينطبق. ويوضح هذان المعياران متى وكيف تراجع الجهة القيمة الدفترية لأصولها، وكيف تحدد مبلغ الخدمات الممكن استرداده أو المبلغ الممكن استرداده من الأصل، أيهما ينطبق، ومتى يتم إثبات أو عكس قيد خسارة هبوط في القيمة.	لا	
Retirements and Disposals	السحب من الخدمة والاستبعاد		
111. An intangible asset shall be derecognized:	111. يجب إلغاء إثبات الأصل غير الملموس:	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
a. On disposal (including disposal through a non-exchange transaction); or b. When no future economic benefits or service potential are expected from its use or disposal.	أ. عند استبعاده (بما في ذلك الاستبعاد من خلال معاملة غير تبادلية)؛ أو ب. عندما لا يُتوقع منافع اقتصادية مستقبلية أو خدمات متوقعة من استخدامه أو من استبعاده.		
112. The gain or loss arising from the derecognition of an intangible asset shall be determined as the difference between the net disposal proceeds, if any, and the carrying amount of the asset. It shall be recognized in surplus or deficit when the asset is derecognized (unless IPSAS 43 requires otherwise on a sale and leaseback).	112. يجب تحديد المكسب أو الخسارة الناشئة عن إلغاء إثبات أصل غير ملموس بالفرق بين صافي متحصلات الاستبعاد، إن وجدت، والقيمة الدفترية للأصل. ويجب أن يُثبت المكسب أو الخسارة في الفائض أو العجز عند إلغاء إثبات الأصل (ما لم يتطلب معيار المحاسبة للقطاع العام 43 خلاف ذلك عند البيع وإعادة الاستئجار).	لا	
113. The disposal of an intangible asset may occur in a variety of ways (e.g., by sale, by entering into a finance lease, or through a non-exchange transaction). In determining the date of disposal of such an asset, an entity applies the criteria in IPSAS 9, <i>Revenue from Exchange Transactions</i> for recognizing revenue from the sale of goods. IPSAS 43 applies to disposal by a sale and leaseback.	113. قد يحدث استبعاد أصل غير ملموس بطرق مختلفة (مثلًا، كالبيع، الدخول في عقد إيجار تمويلي، أو من خلال معاملة غير تبادلية). وفي تحديد تاريخ الاستبعاد لمثل هذا الأصل، تطبق الجهة الضوابط في معيار المحاسبة للقطاع العام 9، <i>الإيراد من المعاملات التبادلية</i> في إثبات الإيراد من بيع السلع، وينطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 43 على الاستبعاد من خلال البيع وإعادة الاستئجار.	لا	
114. If, in accordance with the recognition principle in paragraph 28, an entity recognizes in the carrying amount of an asset the cost of a replacement for part of an intangible asset, then it derecognizes the carrying amount of the replaced part. If it is not practicable for an entity to determine the carrying	114. عندما تُثبت الجهة، وفقاً لمبدأ الإثبات الوارد في الفقرة 28، تكلفة استبدال جزء من أصل غير ملموس ضمن القيمة الدفترية للأصل، فإنها حينئذ تلغي إثبات القيمة الدفترية للجزء المُستبدل. وعندما لا يكون من الممكن عملياً للجهة أن تحدد القيمة الدفترية للجزء المُستبدل، فإنه قد تستخدم تكلفة	لا	

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		الاستبدال كمؤشر لما كانت عليه تكلفة الجزء المُستبدل في وقت اقتنائه أو تكوينه داخلياً.	amount of the replaced part, it may use the cost of the replacement as an indication of what the cost of the replaced part was at the time it was acquired or internally generated.
	لا	114أ. في حالة: أ. ترخيص أو حق مشابه مُنِح سابقاً من خلال عملية تجميع واحدة لعملية تجميع أخرى يتم إثباتها من قبل الجهة الناتجة عن عملية الدمج؛ أو ب. الحق المعاد اقتناؤه يُثبت كأصل غير ملموس من عملية استحواذ، إذا تم في فترة لاحقة إعادة إصدار (بيع) حق إلى طرف ثالث، فيجب استخدام القيمة الدفترية المتعلقة به، إن وجدت، في تحديد المكسب والخسارة من إعادة الإصدار.	114A. In the case of: a. A license or similar right previously granted by one combining operation to another combining operation that is recognized by the resulting entity in an amalgamation; or b. A reacquired right recognized as an intangible asset in an acquisition, if the right is subsequently reissued (sold) to a third party, the related carrying amount, if any, shall be used in determining the gain or loss on reissue.
	لا	115. يُثبت -بشكل أولي - العوض مستحق الاستلام عند استبعاد أصل غير ملموس بقيمته العادلة. وإذا أُجّل الدفع مقابل الأصل غير الملموس، يُثبت - بشكل أولي- العوض المستحق بمُعادل السعر النقدي. ويُثبت الفرق بين المبلغ الاسمي للعوض ومُعادل السعر النقدي على أنه إيراد فائدة وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 9، بما يعكس العائد الفعلي على المبلغ مستحق التحصيل.	115. The consideration receivable on disposal of an intangible asset is recognized initially at its fair value. If payment for the intangible asset is deferred, the consideration received is recognized initially at the cash price equivalent. The difference between the nominal amount of the consideration and the cash price equivalent is recognized as interest revenue in accordance with IPSAS 9 reflecting the effective yield on the receivable.
	لا	116. لا يتوقف استنفاد الأصل غير الملموس ذي العمر الإنتاجي المحدود عندما يتوقف استخدام الأصل غير الملموس، ما لم يكن الأصل قد استهلك	116. Amortization of an intangible asset with a finite useful life does not cease when the intangible asset is no longer used, unless the asset has been fully

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		بالكامل أو يُصنف الأصل على أنه محتفظ بها للبيع (أو يُضمن في مجموعة استبعاد مُصنفة على أنها محتفظ بها للبيع) وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 44.	depreciated or is classified as held for sale (or included in a disposal group that is classified as held for sale) in accordance with IPSAS 44.
		الإفصاح	Disclosure
		العام	General
	لا	117. يجب على الجهة أن تفصح عما يلي لكل فئة من الأصول غير الملموسة، مع تمييز الأصول غير الملموسة المُولدة داخلياً عن الأصول غير الملموسة الأخرى: أ. ما إذا كانت الأعمار الإنتاجية غير محدودة أو محدودة و، إذا كانت محدودة، الأعمار الإنتاجية أو معدلات الاستنفاد المُستخدمة؛ و ب. طرق الاستنفاد المستخدمة للأصول غير الملموسة ذات الأعمار الإنتاجية المحدودة؛ و ج. إجمالي القيمة الدفترية وأي استنفاد متراكم (مجمعاً مع الخسائر المتراكمة للهبوط في القيمة) في بداية ونهاية الفترة؛ و د. البند (البندود) المستقل في قائمة الأداء المالي الذي أدرج فيه أي استنفاد للأصول غير ملموسة؛ و هـ. مطابقة القيمة الدفترية في بداية ونهاية الفترة بحيث تظهر: (1) الإضافات، تُبين بشكل منفصل الإضافات من التطوير الداخلي، الإضافات المُقتناة بشكل منفصل، وتلك المُقتناة من خلال عمليات الاستحواذ؛ و	117. An entity shall disclose the following for each class of intangible assets, distinguishing between internally generated intangible assets and other intangible assets: a. Whether the useful lives are indefinite or finite and, if finite, the useful lives or the amortization rates used; b. The amortization methods used for intangible assets with finite useful lives; c. The gross carrying amount and any accumulated amortization (aggregated with accumulated losses) at the beginning and end of the period; d. The line item(s) of the statement of financial performance in which any amortization of intangible assets is included; e. A reconciliation of the carrying amount at the beginning and end of the period showing: i. Additions, indicating separately those from internal development, those

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
acquired separately, and those acquired through acquisitions; ii. Assets classified as held for sale or included in a disposal group classified as held for sale in accordance with IPSAS 44 and other disposals; iii. Increases or decreases during the period resulting from revaluations under paragraphs 74, 84 and 85 (if any); iv. Impairment losses recognized in surplus or deficit during the period in accordance with IPSAS 21 or IPSAS 26 (if any); v. Impairment losses reversed in surplus or deficit during the period in accordance with IPSAS 21 or IPSAS 26 (if any); vi. Any amortization recognized during the period; vii. Net exchange differences arising on the translation of the financial statements into the presentation currency, and on the translation of a foreign operation into the presentation currency of the entity; and viii. Other changes in the carrying amount during the period.	(2) الأصول المُصنفة على أنها محتفظ بها للبيع أو المُضمنة في مجموعة استبعاد مُصنفة على أنها محتفظ بها للبيع وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 44 والاستبعادات الأخرى؛ و (3) الزيادات أو الانخفاضات خلال الفترة الناتجة عن إعادة التقييم بموجب الفقرات 74، 84 و85 (إن وجدت)؛ و (4) خسائر هبوط القيمة ضمن الفائض أو العجز خلال الفترة وفق معيار المحاسبة للقطاع العام 21 أو معيار المحاسبة للقطاع العام 26 (إن وجدت)؛ و (5) خسائر هبوط القيمة المعكوس قيدها في الفائض أو العجز خلال الفترة وفق معيار المحاسبة للقطاع العام 21 أو معيار المحاسبة للقطاع العام 26 (إن وجدت)؛ و (6) أي استنفاد مُثبت خلال الفترة؛ و (7) صافي فروق تحويلات العملات الناتجة عن ترجمة القوائم المالية إلى عملة العرض، أو عن ترجمة عملية أجنبية إلى عملة العرض للجهة؛ و (8) التغيرات الأخرى في القيمة الدفترية خلال الفترة.		
118. A class of intangible assets is a grouping of assets of a similar nature and use in an entity's operations. Examples of separate classes may include:	118. فئة الأصول غير الملموسة هي مجموعة من الأصول ذات الطبيعة والاستخدام المتشابه في عمليات الجهة. ومن أمثلة الفئات المنفصلة قد	لا	

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		تتضمن: أ. الأسماء التجارية؛ و ب. مسميات الصحف وعناوين النشر؛ و ج. برامج الحاسب الآلي؛ و د. التراخيص؛ و هـ. حقوق التأليف والنشر، براءات الاختراع، وحقوق الملكية الصناعية، حقوق الخدمة، وحقوق التشغيل؛ و. الوصفات، الصيغ، النماذج، التصميم، والنماذج الأولية؛ و ز. الأصول غير الملموسة تحت التطوير. ويتم تفصيل (تجميع) الفئات المذكورة أعلاه في فئات أصغر (أكبر) إذا كان سينتج عن ذلك معلومات أكثر ملاءمة لمستخدمي القوائم المالية.	a. Brand names; b. Mastheads and publishing titles; c. Computer software; d. Licenses; e. Copyrights, patents, and other industrial property rights, service, and operating rights; f. Recipes, formulae, models, designs, and prototypes; and g. Intangible assets under development. The classes mentioned above are disaggregated (aggregated) into smaller (larger) classes if this results in more relevant information for the users of the financial statements.
	لا	119. تُفصح الجهة عن معلومات عن الأصول غير الملموسة التي هبطت قيمتها وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 21 ومعيار المحاسبة للقطاع العام 26 بالإضافة إلى المعلومات المطلوبة بموجب الفقرة (117)(هـ)(3)–(5).	119. An entity discloses information on impaired intangible assets in accordance with IPSAS 21 or IPSAS 26 in addition to the information required by paragraph 117(e)(iii)–(v).
	لا	120. يتطلب معيار المحاسبة للقطاع العام 3 من الجهة أن تفصح عن طبيعة ومبلغ التغيير في التقدير المحاسبي والذي له أثر ذو أهمية نسبية في الفترة الحالية أو يتوقع أن يكون له أثر ذو أهمية نسبية في الفترات اللاحقة. وقد ينشأ مثل هذا الإفصاح عن التغييرات في: أ. تقدير العمر الإنتاجي لأصل غير ملموس؛ أو ب. طريقة الاستنفاد؛ أو	120. IPSAS 3 requires an entity to disclose the nature and amount of a change in an accounting estimate that has a material effect in the current period or is expected to have a material effect in subsequent periods. Such disclosure may arise from changes in: a. The assessment of an intangible asset's useful life;

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		ج. القيم المتبقية.	b. The amortization method; or c. Residual values.
	لا	121. يجب على الجهة أن تفصح أيضاً عن: أ. القيمة الدفترية للأصل غير الملموس المُقيّم على أن له عمراً إنتاجياً غير محدود والأسباب التي تدعم تقدير عمر إنتاجي غير محدود. وعند إبداء هذه الأسباب، يجب على الجهة أن تصف العامل (العوامل) التي لعبت دوراً مهماً في تحديد أن الأصل له عمر إنتاجي غير محدود. ب. وصف أي أصل غير ملموس منفرد، وقيّمته الدفترية وفترة الاستنفاد المتبقية له، والذي يعد ذا أهمية نسبية للقوائم المالية للجهة. ج. الأصول غير الملموسة المُقتناة عن طريق معاملة غير تبادلية والمُثبتة بشكل أولي بالقيمة العادلة (انظر الفقرتين 42-43): (1) القيمة العادلة المُثبتة أولاً لهذه الأصول؛ و (2) قيمتها الدفترية؛ و (3) ما إذا كانت مُقاسة بعد الإثبات بموجب نموذج التكلفة التاريخية أو نموذج القيمة الجارية. د. وجود أصول غير ملموسة تكون ملكيتها مقيدة والقيم الدفترية لها، والقيم الدفترية للأصول غير الملموسة المرهونة كضمان للالتزامات. هـ. مبلغ الارتباطات التعاقدية لاقتناء أصول غير ملموسة.	121. An entity shall also disclose: a. For an intangible asset assessed as having an indefinite useful life, the carrying amount of that asset and the reasons supporting the assessment of an indefinite useful life. In giving these reasons, the entity shall describe the factor(s) that played a significant role in determining that the asset has an indefinite useful life. b. A description, the carrying amount, and remaining amortization period of any individual intangible asset that is material to the entity's financial statements. c. For intangible assets acquired through a non-exchange transaction and initially recognized at fair value (see paragraphs 42–43): i. The fair value initially recognized for these assets; ii. Their carrying amount; and iii. Whether they are measured after recognition under the historical cost model or the current value model. d. The existence and carrying amounts of intangible assets whose title is restricted and

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
			the carrying amounts of intangible assets pledged as security for liabilities. e. The amount of contractual commitments for the acquisition of intangible assets.
	لا	122. عندما تصف الجهة العامل (العوامل) التي لعبت دوراً مهماً في تحديد أن العمر الإنتاجي للأصل غير الملموس غير محدود، فإنه يجب على الجهة أن تأخذ في الحسبان قائمة العوامل الواردة في الفقرة 89.	122. When an entity describes the factor(s) that played a significant role in determining that the useful life of an intangible asset is indefinite, the entity considers the list of factors in paragraph 89.
		الأصول غير الملموسة المُقاسة بعد الإثبات باستخدام نموذج القيمة الجارية	Intangible Assets Measured after Recognition using the Current Value Model
	لا	123. عندما تتم المحاسبة عن الأصول غير الملموسة بمبالغ إعادة التقييم، فإنه يجب على الجهة أن تفصح عما يلي: أ. بحسب فئة الأصول غير الملموسة: (1) تاريخ سريان إعادة التقييم؛ و (2) القيمة الدفترية للأصول غير الملموسة المُعاد تقييمها؛ و (3) القيمة الدفترية التي كان ستُثبت فيما لو تم قياس فئة الأصول غير الملموسة المُعاد تقييمها بعد الإثبات باستخدام نموذج التكلفة التاريخية الوارد في الفقرة 73؛ و ب. مبلغ فائض إعادة التقييم الذي يتعلق بالأصول غير الملموسة في بداية ونهاية الفترة، بحيث يبين التغيرات خلال الفترة وأي قيود على توزيع الرصيد على الملاك؛ و ج. [حذفت].	123. If intangible assets are accounted for at revalued amounts, an entity shall disclose the following: a. By class of intangible assets: i. The effective date of the revaluation; ii. The carrying amount of revalued intangible assets; and iii. The carrying amount that would have been recognized had the revalued class of intangible assets been measured after recognition using the historical cost model in paragraph 73; b. The amount of the revaluation surplus that relates to intangible assets at the beginning and end of the reporting period, indicating the changes during the reporting period and any restrictions on the distribution of the balance to owners; and

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
			c. [Deleted].
	لا	123أ. يجب على الجهة أن تفصح عن المعلومات التي تساعد مستخدمي قوائمها المالية على تقويم كل مما يلي: أ. فيما يخص الأصول غير الملموسة التي يتم قياسها بالقيمة العادلة على أساس متكرر أو غير متكرر في قائمة المركز المالي بعد الإثبات الأولي: أساليب القياس والمُدخلات المستخدمة لإعداد تلك القياسات؛ و ب. فيما يخص قياسات القيمة العادلة المتكررة التي تستخدم مُدخلات مهمة لا يمكن رصدها (المستوى 3): أثر القياسات على الفائض أو العجز أو صافي الأصول/حقوق الملكية للفترة.	123A. An entity shall disclose information that helps users of its financial statements assess both of the following: a. For intangible assets that are measured at fair value on a recurring or non-recurring basis in the statement of financial position after initial recognition, the measurement techniques and inputs used to develop those measurements; and b. For recurring fair value measurements using significant unobservable inputs (Level 3), the effect of the measurements on surplus or deficit or net assets/equity for the period.
	لا	123ب. لتحقيق الأهداف الواردة في الفقرة 123أ، يجب على الجهة أن تأخذ جميع ما يلي في الاعتبار: أ. مستوى التفصيل اللازم للوفاء بمتطلبات الإفصاح؛ و ب. مقدار التركيز الذي يجب إيلائه لكل من المتطلبات المختلفة؛ و ج. مقدار التجميع أو التفصيل الذي يجب القيام به؛ و د. ما إذا كان مستخدمو القوائم المالية بحاجة إلى معلومات إضافية لتقويم المعلومات الكمية المُفصح عنها. وإذا كانت الإفصاحات المُقدمة وفقاً لهذا المعيار ومعايير المحاسبة للقطاع العام الأخرى غير كافية	123B. To meet the objectives in paragraph 123A, an entity shall consider all the following: a. The level of detail necessary to satisfy the disclosure requirements; b. How much emphasis to place on each of the various requirements; c. How much aggregation or disaggregation to undertake; and d. Whether users of financial statements need additional information to evaluate the quantitative information disclosed. If the disclosures provided in accordance with this IPSAS and other IPSAS are insufficient to meet the

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
objectives in paragraph 123A, an entity shall disclose additional information necessary to meet those objectives.	لتحقيق الأهداف الواردة في الفقرة 123أ، فيجب على الجهة الإفصاح عما يلزم من معلومات إضافية لتحقيق تلك الأهداف.		
123C.To meet the objectives in paragraph 123A, an entity shall disclose, at a minimum, the following information for each class of intangible assets (see paragraph 123D for information on determining appropriate classes of intangible assets) measured at fair value (including measurements based on fair value within the scope of IPSAS 46) in the statement of financial position after initial recognition: a. For recurring and non-recurring fair value measurements, the fair value measurement at the end of the reporting period, and for non-recurring fair value measurements, the reasons for the measurement. Recurring fair value measurements of intangible assets are those that this Standard requires or permits in the statement of financial position at the end of each reporting period. Non-recurring fair value measurements of intangible assets are those that this Standard requires or permits in the statement of financial position in particular circumstances; b. For recurring and non-recurring fair value measurements, the level of the fair value	123ج. لتحقيق الأهداف الواردة في الفقرة 123أ، يجب على الجهة أن تفصح، كحد أدنى، عن المعلومات الآتية لكل فئة من فئات الأصول غير الملموسة (انظر الفقرة 123د للاطلاع على المعلومات المتعلقة بتحديد الفئات المناسبة للأصول غير الملموسة) المقاسة بالقيمة العادلة (بما في ذلك القياسات المستندة إلى القيمة العادلة ضمن نطاق معيار المحاسبة للقطاع العام 46) في قائمة المركز المالي بعد الإثبات الأولي: أ. فيما يخص قياسات القيمة العادلة المتكررة وغير المتكررة: قياس القيمة العادلة في نهاية فترة القوائم المالية. وفيما يخص قياسات القيمة العادلة غير المتكررة: أسباب القياس. قياسات القيمة العادلة المتكررة للأصول غير الملموسة هي تلك التي يتطلبها، أو يسمح بها، هذا المعيار في قائمة المركز المالي في نهاية كل فترة قوائم مالية. وقياسات القيمة العادلة غير المتكررة للأصول غير الملموسة هي تلك التي يتطلبها، أو يسمح بها، هذا المعيار في قائمة المركز المالي في ظروف معينة؛ و ب. فيما يخص قياسات القيمة العادلة المتكررة وغير المتكررة: المستوى في التسلسل	لا	

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		الهرمي للقيمة العادلة الذي تُصنف ضمنه قياسات القيمة العادلة في مجملها (المستوى 1 أو 2 أو 3)؛ و ج. فيما يخص قياسات القيمة العادلة المتكررة وغير المتكررة المُقدرة باستخدام مُدخلات لا يمكن رصدها: وصف لأسلوب (أساليب) القياس والمُدخلات المُستخدمة في قياس القيمة العادلة. وإذا كان هناك تغيير قد حدث في أسلوب القياس (على سبيل المثال، التغيير من منهج السوق إلى منهج الدخل أو استخدام أسلوب قياس إضافي)، فيجب على الجهة أن تفصح عن ذلك التغيير وعن سبب/أسباب إجراءاته. وفيما يخص قياسات القيمة العادلة المُصنفة ضمن المستوى 3 في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة، أو فيما يخص قياسات القيمة العادلة المُقدرة باستخدام مُدخلات لا يمكن رصدها: يجب على الجهة أن تقدم معلومات كمية عن المُدخلات المُهمة التي لا يُمكن رصدها المُستخدمة في قياس القيمة العادلة. ولا يُتطلب من الجهة إنشاء معلومات كمية لكي تمثل لمطلب الإفصاح هذا إذا لم تكن الجهة قد قامت بإعداد مُدخلات كمية لا يمكن رصدها عند قياس القيمة العادلة (على سبيل المثال، عندما تستخدم الجهة أسعاراً من معاملات سابقة أو معلومات تسعير من طرف ثالث	hierarchy within which the fair value measurements are categorized in their entirety (Level 1, 2 or 3); c. For recurring and non-recurring fair value measurements estimated using unobservable inputs, a description of the measurement technique(s) and the inputs used in the fair value measurement. If there has been a change in measurement technique (e.g., changing from a market approach to an income approach or the use of an additional measurement technique), the entity shall disclose that change and the reason(s) for making it. For fair value measurements categorized within Level 3 of the fair value hierarchy, or for fair value measurements estimated using unobservable inputs, an entity shall provide quantitative information about the significant unobservable inputs used in the fair value measurement. An entity is not required to create quantitative information to comply with this disclosure requirement if quantitative unobservable inputs are not developed by the entity when measuring fair value (e.g., when an entity uses prices from prior transactions or third-party pricing information without adjustment). However,

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		دون تعديل). وبالرغم من ذلك، لا يمكن للجهة عند تقديم هذا الإفصاح أن تتجاهل المُدخلات الكمية التي لا يمكن رصدها والتي تُعد مهمة لقياس القيمة العادلة وتكون متاحة بشكل معقول للجهة؛ و د. فيما يخص قياسات القيمة العادلة المتكررة المصنفة ضمن المستوى 3 في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة: مطابقة الأرصدة الافتتاحية مع الأرصدة الختامية، مع الإفصاح بشكل منفصل عن التغييرات خلال الفترة التي يمكن عزوها لما يلي: (1) مجموع المكاسب أو الخسائر للفترة والمُثبتة ضمن الفائض أو العجز، والبند المستقل (البند المستقلة) ضمن الفائض أو العجز المُثبت فيه تلك المكاسب أو الخسائر؛ و (2) مجموع المكاسب أو الخسائر للفترة والمُثبتة ضمن صافي الأصول/حقوق الملكية، والبند المستقل (البند المستقلة) ضمن صافي الأصول/حقوق الملكية المُثبت فيه تلك المكاسب أو الخسائر؛ و (3) المشتريات والمبيعات والإصدارات والتسويات (ويفصح بشكل منفصل	when providing this disclosure an entity cannot ignore quantitative unobservable inputs that are significant to the fair value measurement and are reasonably available to the entity; d. For recurring fair value measurements categorized within Level 3 of the fair value hierarchy, a reconciliation from the opening balances to the closing balances, disclosing separately changes during the period attributable to the following: (i) Total gains or losses for the period recognized in surplus or deficit, and the line item(s) in surplus or deficit in which those gains or losses are recognized; (ii) Total gains or losses for the period recognized in net assets/equity, and the line item(s) in net assets/equity in which those gains or losses are recognized; and (iii) Purchases, sales, issues and settlements (each of those types of changes disclosed separately). e. For recurring fair value measurements categorized within Level 3 of the fair value hierarchy, or for recurring fair value measurements estimated using unobservable inputs, the amount of the total gains or losses

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
for the period in (d)(i) included in surplus or deficit that is attributable to the change in unrealized gains or losses relating to those intangible assets held at the end of the reporting period, and the line item(s) in surplus or deficit in which those unrealized gains or losses are recognized; f. For recurring and non-recurring fair value measurements categorized within Level 3 of the fair value hierarchy, a description of the valuation processes used by the entity (including, for example, how an entity decides its valuation policies and procedures and analyses changes in fair value measurements from period to period); and g. For recurring fair value measurements categorized within Level 3 of the fair value hierarchy: (i) For all such measurements, a narrative description of the sensitivity of the fair value measurement to changes in unobservable inputs if a change in those inputs to a different amount might result in a significantly higher or lower fair value measurement. If there are interrelationships between those inputs and other unobservable inputs	عن كل نوع من أنواع تلك التغييرات؛ و هـ. فيما يخص قياسات القيمة العادلة المتكررة المُصنفة ضمن المستوى 3 في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة، أو فيما يخص قياسات القيمة العادلة المتكررة المُقدرة باستخدام مُدخلات لا يمكن رصدها: مبلغ مجموع المكاسب أو الخسائر للفترة الواردة في البند (د)(1) المُضمنة في الفائض أو العجز والذي يمكن عزوه إلى التغير في المكاسب أو الخسائر غير المحققة المتعلقة بتلك الأصول غير الملموسة المُحتفظ بها في نهاية فترة القوائم المالية، والبند المستقل (البند المستقلة) ضمن الفائض أو العجز المُثبت فيه تلك المكاسب أو الخسائر غير المحققة؛ و و. فيما يخص قياسات القيمة العادلة المتكررة وغير المتكررة المُصنفة ضمن المستوى 3 في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة: وصف لآليات التقييم المُستخدمة من قبل الجهة (بما في ذلك، على سبيل المثال، كيف تقرر الجهة سياساتها وإجراءاتها للتقييم وكيف تحلل التغيرات في قياسات القيمة العادلة من فترة إلى أخرى)؛ و ز. فيما يخص قياسات القيمة العادلة المتكررة المُصنفة ضمن المستوى 3 في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة:		

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
used in the fair value measurement, an entity shall also provide a description of those interrelationships and of how they might magnify or mitigate the effect of changes in the unobservable inputs on the fair value measurement. To comply with that disclosure requirement, the narrative description of the sensitivity to changes in unobservable inputs shall include, at a minimum, the unobservable inputs disclosed when complying with (c).	(1) فيما يخص جميع تلك القياسات: وصف سردي لحساسية قياس القيمة العادلة للتغيرات في المُدخلات التي لا يمكن رصدها إذا كان حدوث تغير في تلك المُدخلات إلى مبلغ مختلف قد ينتج عنه قياس للقيمة العادلة أعلى أو أقل بشكل مهم. وإذا كانت هناك علاقات متبادلة بين تلك المُدخلات والمُدخلات الأخرى التي لا يمكن رصدها المُستخدمة في قياس القيمة العادلة، فيجب على الجهة أن تقدم أيضاً وصفاً لتلك العلاقات المتبادلة وكيف يمكن لتلك العلاقات أن تضخم أو تخفف من أثر التغيرات في المُدخلات التي لا يمكن رصدها على قياس القيمة العادلة. ولتحقيق الامتثال لمتطلب الإفصاح ذلك، يجب أن يتضمن الوصف السردي للحساسية للتغيرات في المُدخلات التي لا يمكن رصدها، كحد أدنى، المُدخلات التي لا يمكن رصدها التي يتم		

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		الإفصاح عنها عند الامتثال للبند (ج).	
	لا	123د. لأغراض الإفصاحات الخاصة بقياس القيمة الجارية، قد تقرر الجهة أنه يُطلب تفصيلاً أكبر لفئات الأصول غير الملموسة (مما هو محدد في الفقرة 71) على أساس ما يلي: أ. طبيعة وخصائص ومخاطر الأصول غير الملموسة؛ و ب. المستوى في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة المصنف ضمنه قياس القيمة العادلة. قد يلزم أن يكون عدد الفئات أكبر لقياسات القيمة العادلة المصنفة ضمن المستوى 3 في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة لأن تلك القياسات لها درجة أكبر من عدم التأكد وعدم الموضوعية. ويتطلب تحديد الفئات المناسبة للأصول غير الملموسة، التي ينبغي أن تُقدم لها إفصاحات بشأن قياسات القيمة العادلة، ممارسة الحكم. وغالباً ما ستتطلب فئة الأصول غير الملموسة تفصيلاً أكثر من البنود المستقلة المعروضة في قائمة المركز المالي. وبالرغم من ذلك، يجب على الجهة أن تقدم معلومات كافية تسمح بالمطابقة مع البنود المستقلة المعروضة في قائمة المركز المالي. وإذا حدد معيار محاسبة آخر للقطاع العام الفئة لأصل غير ملموس، فيجوز	123D. For the purposes of current value measurement disclosures an entity may decide that a greater disaggregation of the classes of intangible assets (as determined in paragraph 71) is required on the basis of the following: a. The nature, characteristics and risks of the intangible assets; and b. The level of the fair value hierarchy within which the fair value measurement is categorized, or whether the fair value is observable or unobservable. The number of classes may need to be greater for fair value measurements categorized within Level 3 of the fair value hierarchy because those measurements have a greater degree of uncertainty and subjectivity. Determining appropriate classes of intangible assets for which disclosures about fair value measurements should be provided requires judgment. A class of intangible assets will often require greater disaggregation than the line items presented in the statement of financial position. However, an entity shall provide information sufficient to permit reconciliation to the line items presented in the statement of financial position. If another IPSAS specifies the class for an

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
intangible asset, an entity may use that class in providing the disclosures required in this Standard if that class meets the requirements in this paragraph.	للجهة أن تستخدم تلك الفئة عند تقديم الإفصاحات المطلوبة الواردة في هذا المعيار إذا كانت تلك الفئة تستوفي المتطلبات الواردة في هذه الفقرة.		
123E. For each class of intangible assets not measured at fair value in the statement of financial position but for which the fair value is disclosed, an entity shall disclose the information required by paragraph 123C(b), (c) and (g). However, an entity is not required to provide the quantitative disclosures about significant unobservable inputs used in fair value measurements categorized within Level 3 of the fair value hierarchy, or for fair value measurements estimated using unobservable inputs, required by paragraph 123C(c). For such intangible assets, an entity does not need to provide the other disclosures required by this Standard.	123هـ. فيما يخص كل فئة من فئات الأصول غير الملموسة غير المقاسة بالقيمة العادلة في قائمة المركز المالي ولكن مُفصح لها عن القيمة العادلة، يجب على الجهة أن تفصح عن المعلومات المطلوبة بموجب الفقرة 123ج(ب) و(ج) و(ز). وبالرغم من ذلك، فإن الجهة غير مُطلبة بأن تقدم الإفصاحات الكمية عن المُدخلات المهمة التي لا يمكن رصدها المُستخدمة في قياسات القيمة العادلة المُصنفة ضمن المستوى 3 في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة، أو فيما يخص قياسات القيمة العادلة المُقدرة باستخدام مُدخلات لا يمكن رصدها، والمطلوبة بموجب الفقرة 123ج(ج). وفيما يخص تلك الأصول غير الملموسة، لا يلزم الجهة أن تقدم الإفصاحات الأخرى المطلوبة بموجب هذا المعيار.	لا	
123F. An entity shall present the quantitative disclosures required by this Standard in a tabular format unless another format is more appropriate.	123و. يجب على الجهة أن تعرض الإفصاحات الكمية المطلوبة بموجب هذا المعيار في شكل جدول ما لم يكن هناك تنسيق آخر أكثر مناسبة.	لا	
124. It may be necessary to aggregate the classes of revalued assets into larger classes for disclosure	124. فقد يكون من الضروري أن تُجمع فئات الأصول المُعاد تقييمها في فئات أكبر لأغراض الإفصاح.	لا	

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		وبالرغم من ذلك، لا تُجمع الفئات إذا كان سينتج عن هذا مزيج من فئة الأصول غير الملموسة التي تشمل مبالغ مُقاسة بموجب كل من نموذج التكلفة التاريخية ونموذج القيمة الجارية.	purposes. However, classes are not aggregated if this would result in the combination of a class of intangible assets that includes amounts measured under both the historical cost and current value models.
		نفقات البحث والتطوير	Research and Development Expenditure
	لا	125. يجب على الجهة أن تفصح عن المبلغ المجمع لنفقات البحث والتطوير المُثبتة على أنها مصروف خلال الفترة.	125. An entity shall disclose the aggregate amount of research and development expenditure recognized as an expense during the period.
	لا	126. تشمل نفقات البحث والتطوير جميع النفقات التي تعود بشكل مباشر إلى أنشطة البحث أو التطوير (انظر الفقرتين 64 و65 للإرشادات حول نوع الإنفاق الذي يُدرج لغرض متطلب الإفصاح الوارد في الفقرة 125).	126. Research and development expenditure comprises all expenditure that is directly attributable to research or development activities (see paragraphs 64 and 65 for guidance on the type of expenditure to be included for the purpose of the disclosure requirement in paragraph 125).
		معلومات أخرى	Other Information
	لا	127. تُتشجع الجهة على الإفصاح عن المعلومات التالية ولكنها غير مطالبة بالإفصاح عنها: أ. وصف لأي أصل غير ملموس مُستنفذ بالكامل ولا يزال قيد الاستخدام؛ و ب. وصف مختصر للأصول غير الملموسة المهمة المُسيطر عليها من قبل الجهة ولكنها لم تُثبت على أنها أصول نظراً لأنها لم تستوف ضوابط الإثبات الواردة في هذا المعيار.	127. An entity is encouraged, but not required, to disclose the following information: a. A description of any fully amortized intangible asset that is still in use; and b. A brief description of significant intangible assets controlled by the entity but not recognized as assets because they did not meet the recognition criteria in this Standard.
		أحكام انتقالية	Transitional Provisions

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 31 "الأصول غير الملموسة"
إصدار 2024م

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
128. An entity that has previously recognized intangible assets shall apply this Standard retrospectively in accordance with IPSAS 3.	128. يجب على الجهة التي أثبتت أصول غير ملموسة سابقاً أن تطبق هذا المعيار بأثر رجعي وفق معيار المحاسبة للقطاع العام 3.	لا	
129. [Deleted].	129. [حذفت].	لا	
130. [Deleted].	130. [حذفت].	لا	
131. [Deleted].	131. [حذفت].	لا	
131A. Paragraph 79 was amended by <i>Improvements to IPSASs 2014</i> issued in January 2015. An entity shall apply that amendment to all revaluations recognized in annual periods beginning on or after the date of initial application of that amendment and in the immediately preceding annual period.	131أ. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 31].	لا	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتواريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.
Effective Date	تاريخ السريان		
132. An entity shall apply this Standard for annual financial statements covering periods beginning on or after April 1, 2011. Earlier application is encouraged. If an entity applies this Standard for a period beginning before April 1, 2011, it shall disclose that fact and apply IPSAS 21 and IPSAS 26 at the same time.	132. يجب على الجهة أن تطبق هذا المعيار على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2022 أو بعد ذلك التاريخ. ويشجع على التطبيق الأبعد. إذا طبقت الجهة هذا المعيار على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2022، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 21 ومعيار المحاسبة للقطاع العام 26 في الوقت نفسه.	نعم	عُدل تاريخ سريان المعيار ليكون 31 ديسمبر 2022 كونه التاريخ المعتمد لتطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة.
132A. Paragraph 6 was amended by IPSAS 32, <i>Service Concession Arrangements: Grantor</i> issued in October 2011. An entity shall apply that amendment for annual financial statements covering periods	132أ. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 31].	نعم	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتواريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.			beginning on or after January 1, 2014. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendments for a period beginning before January 1, 2014, it shall disclose that fact and at the same time apply IPSAS 32, the amendments to paragraphs 6 and 42A of IPSAS 5, the amendments to paragraphs 25– 27 and 85B of IPSAS 13, the amendments to paragraphs 5, 7 and 107C of IPSAS 17 and the amendments to paragraphs 2 and 125A of IPSAS 29.
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.	نعم	132ب. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 31].	132B. Paragraphs 79, 91 and 97 were amended and paragraphs 97A, 97B, 97C and 131A added by <i>Improvements to IPSASs 2014</i> issued in January 2015. An entity shall apply those amendments prospectively for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2015. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendments for a period beginning before January 1, 2015, it shall disclose that fact.
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.	نعم	132ج. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 31].	132C. Paragraphs 129, 130, 131 and 133 were amended by IPSAS 33, <i>First- time Adoption of Accrual Basis International Public Sector Accounting Standards (IPSASs)</i> issued in January 2015. An entity shall apply those amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2017. Earlier application is permitted. If an entity applies IPSAS 33 for a period beginning

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
			before January 1, 2017, the amendments shall also be applied for that earlier period.
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.	نعم	132د. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 31].	132D. IPSAS 35, <i>Consolidated Financial Statements</i> and IPSAS 37, <i>Joint Arrangements</i> issued in January 2015, amended paragraph 6(d). An entity shall apply that amendment when it applies IPSAS 35 and IPSAS 37.
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.	نعم	132هـ. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 31].	132E. Paragraphs 3, 96, 116 and 117 were amended by <i>Improvements to IPSASs 2015</i> , issued in April 2016. An entity shall apply those amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2017. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendments for a period beginning before January 1, 2017, it shall disclose that fact.
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.	نعم	132و. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 31].	132F. Paragraphs 4 and 5 were deleted by <i>The Applicability of IPSASs</i> , issued in April 2016. An entity shall apply those amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2018. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendments for a period beginning before January 1, 2018, it shall disclose that fact.

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.	نعم	132ج. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 31].	132G. <i>Impairment of Revalued Assets (Amendments to IPSASs 21 and 26)</i> amended paragraph 110. An entity shall apply that amendment for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2018. Earlier application is encouraged. If an entity applies that amendment for a period beginning before January 1, 2018, it shall disclose that fact.
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.	نعم	132ح. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 31].	132H. Paragraphs 6, 35 and 64 were amended by IPSAS 39, <i>Employee Benefits</i> , issued in July 2016. An entity shall apply these amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2018. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendments for a period beginning before January 1, 2018 it shall disclose that fact and apply IPSAS 39 at the same time.
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.	نعم	132ط. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 31].	132I. Paragraphs 3, 6, 18, 24, 40, 41, 66, 67, and 117 were amended and paragraphs 18A, 26A, 39A–39E, 93A and 114A were added by IPSAS 40, <i>Public Sector Combinations</i> , issued in January 2017. An entity shall apply these amendments prospectively for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2019. Therefore, amounts recognized for intangible assets and goodwill in prior public sector combinations shall not be adjusted. Earlier application is encouraged. If

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
an entity applies the amendments for a period beginning before January 1, 2019 it shall disclose that fact and apply IPSAS 40 at the same time.			
132J. Paragraph 109 was amended by <i>Improvements to IPSAS, 2018</i> , issued in October 2018. An entity shall apply this amendment prospectively for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2019. Earlier application is permitted. If an entity applies this amendment for a period beginning before January 1, 2019, it shall disclose that fact and at the same time apply <i>Impairment of Revalued Assets</i> (Amendments to IPSAS 21, <i>Impairment of Non-Cash-Generating Assets</i> , and IPSAS 26, <i>Impairment of Cash-Generating Assets</i>).	132ي. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 31].	نعم	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلف، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.
132K. Paragraphs 6, 9, 112, 113 and AG6 were amended by IPSAS 43 issued in January 2022. An entity shall apply these amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2025. Earlier application is permitted. If an entity applies the amendments for a period beginning before January 1, 2025, it shall disclose that fact and apply IPSAS 43 at the same time.	132ك. عدل معيار المحاسبة للقطاع العام 43 الصادر في 2023 الفقرات 6 و 9 و 112 و 113 و فقرة إرشادات التطبيق 6. يجب على الجهة أن تطبق هذه التعديلات على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2024 أو بعد ذلك التاريخ. ويُسمح بالتطبيق الأبعد. إذا طبقت الجهة التعديلات على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2024، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 43 في الوقت نفسه.	نعم	عُدل تاريخ إصدار معيار المحاسبة للقطاع العام 43 بحيث يوافق تاريخ إصداره في المملكة. عُدل تاريخ سريان التعديلات ليكون 31 ديسمبر 2024 بحيث يوافق تاريخ بداية السنة المالية لجهات القطاع العام في المملكة.
132L. Paragraphs 6, 96, 116 and 117 were amended by IPSAS 44 issued in May 2022. An entity shall apply these amendments for annual financial statements	132ل. عدل معيار المحاسبة للقطاع العام 44 الصادر في 2023 الفقرات 6 و 96 و 116 و 117. يجب على الجهة أن تطبق هذه التعديلات على القوائم المالية	نعم	عُدل تاريخ إصدار معيار المحاسبة للقطاع العام 44 بحيث يوافق تاريخ إصداره في المملكة.

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
عُدل تاريخ سريان التعديلات ليكون 31 ديسمبر 2024 بحيث يوافق تاريخ بداية السنة المالية لجهات القطاع العام في المملكة.		السنوات التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2024 أو بعد ذلك التاريخ. ويُسمح بالتطبيق الأبعد. إذا طبقت الجهة التعديلات على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2024، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 44 في الوقت نفسه.	covering periods beginning on or after January 1, 2025. Earlier application is permitted. If an entity applies the amendments for a period beginning before January 1, 2025, it shall disclose that fact and apply IPSAS 44 at the same time.
عُدل تاريخ إصدار معيار المحاسبة للقطاع العام 45 بحيث يوافق تاريخ إصداره في المملكة. عُدل تاريخ سريان التعديلات ليكون 31 ديسمبر 2024 بحيث يوافق تاريخ بداية السنة المالية لجهات القطاع العام في المملكة.	نعم	132م. عدل معيار المحاسبة للقطاع العام 45 الصادر في 2024 الفقرات 3 و7 و15 و67 وفقرة إرشادات التطبيق 5، وأضاف فقرات إرشادات التطبيق 12 و13 و14. يجب على الجهة أن تطبق هذه التعديلات على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2024 أو بعد ذلك التاريخ. ويُشجع على التطبيق الأبعد. إذا طبقت الجهة هذه التعديلات على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2024، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 45 في الوقت نفسه.	132M.Paragraphs 3, 7, 15, 67, and AG5 were amended, paragraphs 3(k) and 11 were deleted, and paragraphs AG12, AG13, and AG14 were added by IPSAS 45 issued in May 2023. An entity shall apply these amendments for annual financial statements covering periods beginning on or at after January 1, 2025. Earlier application is encouraged. If an entity applies these amendments for a period beginning before January 1, 2025, it shall disclose that fact and apply IPSAS 45 at the same time.
عُدل تاريخ إصدار معيار المحاسبة للقطاع العام 46 بحيث يوافق تاريخ إصداره في المملكة. عُدل تاريخ سريان التعديلات ليكون 31 ديسمبر 2024 بحيث يوافق تاريخ بداية السنة المالية لجهات القطاع العام في المملكة.	نعم	132ن. عدل معيار المحاسبة للقطاع العام 46 الصادر في 2024 الفقرات 45 و48 و71 و74 و75 و76 و81 و83 و99 و121 و123 و124 والعناوين المتعلقة بها الواردة أعلى الفقرات 73 و74 و123، وأضاف الفقرات 123-123و1. يجب على الجهة أن تطبق هذه التعديلات على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2024 أو بعد ذلك التاريخ. ويُشجع على التطبيق الأبعد. إذا طبقت الجهة هذه التعديلات على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2024، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 46 في الوقت نفسه.	132N.Paragraphs 45, 48, 71, 74, 75, 76, 81, 83, 99, 121, 123, and 124 , and the related headings of paragraphs 73, 74, and 123 were amended, and paragraphs 123A–123F were added by IPSAS 46, issued in May 2023. An entity shall apply these amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2025. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendment for a period beginning before January 1, 2025, it shall disclose that fact and apply IPSAS 46 at the same time.

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/ لا)	التعديلات وأسبابها
before January 1, 2025, it shall disclose that fact and apply IPSAS 46 at the same time.	تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 46 في الوقت نفسه.		
133. When an entity adopts the accrual basis IPSASs of accounting as defined in IPSAS 33, <i>First-time Adoption of Accrual Basis International Public Sector Accounting Standards (IPSASs)</i> for financial reporting purposes subsequent to this effective date, this Standard applies to the entity's annual financial statements covering periods beginning on or after the date of adoption of IPSASs.	133. عندما تُطبق الجهة معايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أساس الاستحقاق، حسبما هي مُعرّفة في معيار المحاسبة للقطاع العام 33، <i>تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أساس الاستحقاق لأول مرة</i> ، لأغراض التقرير المالي بعد تاريخ سريان هذا المعيار، فإن هذا المعيار ينطبق على القوائم المالية السنوية للجهة التي تغطي فترات تبدأ في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام أو بعد ذلك التاريخ.	لا	

5. إرشادات التطبيق

Application Guidance	إرشادات التطبيق
<i>This Appendix is an integral part of IPSAS 31.</i>	<i>يُعدُّ هذا الملحق جزءاً لا يتجزأ من معيار المحاسبة للقطاع العام 31.</i>
Appendix A	الملحق أ
Website Costs	تكاليف الموقع الإلكتروني
1. An entity may incur internal expenditure on the development and operation of its own website for internal or external access. A website designed for external access may be used for various purposes such as to disseminate information, create awareness of services, request comment on draft legislation, promote and advertise an entity's own services and products, provide electronic services, and sell services and products. A website designed for internal access may be used to store entity policies and details of users of a service, and search relevant information.	1. قد تتكبّد الجهة نفقات داخلية عند تطوير وتشغيل موقعها الإلكتروني للوصول الداخلي أو الخارجي. ويجوز استخدام الموقع الإلكتروني المصمم للوصول الخارجي لعدد من الأغايات مثل نشر المعلومات، زيادة الوعي بالخدمات، طلب التعليق على مسودة التشريعات، الترويج والدعاية لخدمات ومنتجات الجهة، تقديم الخدمات الإلكترونية، وبيع الخدمات والمنتجات. ويجوز استخدام الموقع الإلكتروني المصمم للوصول الداخلي لتخزين سياسات الجهة وتفاصيل مستخدمي الخدمات، والبحث عن المعلومات ذات العلاقة.
2. The stages of a website's development can be described as follows: a. Planning—includes undertaking feasibility studies, defining objectives and specifications, evaluating alternatives, and selecting preferences; b. Application and Infrastructure Development—includes obtaining a domain name, purchasing and developing hardware and operating software, installing developed applications, and stress testing; c. Graphical Design Development—includes designing the appearance of web pages; and d. Content Development—includes creating, purchasing, preparing, and uploading information, either textual or graphical in nature, on the website before the completion of the website's development. This information may either be stored in separate databases that are integrated into (or accessed from) the website or coded directly into the web pages.	2. يمكن وصف خطوات تطوير الموقع الإلكتروني كما يلي: أ. التخطيط – ويشمل دراسات الجدوى، وتحديد الأهداف والمواصفات، وتقييم البدائل، واختيار التفضيلات؛ و ب. التطبيق وتطوير البنية التحتية – ويشمل الحصول على اسم النطاق، وشراء وتطوير المعدات وبرمجيات التشغيل، وتحميل التطبيقات المطورة، واختبار التحمل؛ و ج. تطوير التصميم الجرافيكي – ويشمل تصميم مظهر صفحات الموقع الإلكتروني؛ و د. تطوير المحتوى – ويشمل إنشاء، شراء، إعداد، وتحميل المعلومات، إما نصية أو رسومية بطبيعتها، على الموقع الإلكتروني قبل إكمال تطوير الموقع. ويجوز تخزين هذه المعلومات إما في قواعد بيانات منفصلة مدمجة في الموقع الإلكتروني (أو يمكن الوصول إليها من خلالها) في الموقع الإلكتروني أو مشفرة مباشرة في صفحات الموقع الإلكتروني.
3. Once development of a website has been completed, the Operating stage begins. During this stage, an entity maintains and enhances the applications, infrastructure, graphical design, and content of the website.	3. عند إكمال تطوير الموقع الإلكتروني، تبدأ مرحلة التشغيل. وخلال هذه المرحلة، تحافظ الجهة وتحسن البرامج، البنية التحتية، التصميم الجرافيكي، ومحتوى الموقع الإلكتروني.
4. When accounting for internal expenditure on the development and operation of an entity's own website for internal or external access, the issues are:	4. عند المحاسبة عن النفقات الداخلية على تطوير وتشغيل الموقع الإلكتروني للجهة للوصول الداخلي أو الخارجي، فإن المسائل المطروحة هي:

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 31 "الأصول غير الملموسة"
إصدار 2024م

Application Guidance	إرشادات التطبيق
a. Whether the website is an internally generated intangible asset that is subject to the requirements of this Standard; and b. The appropriate accounting treatment of such expenditure.	أ. ما إذا كان الموقع الإلكتروني أصلًا غير ملموس مولدًا داخليًا خاضعًا لمتطلبات هذا المعيار؛ و ب. المعالجة المحاسبية الملائمة لهذه النفقات.
5. This Application Guidance does not apply to expenditure on purchasing, developing, and operating hardware (e.g., web servers, staging servers, production servers, and Internet connections) of a website. Such expenditure is accounted for under IPSAS 45. Additionally, when an entity incurs expenditure on an Internet service provider hosting the entity's website, the expenditure is recognized as an expense when the services are received.	5. لا تنطبق إرشادات التطبيق هذه على النفقات الشراء، تطوير، وتشغيل المعدات (مثلًا خوادم الموقع الإلكتروني، خوادم المراحل، خوادم الإنتاج، ووصلات الإنترنت) للموقع الإلكتروني. ويتم المحاسبة على هذه النفقات بموجب معيار المحاسبة للقطاع العام 45. إضافة لذلك، عندما تتكبد الجهة نفقات على استضافة مزود خدمة الإنترنت للموقع الإلكتروني للجهة، تُثبت النفقات كمصروف عند استلام الخدمة.
6. IPSAS 31 does not apply to intangible assets held by an entity for sale in the ordinary course of operations (see IPSAS 11 and IPSAS 12) or leases of intangible assets accounted for in accordance with IPSAS 43. Accordingly, this Application Guidance does not apply to expenditure on the development or operation of a website (or website software) for sale to another entity or that is accounted for in accordance with IPSAS 43.	6. لا ينطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 31 على الأصول غير الملموسة التي تحتفظ بها الجهة لغرض البيع في السياق المعتاد للأعمال (انظر معيار المحاسبة للقطاع العام 11 ومعيار المحاسبة للقطاع العام 12) أو على عقود الإيجار للأصول غير الملموسة التي تتم المحاسبة عنها وفقًا لمعيار المحاسبة للقطاع العام 43. وتبعًا لذلك، لا تنطبق إرشادات التطبيق هذه على الإنفاق على تطوير أو تشغيل موقع إلكتروني (أو برمجيات موقع إلكتروني) للبيع لجهة أخرى أو الذي تتم المحاسبة عنه وفقًا لمعيار المحاسبة للقطاع العام 43.
7. An entity's own website that arises from development and is for internal or external access is an internally generated intangible asset that is subject to the requirements of this Standard.	7. يُعدُّ الموقع الإلكتروني الخاص بالجهة والذي ينجم عن التطوير والمخصص للوصول الداخلي أو الخارجي أصلًا غير ملموس منشأً داخليًا خاضعًا لمتطلبات هذا المعيار.
8. A website arising from development is recognized as an intangible asset if, and only if, in addition to complying with the general requirements described in paragraph 28 of this Standard for recognition and initial measurement, an entity can satisfy the requirements in paragraph 55 of this Standard. In particular, an entity may be able to satisfy the requirement to demonstrate how its website will generate probable future economic benefits or service potential in accordance with paragraph 55(d) of this Standard when, for example, the website is capable of generating revenues, including direct revenues from enabling orders to be placed, or providing services using the website, rather than at a physical location using civil servants. An entity is not able to demonstrate how a website developed solely or primarily for promoting	8. يتم إثبات الموقع الإلكتروني الناجم عن التطوير على أنه أصل غير ملموس فقط إذا، بالإضافة إلى الالتزام بالمتطلبات العامة المذكورة في الفقرة 28 من هذا المعيار للإثبات والقياس المبدئي، كانت الجهة قادرة على تلبية متطلبات الفقرة 55 من هذا المعيار. وعلى الأخص، قد تكون الجهة قادرة على تلبية مطلب التدليل على الكيفية التي سيولد بها الموقع الإلكتروني منافع اقتصادية مستقبلية محتملة أو خدمات متوقعة وفق الفقرة 55(د) من هذا المعيار، على سبيل المثال، عندما يكون الموقع الإلكتروني قادرًا على توليد الإيرادات، بما في ذلك الإيرادات المباشرة من تمكين المستخدمين من تقديم الطلبات، أو من تقديم الخدمات باستخدام الموقع الإلكتروني، بدلًا من تقديمها في الموقع المادي باستخدام الموظفين الحكوميين المدنيين. ولا تكون الجهة قادرة على التدليل على الكيفية التي سيولد بها الموقع الإلكتروني المطور بشكل حصري أو بشكل رئيسي للترويج والدعاية

Application Guidance	إرشادات التطبيق
and advertising its own services and products will generate probable future economic benefits or service potential, and consequently all expenditure on developing such a website is recognized as an expense when incurred.	لمنتجاتها منافع اقتصادية مستقبلية محتملة أو خدمات متوقعة، ومن ثم تُثبت جميع نفقات تطوير مثل هذا الموقع الإلكتروني على أنها مصروف عندما تُتَكدَّد.
9. Any internal expenditure on the development and operation of an entity's own website is accounted for in accordance with this Standard. The nature of each activity for which expenditure is incurred (e.g., training employees and maintaining the website) and the website's stage of development or post-development are evaluated to determine the appropriate accounting treatment (additional guidance is provided in the table included at the end of the Illustrative Examples). For example: a. The Planning stage is similar in nature to the research phase in paragraphs 52–54 of this Standard. Expenditure incurred in this stage is recognized as an expense when it is incurred; b. The Application and Infrastructure Development stage, the Graphical Design stage, and the Content Development stage, to the extent that content is developed for purposes other than to advertise and promote an entity's own services and products, are similar in nature to the development phase in paragraphs 55–62 of this Standard. Expenditure incurred in these stages is included in the cost of a website recognized as an intangible asset in accordance with paragraph AG8 when the expenditure can be directly attributed and is necessary to creating, producing or preparing the website for it to be capable of operating in the manner intended by management. For example , expenditure on purchasing or creating content (other than content that advertises and promotes an entity's own services and products) specifically for a website, or expenditure to enable use of the content (e.g., a fee for acquiring a license to reproduce) on the website, is included in the cost of development when this condition is met. However, in accordance with paragraph 83 of this Standard, expenditure on an intangible item that was initially recognized as an expense in previous financial statements is not recognized as part of the cost of an intangible asset at a later date (e.g., if the costs of a copyright have been fully amortized, and the content is subsequently provided on a website);	9. أي نفقات داخلية على التطوير والتشغيل للموقع الإلكتروني الخاص بالجهة يتم المحاسبة عنها وفق هذا المعيار. ويتم تقييم طبيعة كل نشاط يُتَكدَّد له نفقات (مثلًا، تدريب الموظفين وصيانة الموقع الإلكتروني) ومرحلة تطوير أو ما بعد تطوير الموقع الإلكتروني لتحديد المعالجة المحاسبية الملائمة (يتوفر إرشادات إضافية في الجدول الوارد في نهاية الأمثلة التوضيحية). وعلى سبيل المثال: أ. تشبه مرحلة التخطيط في طبيعتها مرحلة البحث الواردة في الفقرات 52-54 من هذا المعيار. ويتم إثبات النفقات المتكبدة في هذه المرحلة كمصروف عند تكبدها؛ و ب. تشبه مرحلة التطبيق وتطوير البنية التحتية، مرحلة التصميم الجرافيكي، ومرحلة تطوير المحتوى، بمقدار تطوير المحتوى لغايات أخرى غير الدعاية والترويج لخدمات ومنتجات الجهة، في طبيعتها مرحلة التطوير الواردة في الفقرات 55-62 من هذا المعيار. تكون النفقات المتكبدة في هذه المرحلة مشمولة في تكلفة الموقع الإلكتروني المثبتة كأصل غير ملموس وفق الفقرة 8 من إرشادات التطبيق عندما يمكن أن تعزى بشكل مباشر أو ضروري لإنشاء أو إنتاج أو تحضير الموقع الإلكتروني ليصبح قادرًا على العمل بالطريقة التي تقصدها الإدارة. على سبيل المثال، النفقات على المشتريات أو إنشاء المحتوى (باستثناء المحتوى الذي يروج لخدمات ومنتجات الجهة) وبالأخص الموقع الإلكتروني، أو نفقات تمكين استخدام المحتوى (مثل رسوم اقتناء رخصة لإعادة الإنتاج) الموجود على الموقع الإلكتروني، مشمولة في تكلفة التطوير عند تحقيق هذا الشرط. مع ذلك، ووفقاً للفقرة 83 من هذا المعيار، لا يتم إثبات النفقات على الأصل غير الملموس التي تم إثباته مبدئيًا كمصروف في القوائم المالية السابقة كجزء من تكلفة الأصل غير الملموس في التاريخ اللاحق (مثلًا، إذا أُستفدت تكاليف حق التنفيذ بالكامل وتم توفير المحتوى لاحقاً على الموقع الإلكتروني)؛ و ج. يتم إثبات النفقات المتكبدة في مرحلة تطوير المحتوى، إلى الحد الذي يتم تطوير المحتوى للترويج لخدمات ومنتجات الجهة والدعاية لها (مثلًا، الصور الرقمية للمنتجات)، كمصروفات عند تكبدها وفق الفقرة 67(ج) من هذا المعيار. فعلى سبيل المثال، عند المحاسبة عن نفقات الخدمات المهنية لأخذ الصور الرقمية لمنتجات الجهة ولتحسين عرضها، تُثبت كمصروفات عند استلام الخدمات المهنية خلال العملية، وليس عند عرض الصور الرقمية على الموقع الإلكتروني؛ و

Application Guidance	إرشادات التطبيق
c. Expenditure incurred in the Content Development stage, to the extent that content is developed to advertise and promote an entity's own services and products (e.g., digital photographs of products), is recognized as an expense when incurred in accordance with paragraph 67(c) of this Standard. For example, when accounting for expenditure on professional services for taking digital photographs of an entity's own products and for enhancing their display, expenditure is recognized as an expense as the professional services are received during the process, not when the digital photographs are displayed on the website; and d. The Operating stage begins once development of a website is complete. Expenditure incurred in this stage is recognized as an expense when it is incurred unless it meets the recognition criteria in paragraph 28 of this Standard.	د. تبدأ مرحلة التشغيل عند إكمال تطوير الموقع الإلكتروني. ويتم إثبات النفقات المتكبدة في هذه المرحلة كمصروف مالم تحقق نطاق ضوابط الإثبات الوارد في الفقرة 28 من هذا المعيار.
10. A website that is recognized as an intangible asset under paragraph AG8 of this Application Guidance is measured after initial recognition by applying the requirements of paragraphs 71–86 of this Standard. The best estimate of a website's useful life should be short, as described in paragraph 91.	10. يُقاس الموقع الإلكتروني الذي يُثبت كأصل غير ملموس بموجب الفقرة 8 من إرشادات التطبيق هذه بعد الإثبات الأولي من خلال تطبيق متطلبات الفقرات 71-86 من هذا المعيار. ويجب أن يكون أفضل تقدير للعمر الإنتاجي للموقع الإلكتروني قصيراً، كما هو وارد في الفقرة 91.
11. The guidance in paragraphs AG1– AG10 does not specifically apply to software development costs. However, an entity may apply the principles in these paragraphs.	11. لا تطبق الإرشادات الواردة في الفقرات 1-10 من إرشادات التطبيق تحديداً على تكاليف تطوير البرمجيات. مع ذلك، قد تطبق الجهة المبادئ الواردة في هذه الفقرات.
Intangible Heritage Assets: Cost or Fair Value Cannot be Measured Reliably	الأصول التراثية غير الملموسة: عدم إمكانية قياس التكلفة أو القيمة العادلة بموثوقية
12. Where intangible heritage assets are not recognized in the financial statements because, at initial measurement, their cost or fair value cannot be measured reliably, the entity shall disclose: a. The difficulties in obtaining a reliable measurement that prevented recognition; and b. The significance of the unrecognized asset(s) in relation to delivery of the entity's objectives.	12. إذا لم تُثبت أصول تراثية غير ملموسة في القوائم المالية نظراً لأنه - عند القياس الأولي - ليس من الممكن قياس تكلفتها أو قيمتها الجارية بموثوقية، فيجب على الجهة أن تفصح عن: أ. الصعوبات التي تواجهها في الحصول على قياس موثوق والتي حالت دون الإثبات؛ و ب. أهمية الأصل (الأصول) غير المُثبت (غير المُثبتة) بالنسبة لتحقيق أهداف الجهة.
13. The disclosures should ensure that, when read in the context of information about recognized intangible assets, the financial statements provide useful and relevant	13. ينبغي أن تُصمّن الإفصاحات، عند قراءتها في سياق المعلومات حول الأصول غير الملموسة المُثبتة، أن القوائم المالية توفر معلومات مفيدة وملائمة حول ما تحتفظ به الجهة إجمالاً

Application Guidance	إرشادات التطبيق
information about the entity's overall holding of intangible assets, and thereby support users' evaluation of the entity's finances, including its net financial position, and understanding of its ability to deliver services.	من أصول غير ملموسة، وبالتالي تدعم تقويم المستخدمين لمالية الجهة، بما في ذلك صافي مركزها المالي، وفهمهم لقدرتها على تقديم الخدمات.
14. These disclosures may be presented in aggregate for groups or classes of intangible assets, provided this aggregation does not obscure significant information.	14. يجوز أن تُعرض هذه الإفصاحات بشكل مجمع لمجموعات أو فئات من الأصول غير الملموسة، شريطة ألا يحجب هذا التجميع معلومات مهمة.

6. أمثلة توضيحية

الموضوع	الفقرة	Paragraph	Subject
الإثبات والقياس للأصول غير الملموسة المولدة داخلياً	5-1	1-5	Recognition and Measurement of an Internally-Generated Intangible Asset
مثال: تطبيق الفقرة 63 من هذا المعيار	4-1	1-4	Example Applying Paragraph 63 of this Standard
مثال: تطبيق الفقر 55-65 من هذا المعيار	5	5	Example Applying Paragraphs 55-65 of this Standard
تقييم الأعمار الإنتاجية للأصول غير الملموسة	21-6	6-21	Assessing the Useful Lives of Intangible Assets
براءة مكتناة ذات عمر إنتاجي محدد	9-8	8-9	An Acquired Patent with a Finite Useful Life
براءة مكتناة ذات عمر إنتاجي غير محدود	11-10	10-11	An Acquired Patent with an Indefinite Useful Life
حقوق تأليف ونشر ذات عمر نظامي متبقي مدته 50 عام.	13-12	12-13	An Acquired Copyright that has a Remaining Legal Life of 50 years
ترخيص بث مشتري ينتهي خلال خمس سنوات - الجزء أ.	15-14	14-15	An Acquired Broadcasting License that Expires in Five Years - Part A
ترخيص بث مشتري ينتهي خلال خمس سنوات - الجزء ب.	17-16	16-17	An Acquired Broadcasting License that Expires in Five Years - Part B
حق مشتري لتشغيل خط عام للنقل بالعبور بين مدينتين ينتهي خلال 3 أعوام.	19-18	18-19	An Acquired Right to Operate a Public Two Cities that Expires in Three Years
قائمة مكتناة بعقارات الملاك	21-20	20-21	An Acquired List of Property Owners
أمثلة توضح إرشادات التطبيق.	22	22	Examples Illustrating the Application Guidance

أمثلة توضيحية	Illustrative Examples
ترافق هذه الأمثلة معيار المحاسبة للقطاع العام 31 ولكنها لا تشكل جزءاً منه.	<i>These examples accompany, but are not part of, IPSAS 31.</i>
الإثبات والقياس للأصل غير الملموس المولد داخلياً	Recognition and Measurement of an Internally-Generated Intangible Asset
<i>مثال على تطبيق الفقرة 63 من هذا المعيار</i>	<i>Example Applying Paragraph 63 of this Standard</i>
1. طورت جهة ما نظاماً جديداً لجدولة قضايا المحاكم بشكل أكثر فاعلية سيؤدي إلى زيادة في تقديم الخدمات. وخلال السنة المالية المنتهية في 31 مارس 20×8، كانت النفقات المتكبدة لتطوير النظام 1,000 ريال سعودي، تم تكبد 900 ريال سعودي منها قبل 1 مارس 20×8 و 100 ريال سعودي بين 1 مارس 20×8 و 31 مارس 20×8. وتكون الجهة قادرة على التدليل على أن النظام المطور حديثاً استوفى ضوابط الإثبات كأصل غير ملموس في 1 مارس 20×8. وقُدِّر مبلغ القيمة القابلة للاسترداد من الأصل الغير مولد للنقد للنظام (بما في ذلك التدفقات النقدية المستقبلية الصادرة لإتمام التطوير قبل إتاحتها للاستخدام) بـ 500 ريال سعودي.	1. An entity developed a new system to schedule court cases more effectively that will result in increased service delivery. During the financial year ending March 31, 20X8, expenditure incurred for the development of the system was CU1,000, ² of which CU900 was incurred before March 1, 20X8 and CU100 was incurred between March 1, 20X8 and March 31, 20X8. The entity is able to demonstrate that, at March 1, 20X8, the newly developed system met the criteria for recognition as an intangible asset. The recoverable service amount of the system (including future cash outflows to complete the development before it is available for use) is estimated to be CU500
2. في نهاية السنة المالية، أثبت النظام المطور كأصل غير ملموس بتكلفة 100 ريال سعودي (النفقات المتكبدة من تاريخ تحقق ضوابط الإثبات، أي من 1 مارس 20×8). تُثبت النفقات المتكبدة قبل 1 مارس 20×8 بـ 900 ريال سعودي كمصروف لأن ضوابط الإثبات لم تتحقق حتى مارس 20×8. ولا تشمل هذه النفقات كجزء من تكلفة النظام المثبت في قائمة المركز المالي.	2. At the end of the financial year, the developed system is recognized as an intangible asset at a cost of CU100 (expenditure incurred since the date when the recognition criteria were met, i.e., March 1, 20X8). The CU900 expenditure incurred before March 1, 20X8 is recognized as an expense because the recognition criteria were not met until March 1, 20X8. This expenditure does not form part of the cost of the system recognized in the statement of financial position
3. خلال السنة المالية المنتهية في 31 مارس 20×9، بلغت النفقات المتكبدة 2,000 ريال سعودي. وفي نهاية السنة المالية، وقُدِّر المبلغ الممكن استرداده للنظام (بما في ذلك التدفقات النقدية المستقبلية الصادرة لإتمام التطوير قبل إتاحتها للاستخدام) بمبلغ 1,900 ريال سعودي.	3. During the financial year ending March 31, 20X9, expenditure incurred is CU2,000. At the end of this financial year, the recoverable service amount of the system (including future cash outflows to complete the system before it is available for use) is estimated to be CU1,900
4. كما في 31 مارس 20×9، بلغت تكلفة النظام المطور 2,100 ريال سعودي (100 ريال سعودي هي النفقات المثبتة في نهاية 20×8 إضافة إلى 2,000 ريال سعودي مثبتة في السنة المالية 20×9). وتثبت الجهة خسارة هبوط في القيمة بقيمة 200 ريال سعودي	4. As at March 31, 20X9, the cost of the developed system is CU2,100 (CU100 expenditure recognized at the end of 20X8 plus CU2,000 expenditure recognized in the 20X9 financial year). The entity recognizes an impairment loss of CU200 to adjust

² In this Standard, monetary amounts are denominated in "currency units" (CU).

أمثلة توضيحية	Illustrative Examples
لتعديل القيمة الدفترية للنظام المطور قبل خسارة هبوط القيمة (2,100 ريال سعودي) إلى مبلغ الخدمة الممكن استرجاعها (1,900 ريال سعودي). سيتم عكس قيد خسارة هبوط في القيمة هذه في فترة لاحقة في حال تحقيق متطلبات عكس قيد خسارة هبوط القيمة الواردة في معيار المحاسبة للقطاع العام 21.	the carrying amount of the developed system before the impairment loss (CU2,100) to its recoverable service amount (CU1,900). This impairment loss will be reversed in a subsequent period if the requirements for the reversal of an impairment loss in IPSAS 21 are met.
مثال تطبيق الفقرات 55-65 من هذا المعيار	Example Applying Paragraphs 55–65 of this Standard
5. تقوم الجهة بتطوير نظام ينتج تقارير إحصائية لاستخدامها الداخلي وللبيع لأطراف ثالثة. ويُعدُّ النظام مجدياً من الناحية الفنية، وتدرك الجهة أن هناك طلباً على هذا النوع من التقارير والتي يكون الطرف الثالث مستعداً للدفع مقابل المنتج وبالتالي سيولد منافع اقتصادية مستقبلية محتملة. ويمكن تحديد النفقات المنسوبة إلى تطوير هذا النظام وقياسها بشكل موثوق.	5. An entity is developing a system which produces statistical reports for its internal use and for sale to third-parties. The system is technically feasible, the entity is aware that there is a demand for this type of report and which third-parties are willing to pay for the product and therefore will generate probable future economic benefits. The expenditure attributable to the development of this system can be identified and measured reliably.
تقييم الأعمار الإنتاجية للأصول غير الملموسة	Assessing the Useful Lives of Intangible Assets
6. توفر الإرشادات التالية أمثلة على تحديد العمر الإنتاجي للأصل غير الملموس وفقاً لهذا المعيار.	6. The following guidance provides examples on determining the useful life of an intangible asset in accordance with this Standard.
7. كل من الأمثلة التالية تصف أصلاً غير ملموس مقتنى، الحقائق والظروف المحيطة بتحديد عمره الإنتاجي، والمحاسبة اللاحقة بناء على ذلك التحديد.	7. Each of the following examples describes an acquired intangible asset, the facts and circumstances surrounding the determination of its useful life, and the subsequent accounting based on that determination
براءة اختراع مقتناة ذات عمر إنتاجي محدد	An Acquired Patent with a Finite Useful Life
8. تقتني الجهة (أ) براءة اختراع لصيغة لقاح من الجهة (ب) لضمان قدرة الجهة (أ) على توفير لقاحات مجانية لأفرادها. ومن المتوقع أن يكون اللقاح المحمي بموجب براءة اختراع مصدراً لإمكانيات الخدمة لما لا يقل عن 15 عامًا. لدى الجهة (أ) التزاماً من الجهة (ج) بشراء تلك البراءة خلال 5 سنوات مقابل 60% من القيمة العادلة للبراءة من تاريخ اقتنائها، وتنوي الجهة (أ) لبيع البراءة خلال 5 سنوات.	8. Entity A acquires a patent over a formula for a vaccine, from Entity B to secure Entity A's ability to provide free vaccinations to its constituents. The vaccine protected by the patent is expected to be a source of service potential for at least 15 years. Entity A has a commitment from Entity C to purchase that patent in five years for 60 percent of the fair value of the patent at the date it was acquired, and Entity A intends to sell the patent in five years.
9. تُستنفد البراءة خلال عمرها الإنتاجي على مدى 5 سنوات بالنسبة للجهة (أ)، وبالقيمة المتبقية البالغة 60% من القيمة العادلة للبراءة في تاريخ الشراء. وستخضع البراءة لاختبار هبوط القيمة وفق معيار المحاسبة للقطاع العام 21.	9. The patent would be amortized over its five-year useful life to Entity A, with a residual value equal to 60 per cent of the patent's fair value at the date it was acquired. The patent would also be reviewed for impairment in accordance with IPSAS 21.
براءة اختراع مقتناة ذات عمر إنتاجي غير محدود	An Acquired Patent with an Indefinite Useful Life

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية
10. Entity A acquires an asset, the patent over a formula for a vaccine, from Entity B to secure Entity A's ability to provide free vaccinations to its constituents. It is expected that the formula will need to be slightly modified every 10 years to maintain its efficacy. There is evidence to support ongoing renewal of the patent. A contract with Entity B stipulates that Entity B will maintain the efficacy of the formula continuously, and evidence supports its ability to do so. The costs to renew the patent and maintain the efficacy of the formula are expected to be insignificant and will be paid to the Entity B when the improvements are made.	10. تقتني الجهة (أ) أصل، وهو براءة اختراع لصيغة لقاح، من الجهة (ب) لضمان قدرة الجهة (أ) على توفير لقاحات مجانية لأفرادها. ومن المتوقع أن تكون الصيغة بحاجة إلى تعديل بسيط كل 10 سنوات للحفاظ على فاعليتها. وهناك دليل لدعم التجديد المستمر للبراءة. وينص العقد من الجهة (ب) على أن تحافظ الجهة (ب) على فاعلية الصيغة بشكل مستمر، ويدعم الدليل قدرتها على القيام بذلك. ومن المتوقع أن تكون تكاليف تجديد البراءة والمحافظة على فاعلية الصيغة غير مهمة وستدفع إلى الجهة (ب) عند عمل التحسينات.
11. An analysis of product lifecycle studies, and demographic and environmental trends, provides evidence that the patent will provide service potential to Entity A by enabling it to deliver its vaccination program for an indefinite period. Accordingly, the patent would be treated as having an indefinite useful life. Therefore, the patent would not be amortized unless its useful life is determined to be finite. The patent would be tested for impairment in accordance with IPSAS 21.	11. يوفر تحليل دراسات دورة حياة المنتج، والتوجهات الديمغرافية والبيئية، دليلاً على أن البراءة ستوفر خدمات متوقعة للجهة (أ) من خلال تمكينها من تقديم برنامج اللقاحات الخاص بها لفترة غير محدودة. وعليه، سيتم معاملة البراءة على أن لها عمراً إنتاجياً غير محدود. لذلك، لا تُستنفد البراءة إلا إذا تقرر أن عمرها الإنتاجي محدود. ويُفحص هبوط قيمة البراءة للاختراع وفق معيار المحاسبة للقطاع العام 21.
<i>An Acquired Copyright that has a Remaining Legal Life of 50 Years</i>	<i>حقوق تأليف ونشر مكتناة ذات عمر نظامي متبقى مدته 50 عاماً</i>
12. Entity A acquires a copyright from Entity B to enable it to reproduce and sell the copyrighted material on a cost-recovery basis to its constituency. An analysis of the habits of the entity's constituency and other trends provides evidence that the copyrighted material will generate net cash inflows for only 30 more years.	12. تقتني الجهة (أ) حقوق التأليف والنشر من الجهة (ب) لتمكينها من إعادة إنتاج وبيع المواد المحمية بحقوق التأليف والنشر على أساس استرداد التكلفة إلى مكوناتها. ويوفر تحليل عادات أعضاء الجهة والتوجهات الأخرى دليلاً على أن المواد المحمية بحقوق التأليف والنشر ستولد صافي تدفقات نقدية واردة خلال 30 عاماً فقط.
13. The copyright would be amortized over its 30-year estimated useful life. The copyright also would be reviewed for impairment in accordance with IPSAS 21.	13. تُستنفد حقوق التأليف والنشر على مدى 30 عاماً وهو العمر الإنتاجي المتوقع لها. ويتم أيضاً إخضاع حقوق التأليف والنشر لاختبار هبوط القيمة وفق معيار المحاسبة للقطاع العام 21.
<i>An Acquired Broadcasting License that Expires in Five Years—Part A</i>	<i>ترخيص بث مكتنى ينتهي خلال خمس سنوات – الجزء أ</i>
14. Entity A acquires a broadcasting license from Entity B. Entity A intends to provide free broadcasting services in the community. The broadcasting license is renewable every 10 years if Entity A provides at least an average level of service to its users of its service and complies with the relevant legislative requirements. The license may be renewed indefinitely at little cost and has been renewed twice before the most recent acquisition. Entity A intends to renew the license indefinitely and evidence	14. تقتني الجهة (أ) ترخيص بث من الجهة (ب). تنوي الجهة (أ) إلى تقديم خدمات بث مجانية إلى المجتمع. ويكون ترخيص البث قابلاً للتجديد كل 10 سنوات إذا قامت الجهة (أ) بتقديم مستوى متوسط من الخدمة على الأقل إلى مستخدمي خدماتها والتزمت بالمتطلبات التشريعية ذات العلاقة. ويجوز تجديد الترخيص بصورة غير محدودة وبتكلفة قليلة وقد تم تجديدها مرتين قبل آخر اقتناء. وتنوي الجهة تجديد الترخيص بصورة غير محدودة وتدعم الأدلة قدرتها على القيام بذلك. من الناحية التاريخية، لم يكن هناك أي اعتراض فعلي على

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية
supports its ability to do so. Historically, there has been no compelling challenge to the license renewal. The technology used in broadcasting is not expected to be replaced by another technology at any time in the foreseeable future. Therefore, the license is expected to contribute to Entity A's ability to provide free broadcasting services indefinitely.	تجديد الترخيص. ومن غير المتوقع استبدال التقنية المستخدمة في البث بتقنية أخرى في أي وقت في المستقبل المنظور. لذلك، من المتوقع أن يساهم الترخيص في قدرة الجهة (أ) على توفير خدمات البث المجانية بصورة غير محدودة.
15. Entity B does not recognize its power to grant broadcasting licenses as an intangible asset. The broadcasting license would be treated by Entity A as having an indefinite useful life because it is expected to contribute to the entity's ability to provide free broadcasting services indefinitely. Therefore, the license would not be amortized until its useful life is determined to be finite. The license would be tested for impairment in accordance with IPSAS 21.	15. لا تثبت الجهة (ب) السلطة التي لديها لمنح تراخيص البث على أنها أصل غير ملموس. وتعالج الجهة (أ) ترخيص البث على أن له عمراً إنتاجياً غير محدود لأن من المتوقع مساهمته في قدرة الجهة على توفير خدمات البث المجانية بصورة غير محدودة. لذلك، لا تُستنفد الترخيص إلى أن يُحدّد عمره الإنتاجي على أنه محدود. ويُختار الترخيص لهبوط القيمة وفق معيار المحاسبة للقطاع العام 21.
<i>An Acquired Broadcasting License that Expires in Five Years—Part B</i>	<i>ترخيص بث مقتنى ينتهي خلال خمس سنوات – الجزء ب</i>
16. The licensing authority subsequently decides that it will no longer renew broadcasting licenses, but rather will auction the licenses. At the time the licensing authority's decision is made, Entity A's broadcasting license has three years until it expires. Entity A expects that the license will continue to provide service potential until the license expires.	16. تقرر سلطة الترخيص لاحقاً أنها لن تجدد ترخيص البث، ولكنها ستطرحه في المزاد العلني. وفي وقت اتخاذ قرار سلطة الترخيص فإن أمام ترخيص البث الخاص بالجهة (أ) 3 سنوات حتى ينتهي. وتتوقع الجهة (أ) أن الترخيص سوف يستمر لتزويد الخدمات المتوقعة حتى ينتهي الترخيص.
17. Because the broadcasting license can no longer be renewed, its useful life is no longer indefinite. Thus, the acquired license would be amortized by Entity A over its remaining three-year useful life and immediately tested for impairment in accordance with IPSAS 21.	17. لأنه لم يعد من الممكن تجديد ترخيص البث، فإن عمره الإنتاجي لم يعد غير محدود. وبالتالي، تقوم الجهة (أ) باستنفاد الترخيص المشتري على مدى عمره الإنتاجي المتبقي البالغ 3 سنوات وتقوم باختباره فوراً لهبوط القيمة وفق معيار المحاسبة للقطاع العام 21.
<i>An Acquired Right to Operate a Public Transit Route Between Two Cities that Expires in Three Years</i>	<i>حق مقتنى لتشغيل خط عام للنقل بالعبور بين مدينتين ينتهي خلال ثلاثة أعوام</i>
18. Entity A acquires from Entity B a right to operate a public transit route between two cities, which generates revenues. The transit route may be renewed every five years, and Entity A intends to comply with the applicable rules and regulations surrounding renewal. Transit route renewals are routinely granted at a minimal cost and historically have been renewed when the entity that holds the rights to the route has complied with the applicable rules and regulations. Entity A expects to provide transit	18. تكتني الجهة (أ) من الجهة (ب) حق تشغيل خط عام للنقل بالعبور بين مدينتين، مما يولد إيرادات. ويجوز تجديد خط النقل بالعبور كل 5 سنوات، وتتوي الجهة (أ) بالالتزام بالقواعد والأنظمة التي تنطبق بشأن التجديد. ويمنح تجديد خط النقل بالعبور عادة بأقل تكلفة وجُد تاريخياً عندما تلتزم الجهة التي تحتفظ بالحقوق في الخط بالقواعد والأنظمة التي تنطبق وتتوقع الجهة (أ) توفير خدمات النقل بالعبور على الخط بصورة غير محدودة. ويدعم تحليل الطلب والتدفقات النقدية تلك الافتراضات.

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية
services on the route indefinitely. An analysis of demand and cash flows supports those assumptions.	
19. Because the facts and circumstances support the public transit route providing cash flows to Entity A for an indefinite period of time, the intangible asset related to the transit route is treated as having an indefinite useful life. Therefore, the intangible asset would not be amortized until its useful life is determined to be finite. It would be tested for impairment in accordance with IPSAS 26 annually and whenever there is an indication that it may be impaired.	19. لأن الحقائق والظروف تدعم توفير الخط العام للنقل بالعبور للتدفقات النقدية إلى الجهة (أ) لفترة غير محدودة من الزمن، يتم معاملة الأصل غير الملموس المتعلق بخط النقل بالعبور على أن له عمراً إنتاجياً غير محدود. لذلك، لا يُستنفَد الأصل غير الملموس إلى أن يُحدّد عمره الإنتاجي على أنه محدود. ويمكن أن يتم اختبار الهبوط في القيمة وفق معيار المحاسبة للقطاع العام 26 سنوياً وحيثما كان هناك مؤشر على إمكانية هبوط في قيمته.
<i>An Acquired List of Property Owners</i>	<i>قائمة ملاك العقارات المكتتاة</i>
20. A local authority (Entity A) acquires a list of property owners from another public sector entity which is responsible for registering property deeds (Entity B). Entity B is at another level of government, and is not part of Entity A's reporting entity. Entity A intends to use the list to generate tax revenues and Entity A expects that it will be able to derive benefit from the information on the acquired list ³ for at least one year, but no more than three years ³ Although the local authority may intend to add property owners and other information to the database in the future, the expected benefits of the acquired database relate only to the property owners on that database at the date it was acquired. Subsequent additions would be considered to be internally-developed intangible assets, and accounted for in accordance with this Standard.	20. تقتني جهة محلية (الجهة أ) قائمة بملاك العقارات من جهة قطاع عام أخرى هي المسؤولة عن تسجيل صكوك الملكية (الجهة ب). وتقع الجهة (ب) في مستوى حكومي مختلف، وهي ليست جزءاً من الجهة المعدة للقوائم المالية المتضمنة الجهة (أ). تنوي الجهة (أ) استخدام القائمة لتوليد إيرادات ضريبية وتتوقع الجهة (أ) أن تكون قادرة على الحصول على منافع من المعلومات الواردة في القائمة المكتتاة ³ لعام واحد على الأقل، ولكن بما لا يزيد على 3 سنوات. 3 بالرغم من أن الجهة المحلية تنوي إضافة أسماء ملاك عقارات ومعلومات أخرى إلى قاعدة البيانات في المستقبل، فإن المنافع المتوقعة من قاعدة البيانات تتعلق فقط بملاك العقارات في قاعدة البيانات في تاريخ اقتنائها. وتعتبر الإضافات اللاحقة أصولاً غير ملموسة مطورة داخلياً وتتم المحاسبة عنها وفق هذا المعيار.
21. The list of property owners would be amortized over Entity A's best estimate of its useful life, say 18 months. Although Entity B may intend to add property owner names and other information to the list in the future, the expected benefits to Entity A of the acquired list relate only to the property owners on that list at the date Entity A acquired the list. The list of property owners also would be reviewed for impairment in accordance with IPSAS 21 by assessing annually and whenever there is any indication that it may be impaired	21. تُستنفَد قائمة ملاك العقارات على مدى أفضل تقدير للجهة (أ) لعمرها الإنتاجي، ولنقل 18 شهراً. وبالرغم من أن الجهة (ب) تنوي إضافة أسماء ملاك عقارات ومعلومات أخرى إلى القائمة في المستقبل، فإن المنافع المتوقعة للجهة (أ) من القائمة المكتتاة تتعلق فقط بملاك العقارات المدرجين على القائمة في تاريخ شراء الجهة (أ) للقائمة. وتُراجَع قائمة ملاك العقارات لهبوط القيمة وفق معيار المحاسبة للقطاع العام 21 من خلال التقييم السنوي وحيثما كان هناك مؤشر على إمكانية هبوط قيمتها.
22. The purpose of the table is to illustrate examples of expenditure that occur during each of the stages described in paragraphs AG2–AG3 and to illustrate application of	22. إن الهدف من الجدول هو توضيح أمثلة للنفقات التي تحدث خلال كل مرحلة مذكورة في الفقرات 2–3 من إرشادات التطبيق وتوضيح لتطبيق الفقرات 4–11 من إرشادات التطبيق للمساعدة في توضيح معانيها. ولا يقصد أن تكون قائمة تحقق شاملة للنفقات التي يمكن

Illustrative Examples		أمثلة توضيحية	
paragraphs AG4–AG11 to assist in clarifying their meaning. It is not intended to be a comprehensive checklist of expenditure that might be incurred.		تكبدها.	
STAGE/NATURE OF EXPENDITURE	ACCOUNTING TREATMENT	المعالجة المحاسبية	المرحلة / طبيعة النفقات
Planning		التخطيط	
- Undertaking feasibility studies; - Defining hardware and software specifications; - Evaluating alternative products and suppliers; and - Selecting preferences.	Recognize as an expense when incurred in accordance with paragraph 52 of this Standard.	إثباتها كمصروف عند تكبدها وفق الفقرة 52 من هذا المعيار.	- عمل دراسات الجدوى؛ - تعريف خصائص المعدات والبرمجيات؛ - تقييم المنتجات والموردين البديل؛ و - اختيار التفضيلات.
Application and Infrastructure Development		تطبيق وتطوير البنية التحتية	
- Purchasing or developing hardware; - Obtaining a domain name; - Developing operating software (e.g., operating system and server software); - Developing code for the application; - Installing developed applications on the web server; and - Stress testing.	Apply the requirements of IPSAS 45, <i>Property, Plant, and Equipment</i>. Recognize as an expense when incurred, unless the expenditure can be directly attributed to preparing the website to operate in the manner intended by management, and the website meets the recognition criteria in paragraphs 28 and 55⁴ of this Standard. ⁴ All expenditure on developing a website solely or primarily for promoting, advertising, or providing information to the public at large regarding the entity's own products and services is recognized an expense when incurred in accordance with paragraph 66 of this Standard.	تطبيق متطلبات معيار المحاسبة للقطاع العام 45، <i>العقارات والآلات والمعدات</i>. إثباتها كمصروف عند تكبدها ما لم يكن من الممكن نسبة النفقات مباشرة إلى تجهيز الموقع الإلكتروني للعمل بالطريقة التي تريدها الإدارة ويحقق الموقع الإلكتروني ضوابط الإثبات الواردة في الفقرة 28 و55⁴ من هذا المعيار. 4 يتم إثبات كافة النفقات لتطوير الموقع الإلكتروني المتكيدة بشكل رئيس للترويج أو الدعاية أو توفير معلومات إلى الجمهور العام فيما يخص منتجاتها وخدماتها كمصروف عند تكبدها وفق الفقرة 66 من هذا المعيار.	- شراء وتطوير المعدات؛ - الحصول على اسم مجال؛ - تطوير برامج التشغيل (مثل نظام التشغيل وبرمجيات الخادم؛ - تطوير شيفرة للتطبيق؛ - تثبيت البرامج المطورة على خادم الشبكة؛ و - اختبار التحمل.
Graphical Design Development			

Illustrative Examples		أمثلة توضيحية	
Designing the appearance (eg., layout and color) of web pages.	Recognize as an expense when incurred, unless the expenditure can be directly attributed to preparing the website to operate in the manner intended by management, and the website meets the recognition criteria in paragraphs 28 and 55⁵ of this Standard. ⁵ See footnote 4.	تطوير تصميم غرافيكي تصميم مظهر (مثلاً، تخطيط وألوان) صفحات الموقع الإلكتروني. تُثبت كمصروف عند تكبدها ما لم يكن من الممكن نسب النفقات مباشرة إلى تجهيز الموقع الإلكتروني للعمل بالطريقة التي تريدها الإدارة ويحقق الموقع الإلكتروني ضوابط الإثبات الواردة في الفقرة 28 و55⁵ من هذا المعيار. 5 انظر الملاحظة الهامشية رقم 4.	
	Content Development Creating, purchasing, preparing (eg., in accordance with paragraph 67(c) of this Standard to the extent that content is developed to advertise and promote an entity's own services and products (e.g., digital photographs of products). Otherwise, recognize as an expense when incurred, unless the expenditure can be directly attributed to preparing the website to operate in the manner intended by management, and the website meets the recognition criteria in paragraphs 28 and 55⁶ of this Standard. ⁶ See footnote 4.	تطوير المحتوى إنشاء، شراء، إعداد (أي إنشاء الروابط وتحديد المرفقات)، وتحميل المعلومات، إما نصية أو رسومية، على الموقع الإلكتروني قبل إكمال تطوير الموقع. وتشمل الأمثلة على المحتوى، المعلومات حول الجهة، الخدمات، أو المنتجات، والموضوعات التي يصل إليها المشتركون. تُثبت كمصروف عند تكبدها وفق الفقرة 67(ج) من هذا المعيار بمقدار تطوير المحتوى (مثال، الصور الرقمية للمنتجات). وخلاف ذلك، تُثبت كمصروف عند تكبدها ما لم يكن من الممكن نسب النفقات مباشرة إلى تجهيز الموقع الإلكتروني للعمل بالطريقة التي تريدها الإدارة، ويحقق الموقع الإلكتروني ضوابط الإثبات الواردة في الفقرة 28 و55⁶ من هذا المعيار. 6 انظر الملاحظة الهامشية رقم 4.	
	Operating Updating graphics and revising content;	Assess whether it meets the definition of an intangible asset and the recognition criteria set out in paragraph 28 of this	التشغيل

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية
- Adding new functions, features, and content; Standard, in which case the expenditure is recognized in the carrying amount of the website asset. - Registering the website with search engines; - Backing up data; - Reviewing security access; and - Analyzing usage of the website.	- تطوير الرسم الجرافيكي ومراجعة تقييم ما إذا كان يلبي تعريف الأصل غير المحتوى؛ - إضافة وظائف وسمات ومحتوى جديدة؛ 28 من هذا المعيار، وفي تلك الحالة تُثبت - تسجيل الموقع الإلكتروني لدى محركات النفقات في القيمة الدفترية لأصل الموقع البحث؛ - النسخ الاحتياطية للبيانات؛ - مراجعة أمن إمكانية الوصول؛ و - تحليل استخدام الموقع الإلكتروني.
Other - Selling, administrative, and other general overhead expenditure in accordance with paragraphs 63–69 of this Standard. unless it can be directly attributed to preparing the website for use to operate in the manner intended by management; - Clearly identified inefficiencies and initial operating deficits incurred before the website achieves planned performance (e.g., false-start testing); and - Training employees to operate the website.	أخرى - نفقات البيع والنفقات الإدارية والنفقات تُثبت كمصروفات عند تكبدها وفق الفقرة 63–69 العامة غير المباشرة الأخرى ما لم يكن 69 من هذا المعيار. - من الممكن نسب النفقات مباشرة إلى تجهيز الموقع الإلكتروني للعمل بالطريقة التي تريدها الإدارة؛ - العيوب المحددة لعدم الكفاءة بوضوح وعجز التشغيل الأولي المتكبد قبل تحقيق الموقع الإلكتروني للأداء المخطط له (مثال، اختبار التشغيل الخاطئ)؛ و - تدريب الموظفين على تشغيل الموقع الإلكتروني.